النمط الثانى

فى الجهات وأجسامها* الأولى والثانية

obeikandl.com

obeikandl.com

---

* عرفت فيما سبق ص ١٢٢ :

أن « الجهة » هى طرف الامتداد ونهايته .

أما أجسامها الأولى فهى : ما تسبق الجهة ، وتحددها .

وأما أجسامها الثانية : فهى التى تحصل فى الجهات ، بعد تحددها .

فمثلا : إذا قلت : الكتاب عن يمينى .

فالجانب الذى يطل على الكتاب من جسمك هو « الجهة »

لأننا قلنا فى تعريفها : إنها طرف الأمتداد ونهايته .

ولجسمك امتداد ، وطرفه من ناحية الكتاب ، هو نهايته ، فهو إذن الجهة التى قصدتها عند قولك :

« الكتاب عن يمينى » .

فجسمك هو علة هذه الجهة ومنشأ تحديدها . فهو لذلك يسمى « الجسم الأول » بالنسبة لها .

أما الكتاب ، فيقال عنه إنه « الجسم الثانى » لهذه الجهة ؛ لأنه وجد فى هذه الجهة بعد تحددها ، ووجودها .

قد يكون الكتاب موجوداً قبل وجودك أنت ؛ ولكن اكتسابه هذا الاتصاف ، وهو أنه على يمينك ، لم يثبت له إلا بعد وجودك ، ووجود الجهة التى تحددت بوجودك .

فهو لذلك يسمى « الجسم الثانى » لهذه الجهة ، بهذا الاعتبار .

إشارة :

إعلم [١]: أن الناس يُشيرون إلى « جهات » لاتتبدل :

مثلُ جهة « الفوق » و « السفل ».

ويُشيرون إلى « جهات » تتبدل بالفرض :

مثلُ « اليمين » و « الشمال » فيما يلينا ، ومثلُ مايشبه ذلك.

فلنعدُ عما يكون بالفرض ،

وأما الواقعُ بالطبع فلا يتبدل ، كيف كان ذلك .

---

(١) يحاول « الشيخ » إثبات أن هناك جسما كريا محددا للجهات محيطاً بالأجسام ذوات الجهة .

وقبل ذلك ، ولأجله ، قسم الجهة إلى قسمين :

ا — قسم ثابت لايتبدل .

ب — وقسم يتبدل .

والجهات التى لاتتبدل ثنتان .

والجهات التى تتبدل أربعة .

فمجموع الجهات ست فقط .

لأن الامتدادات التى تمر بنقطة ، و يقوم بعضها على بعض ، على زوايا قوائ ثلاثة فقط .

ولكل امتداد طرفان .

وأطراف الامتدادات جهات على ما سبق بيانه ص ١٢٢ .

فيكون لكل جسم ستة أطراف ، أى ستة جهات .

منها طرفا الامتداد الطولى .

و يسميان بالنسبة الإنسان ، باعتبار طول قامته ، حين هو قائم :

بـ « الفوق » .

= و « التحت » .

الفوق :

مايلى رأسه بحسب الطبع .

والوضع الطبيعى للرأس ، أن تكون ظرفا للامتداد الإنسانى المقابل للطرف الملاصق للأرض .

هذا هو الوضع الطبيعى للرأس ، وما يلى هذا الوضع ، هو مايسمى « بجهة فوق » .

فلو فرض ونكس الإنسان هذا الوضع، فجعل رأسه على الأرض، وأقدامه فى الطرف المقابل ، كان « الفوق » مايلى قدميه ، لأنه — رغم هذا الوضع الشاذ المعكوس — لم يزل هو الوضع الطبيعى للرأس .

و « التحت » :

مايقابل الفوق ، أى مايلى قدمى الإنسان ، بحسب وضعهما الطبيعى .

ووضعهما الطبيعى أن تكونا ملاصقتين للأرض .

فلو فرض وغير الإنسان من وضعه الطبيعى ، فنكس نفسه ؛ لم يغير ذلك من الواقع شيئاً . فستظل « جهة تحت » هى مايلى رأسه ، لأن رأسه فى تلك الحال هى الملاصقة للأرض .

واثنتان أخريان من الستة :

هما طرف الامتداد العرضى .

وتسميان بالنسبة للإنسان، باعتبار عرض قامته ؛ بـ «اليمين» و «الشمال»

اليمين :

مايلى أقوى جانبيه ، بحسب الأغلب . =

ثم [١] من المحال ، أن يتعين وضعُ « الجهةِ » ، فى خلاء أوملاء ، مُتشابهِ

= والشمال :

مايلى أضعف جانبيه ، بحسب الأغلب .

وواضح أن هاتين الجهتين ، ليستا ثابتين بحسب الطبع .

فمثلا ما يكون على يمينك ، وأنت مستقبل شيئا مخصوصا ؛ يكون على يسارك ، إذا استدبرت ذلك الشيء .

فهما لذلك ، جهتان نسبيتان .

واثنتان أخيرتان من الستة :

هما طرفا امتداد ثخنه .

وتسميان بـ « القدام » و « الخلف » .

القدام :

ما يلى وجه الإنسان .

والخلف :

ما يلى ظهره .

وهما جهتان ليستا ثابتين بحسب الطبع أيضا ، بل هما جهتان نسبيتان .

فما يكون أمامك ، ينقلب خلفك إذا استدبرته . وكذلك العكس .

ولم يرد « الشيخ » أن يتحدث عن « الجهات » الأربع الأخيرة ، لأنها نسبية متغيرة ، غير ثابتة ، على ماسبق بيانه .

و إنما سيقصر حديثه على الكلام ، عن الجهتين الثابتين .

أعنى « الفوق » و « التحت » بالمعنى الذى سبق شرحه .

(١) قلنا فى مبدأ شرح هذه الاشارة : إن « الشيخ » يريد أن يثبت =

= وجود الفلك المحيط .

وها هو ذا ، يشرع هنا فى ذلك الإثبات .

وأول مقدمة اتخذها لذلك ، قوله :

« من المحال أن يتعين وضع « الجهة » فى خلاء ، أو ملاء ، متشابه » .

ولما كان « الشيخ » قد انتهى فيما سبق ص١٢٢ إلى أن « الجهة » طرف امتداد ، ونهايته ، وأنها ذات وضع يشار إليه بالإشارة الحسية ، تأتى له هنا أن ينفى كون « الخلاء » يستطيع أن يفى بهذا المعنى .

إذ الخلاء عدم محض ، ونفى صرف ، فكيف تتأتى الإشارة الحسية إليه؟!

أما نفيه أن تتحقق فى « ملاء » ، فقد قيد ذلك الملاء الذى نفى كونه معينا لوضع الجهة ، بأنه « متشابه » .

ومعنى المتشابه : أنه لانهاية له .

نعم إن التفسير ـ تفسير المتشابه ، باللامتناهى ـ غريب .

ولكن يقرب به أنه لو كان « الملاء » متناهياً ، لكانت نهايته طرفا وجهة، تكون متميزة عن سائر أجزائه ، فلا يكون متشابها .

وأزيدك اطمئنانا إلى صحة هذا التفسير ، فأورد عليك عبارات الشراح .

قال « الطوسى » :

« قد ثبت أن « الجهة » ذات وضع .

فالجهتان المعينتان بالطبع ، يكون تعين وضعهما :

إما فى شىء متشابه : خلاء كان ، أو ملاء .

أو فى شىء مختلف .

والأول محال ، لعدم أولوية بعض الحدود المفروضة فيه، بأن يكون جهة: =

= من سائرها .

ولكون الحدود فيهما بالفرض ، وغير متناهية » .

وقال « الرازى » :

« وأما قوله :

« ثم من المحال أن يتعين وضع الجهة ، فى خلاء أو ملاء متشابه ...الخ

فاعلم : أن المقصود من هذا الفصل ، بيان أن الجهات لاتتحدد إلا بالمركز والمحيط .

و بيانه أن يقال :

الجهة حد وطرف،وذلك الحد يستحيل أن يحصل فى خلاء أو ملاء متشابه:

أما أولا : فلأن الخلاء ، وكذا الملاء المتشابه ، يمكن أن يفرض فيهما حدود غير متناهية .

وأما الجهات الحقيقية، فقد ذكرنا:أنه ليس إلا «الفوق» و «السفل»..الخ»

وقال « المولوى محمد فضل الحق العمرى المتوفى سنة ١٢٧٨ هـ » فى كتابه « الهدية السعيدية ، فى الحكمة الطبيعية » ص ٥٩ طبع « البرقوقى » .

« إعلم : أن « الفوق » و « التحت » قد يستعملان بالإضافة إلى بعض الأجسام ، دون بعض .

فيقال : زيد « فوق » السرير ، و « تحت » السقف .

ثم إذا صعد السقف ، صار السقف « تحته » ، وصار هو «فوق» السقف.

وبهذا الاستعمال ، يجوز أن يكون ماهو « فوق » بالقياس إلى جسم ، «تحتا» بالقياس إلى جسم آخر .

و بالعكس .

وقد يستعملان بمعناهما الحقيقيين: =

= و « الفوق » بهذا المعنى ، هو « الفوق » الذى ليس فوقه « فوق » .

و « التحت » بهذا المعنى ، هو « التحت » الذى ليس تحته « تحت » .

وهما جهتان متمايزتان بالطبع ، لايمكن أن يصدقا على شيء واحد بوجه .

والطبع يقتضى أن يلى « الفوق » بهذا المعنى ، رأس الإنسان ، وظهر الحيوان ، وغصن الشجر .

وأن يلى « التحت » بهذا المعنى ، قدم الإنسان ، و بطن الحيوان ، وأصل الشجر ...

و « الفوق » و « التحت » الحقيقيان ، جهتان موجودتان متمايزتان بالطبع ، تكون إحداهما مطلوبة لبعض الأجسام بالطبع ، ومتروكة لبعضها بالطبع .

وأخراهما بالعكس .

غير منقسمتين فى امتداد مأخذ الإشارة والحركة .

فلا بد من أن تكونا محددتين ؛ إذ لو لم تكونا محددتين ، لم تكونا موجودتين ولا متمايزتين بالطبع .

فتحددهما :

إما فى خلاء .

أو فى ملاء .

والأول باطل :

أما أولا : فلاستحالة الخلاء .

وأما ثانيا : فلأن الخلاء لو كان ممكنا ، فلا يمكن تحدد الجهتين المذكورتين فيه ؛ لأنه :

إن كان غير متناه ، فلا يكون فيه تحدد بالفعل ، لحد يكون جهة . =

فإنه ليس حدٌّ من المتشابه، أولى بأن يُجعل جهةً مخالفةً لجهة أخرى، من غيره. فيجب (١) إذن أن يقع بشيء خارج عنه .

والحدود المفروضة فيه، لا يتميز بعضها عن بعض بالطبع ، بخلاف تينك الجهتين .

وإن كان متناهيا ؛ فإنما يتناهى عند ملاء .

فإن كان تحدد الجهة بطرف ذلك الملاء ، لم يكن تحدد الجهة فى الخلاء .

وإن كان تحددها فى الخلاء ، لا بطرف ذلك الملاء ؛ لم يمكن تحددها ؛ لأن الحدود المفروضة فى الخلاء ليست موجودة بالفعل ، ولا متميزا بعضها عن بعض ، حتى يمكن فيه تحدد الجهتين المذكورتين .

وعلى الثانى :

فإما أن يكون تحدد الجهتين المذكورتين ، فى ملاء بسيط غير متناه .

وهو باطل ؛ إذ ليس فيه حد بالفعل، والحدود المفروضة فيه ، لا يخالف بعضها بعضا بالطبع . فلا يمكن تحدد الجهتين المتخالفتين بالطبع، فيه .

وإما أن يكون فى ملاء بسيط متناه ... الخ » .

لعله قد وضح الآن ، ماذهبنا إليه ، من شرح عبارة « الشيخ » القائلة :

« من المحال أن يتعين وضع الجهة ، فى خلاء أو ملاء متشابه » .

فى ضوء ماسقناه من النصوص المتعلقة بهذا البحث .

ولعل فى عبارة « الشيخ » القائلة :

« فإنه ليس حد من المتشابه ، أولى بأن يجعل جهة مخالفة لجهة أخرى ، من غيره » .

مايزيد فى وضوح الدلالة على مرادنا من هذا الشرح .

(١) لعله قد وضح من التعليلات التى سقناها فى البند السابق، لمنع كون =

ولا محالةَ أنه يكون جسما ، أو جسمانيا .

والمحدِّد الواحد ـ من حيث هو كذلك ـ فإنما يفترض منه حدٌّ واحد ـ إن افتُرض ـ وهو مايليه .

وفى كل إمتداد ، يحصل جهتان ، وهما طرفان .

وعلى أن الجهات التى فى الطبع ، « فوق » و « أسفل » وهما اثنتان ؛ فالتحدد إذن :

إما أن يقع بجسم واحد ـ لا من حيث كونُه واحدا ـ .

وإما أن يقع بجسمين .

والتحدُّدُ بجسمين :

إما أن يكون واحدُهما محيطا ، والآخر محاطا به .

= الخلاء محدداً للجهة . أن الخلاء لايمكن له أن يحقق هذا الغرض ، سواء قلنا : إنه متناه ، أو غير متناه .

لأنه إن كان غير متناه ، لم يكن هناك حد أولى من غيره ، بأن يجعل جهة .

وإن كان متناهيا ، لم يتأت له أن يعين وضع الجهة ، لكونه عدما محضا .

وأن الملاء غير المتناهى ، لايتأتى له أن يحقق هـذا الغرض ؛ لأنه أيضا ، لا يكون حد فيه أولى من غيره ، بأن يكون جهة .

فوجب إذن أن يقع تعيين وضع الجهة ، بشىء خارج عن الخلاء بقسميه ، وعن الملاء غير المتناهى . وذلك هو الجسم المتناهى .

لذلك قال :

« فيجب إذن أن يقع بشىء خارج عنه ، ولا محـالة أن يكون جسما =

أو يكون وضعُ الجسمين متباينا .

وإذا كان أحدُهما محيطا، والآخرُ محاطا به ؛ دخل المحاط به ، فى ذلك التأثير بالعرض .

وذلك لأن المحيط وحده ، يحدّد طرفىْ الامتداد :

بالقرب الذى يتحدد باحاطته .

والبعد الذى يتحدد بمركزه .

سواء كان حشوَه ، أو خارجا عنه ؛ خلاءً ، أو ملاءً .

وإذا كان على الوجه الآخر ، تتحدد جهةُ القرب .

= أو جسمانيا » .

والجسمانى متعلق بالجسم حتما . فلنقصر الكلام إذن على الجسم .

فهذا الجسم الذى سيحدد وضع الجهتين المتمايزتين بالطبع ، وهما «الفوق» و « التحت » :

إما أن يكون جسما واحدا ، ويكون تحديده من حيث إنه واحد .

ويقصد بهذه الحيثية . أن يكون تحديده من جهة واحدة .

يتضح المراد من هذه الحيثية بذكر المقابل ، وقد قال فى آخر الإشارة ، عن هذا المقابل مايأتى :

« فمن البين أن تقرير الجهة وتحديدها ، إنما يتم بجسم واحد ، لكن ليس لأنه على طبيعة ، كيف اتفق ؛ بل من حيث هو بحال ما ، موجبة لتحديدين متقابلين » .

وقد أبطل كون الجسم الواحد، من حيث هو واحد ـ بالمعنى الذى عرفته ـ =

وأماجهةُ البعد ، فلم يجب أن تتحدد به ؛ لأن البعد عنه، ليس يجب أن يكون محدوداً ، حدا معينا ، مالم يكن محيطا .

ولم يكن الثانى أولى بأن يقع منه ، فى محاذاةٍ ، دون أخرى ممكنةٍ ؛ إلا لمانع ، يجب أن يكون له معونة ، فى تقرير الجهة .

= معينا لوضع الجهة ؛ لأننا نبحث عما يعين الجهتين . «الفوق» و «التحت» . وما يعين وضع جهة واحدة ، لايحقق هذا الغرض ، فلنبحث عن غيره .

لذلك قال :

« فالتحدد إذن :

إما أن يقع بجسم واحد ـ يعنى لامن حيث إنه واحد ـ

وإما أن يقع بجسمين » .

وقد أبطل أن يكون التحديد بجسمين ؛ لأنهما :

إما أن يكون أحدهما محيطا بالآخر .

وإما أن لا يكونا كذلك . وهو ماعناه بقوله « أو يكون وضع الجسمين متباينـا » .

أما بطلان القسم الأول ، وهو أن يكون أحد الجسمين محيطاً بالآخر ؛ فمن جهة أن اشتراط الجسم المحاط به ، اشتراط مالاتدعو الضرورة إليه .

ذلك ؛ لأن الجسم المحيط يحدد طرفى الامتداد :

بأن يكون محيطه يمثل جهة « فوق » .

ومركزه يمثل جهة « تحت » .

فلا حاجة إذن إلى شىء غيره .

أما قول « الشيخ » :

« سواء كان حشوه ، أو خارجا عنه خلاء ، أو ملاء » . =

ويكون جسمانيا .

ويدورُ الـكلامُ عند فرضه ، واعتبار وضعه .

فمن البيِّن . أن تقرير الجهة وتحديدها ، إنما يتم بجسم واحد ، لـكن ليس

= فلست مطمئناً إلى دلالته ، ولا راضيا عنها .

فإن قوله : سواء كان حشوه ـ أى الجسم المحيط ـ خلاء أو ملاء ؛ كلام لامانع منه .

أما الجزء الآخر ، وهو قوله : « أو خارجا عنـه ـ أى عن الجسم المحيط ـ فهو خلاف المفروض .

لأن المفروض : أن هذا الجسم المحيط الذى تتحدد به جهة فوق ، وجهة تحت ؛ هو نهاية البعد وطرف الامتداد ، فلا شىء إذن وراءه .

فافتراض أنه يكون خارجا عنه ، ملاء ؛ غير واضح ولا مفهوم .

وأما بطلان القسم الثانى :

وهو أن يكون وضع الجسمين متباينا . وهو ماعناه « الشيخ » بقوله :

« وإذا كان على الوجه الآخر ... الخ » .

فلأن أحد الجسمين ـ وهو الأعلى مثلا ـ سيحدد جهة « فوق » وهى ماأشار إليها « الشيخ » بقوله « جهة القرب » .

وأما جهة « تحت » فلا تتحدد به ؛ لأن جهة « تحت » الثابتة التى لايتغير وضعها بتغير الظروف ـ كما هو المفروض ؛ لأننـا نبحث عن جهتى « فوق » و « تحت » الحقيقيتين ـ إنما تكون مركزا لجسم محيط بها .

فإن قيل : إن الجسم الآخر المباين للجسم الذى حدد جهـة « فوق » ، والموضوع فى مقابلته ؛ يمكن أن يحدد جهة « تحت » . =

لأنه على طبيعةٍ ، كيف اتَّفق ، بل من حيث هو بحالٍ ما ، موجبةٍ لتحديدين متقابلين .

وما لم يكن الجسم محيطا ، تحدَّد به القربُ ، ولم يتحدد به مايقابله *

= قلنا : إن هذا الجسم المقابل ، يمكن أن يكون فى وضع أعلى ، أو أنزل مما هو فيه .

وإذن فهو لايمثل جهة ثابتة ، كما هو المطلوب .

ووجه آخر يفيد بطلان القسم الثانى :

ذلك ، أن استقرار الجسم الثانى ، على الوضع الذى استقر فيه ، بحيث يكون فى محاذاة خاصة للجسم الأول ، مع إمكان أن يكون فى محاذاة غيرها ، أقرب أو أبعد منها ؛ لايكون إلا لشىء يكون له مدخل فى تقرير الجهة التى استقر فيها .

والذى يقرر الجهة إنما هو الجسم ـ على مامر لنا بيانه ـ

فننقل الكلام إلى ذلك الجسم الأخير .

فإن استقراره فى تلك الجهة الخاصة ، مع إمكان أن يكون فى غيرها ، لايكون إلا لشىء اقتضى وجوده فيها .

فذلك الشىء إن كان هو أحد الجسمين الأولين . لزم الدور .

وإن كان شيئاً آخر غيرهما ننقل الكلام إليه .

وهكذا إلى مالانهاية له ، فيلزم التسلسل .

وكلا الأمرين ـ الدور والتسلسل ـ باطل .

فبطل مايؤدى إليه ، وهو كون الجهتين « الفوق » و « التحت » يحدد وضعهما جسمان متباينان .

وإذ قد بطل أن يكون محدد الجهة خلاء على أى حال . =

إشارة :

كلُّ جسم[1] من شأنه أن يفارقَ موضعه الطبيعى ويعاودَه ، يكون موضعه الطبيعى متحدِّد الجهة له ، لابه .

لأنه قد يفارقه ويرجع إليه ؛ وهو فى الحالتين ذو جهة .

فيجب أن يكون تحدُّد جهةِ موضعه الطبيعى ، بسبب جسمٍ غيره ، هو علة لما هو قبل هذا المفارق ، أو معه فقط .

فذلك الجسم له تقدمٌ ما ، فى رتبة الوجود ؛ على هذا : بعليةٍ ، أو على ضربٍ آخر*

= و بطل أن يكون ملاء غير متناه .

و بطل أن يكون ملاء متناهيا ، هو جسم واحد ، من حيث كونه واحدا .

و بطل أن يكون جسمين متباينين .

تعين القسم الباقى الذى لا يمكن سواه ، وهو أن يكون جسما واحدا ، لامن حيث كونه واحدا . أعنى أن يكون محيطا وهو المطلوب .

إذن يثبت الفلك الأعظم .

(١) يريد « الشيخ » فى هذه الإشارة إثبات أمرين :

أحدهما : أن الفلك المحيط ، تمتنع عليه الحركة المستقيمة .

وثانيهما : أن الفلك المحيط ، متقدم على غيره من الأجسام ، نوعا ما من أنواع التقدم .

وذلك لأننا ندرك بالحس أجساما تتحرك ، فتترك موضعها الطبيعى حيناً ، وتعود إليه حينا آخر ؛ و إن كان تركها لموضعها الطبيعى بالقسر ؛ وأما عودتها إليه فبالطبع . =

= كالهواء مثلا : فإنك تستطيع أن تأخذ منه مقداراً فى قربة ، وتضغطه فتدخله فى الماء قسرا ، ولكنك حين تتركه وشأنه يطفو على سطح الماء ويأخذ وضعه الطبيعى .

فهل يمكن أن جهة هذا الجسم التى يتحرك إليها ، حين يريد أن يأخذ مكانه الطبيعى ، تتحدد به ؟ !

لايمكن ذلك ؛ لأن هذه الجهة متحددة سواء : فى حال وجود الجسم فى موضعه، أو فى حال بعده عنه .

ذلك هو معنى قول « الشيخ » :

« لأنه قد يفارق موضعه ، ويرجع إليه ؛ وهو فى الحالتين ذو جهة » .

فإذن هى متحددة بجسم آخر ، وذلك قول « الشيخ » :

« فيجب أن يكون تحدد جهة موضعه الطبيعى ، بسبب جسم غيره » .

ولما كان الجسم المتحرك لاتتحدد به جهة موضعه الطبيعى ، فليس علة لها ، فليس متقدما عليها .

فهى إذن إما متقدمة عليه ، أو مقارنة له .

وهذه الجهة متحددة بجسم ـ كما قلنا ـ هو علتها ، فهو متقدم عليها .

فإذا أردنا أن ننسب الجسم الذى هو علة الجهة إلى الجسم المتحرك .

وجدنا أن الجسم الذى هو علة الجهة ، متقدم على الجهة ، ضرورة أنه علتها.

وقد قلنا فيما سبق : إن هـذه الجهة متقدمة على الجسم المتحرك أو مقارنة له .

وما دام الجسم الذى هو علة الجهة سابقاً على الجهة ، وهى سابقة =

= أو مقارنة للجسم المتحرك . فالجسم الذى هو علة الجهة ، سابق على الجسم المتحرك .

لأن السابق على السابق سابق .

وأيضا : السابق على المقارن لشىء ، سابق على ذلك الشىء .

إذن الجسم المحدد للجهة ـ أعنى الفلك المحيط ـ سابق على غيره من الأجسام المتحركة حركة أينية .

ولكن « الشيخ » لم يشأ أن يحدد نوع هـذا السبق ، وذلك التقدم ؛ إذ يقول :

« فذلك الجسم له تقدم ما ، فى رتبة الوجود :

بعلية .

أو على نوع آخر » .

وقدعارض « الطوسى » فى عدم تحديد « الشيخ » لنوع هذا التقدم :

« واعلم أن تقدم محدد الجهات على ذوات الجهة :

يجوز أن يكون بالعلية ، لا من حيث كون ذوات الجهات أجساما ؛ فإن الجسم لا يجوز أن يكون علة فاعلية ، لجسم آخر ؛ كما سيجىء بيانه ؛ بل من حيث كونها ذوات جهة ، أعنى يكون علة لهذا الوصف اللازم لهـا .

ويجوز أن يكون بالطبع ؛ فإن رفع المحدد ـ من حيث هو محـدد ـ يوجب رفع ذوات الجهة ، من حيث ارتفاع الجهة .

ورفع ذوات الجهة ، لايوجب رفع المحدد ، من حيث هو محدد » .

☆☆☆

ولقد وضح من هذا ثبوت الأمر الثانى :

وهو تقدم الفلك المحيط على غيره من الأجسام ، نوعا من التقدم . =

تذنيب :

فيجب (١) أن يكون الجسم المحدِّدُ للجهات :

إما على الإطلاق محيطا ، ليس له موضع يكون فيه ، وإن كان له وضعٌ بالقياس إلى غيره .

وإن كان ليس محيطا على الإطلاق ، فيكون له موضع لا يفارقه .

= أما الأمر الأول فيمكن استنتاجه من عبارات « الشيخ » ، ومما ذكرناه فى شرحها .

ذلك أنه لو كان متحركا حركة أينية ، لكانت له جهة .

وهذه الجهة ، لا تكون معلولة له ، لما سبق ؛ فوجب أن تكون معلولة لجسم آخر محدد للجهات .

والمفروض أنه هو الجسم المحدد للجهات ، لا جسم سواه .

فامتنع أن يكون متحركا حركة مستقيمة .

(١) بعد أن أثبت فيما سبق وجود الفلك المحيط ، وأنه لا جهة له ؛ أراد هنا : أن يتحدث عن أحواله الأخرى وصفاته :

ا — كوضعه ، وموضعه .

ب — ورتبته بين سائر المبدعات .

حـ — واستدارته .

أما وضعه وموضعه :

فقبل البحث فى ثبوتهما له ، أو عدم ثبوتهما ، ينبغى بيان معنييهما .

فالوضع : هيأة تعرض للجسم ، بسبب نسبة بعض أجزائه ، إلى بعض . وإلى أشياء أخرى : إما داخلة فيه ، أو خارجة عنه . =

= كالقيام : فإنه هيأة عارضة للإنسان ، بحسب انتصابه : وهو نسبة بعض أجزائه إلى بعض ؛ وبحسب كون رأسه من فوق ، ورجله من تحت ؛ وهو نسبة أجزائه إلى الأشياء الخارجة عنه .

وأما الموضع : فهو والمكان ، إسمان مترادفان .

وهما ـ عند الشيخ ـ السطح الباطن ، لجسم محيط بالجسم ذى المكان ، مماس له .

فنى ضوء هذا نقول :

إن الجسم المحيط المحدد للجهات الذى تحدثنا عنه سابقا ص ١٣١ وما بعدها فقلنا : إنه ضرورى الثبوت ، حيث إن هناك جهتين مختلفتين بالطبع هما : جهة «فوق» وجهة « تحت » :

إما أن يكون محيطا على الإطلاق ، بمعنى أن كل شىء ، فى باطنه ؛ وليس هناك شىء خارج عنه .

وفى هذه الحالة ، لا يكون له موضع ، أى مكان ؛ إذ المكان هو السطح الباطن من الجسم الحاوى ، المماس للسطح الظاهر من المحوى .

إذ أنه هو المحيط الذى كل شىء فى داخله . فلا يكون هناك شىء يحويه ، فلا يكون له مكان .

أما الوضع ؛ فمعقول بالنسبة له ؛ ولكنه بحسب نسبة بعض أجزائه المفروضة ، إلى بعض ؛ وبحسب نسبته إلى الأشياء الداخلة فيه ؛ لا بحسب نسبته إلى الأشياء الخارجة عنه ؛ إذ ليس هناك شىء خارج عنه .

وإما أن يكون محيطاً ، لا على الإطلاق ، بمعنى أنه ليس هو المحيط الأعظم ؛ بل وراءه شىء يحيط به . =

= وفى هذه الحال ، يكون له وضع بطبيعة الحال،ويكون وضعه أكثر شمولا من وضع المحيط الأعظم ؛ لأنه هنا سيكون بحسب نسبة بعض أجزائه ، إلى بعض ؛ وبحسب نسبته إلى الأشياء الداخلة فيـه ، وبحسب نسبته إلى الأشياء الخارجة عنه .

أما الموضع والمكان ، فـ « الشيخ » يصرح بأن له موضعا ، إذ يقول :

« فيكون له موضع لا يفارقه » .

وحكم « الشيخ » بأن له مكانا ، غـير ظاهر لدى ؛ إذ المكان عنده : هو « السطح الباطن لجسم محيط بالجسم ذى المكان ، ويماسه بذلك السطح » .

فأخذوا فى تعريفه بمماسة الحاوى للمحوى .

فهل عند هذا الافتراض ـ وهو أن المحدد للجهة جسم محيط لا على الإطلاق ـ يكون المحيط والمحاط متماسين ؟!

إن كان الأمر كذلك ، أمكن أن يكون للمحيط لا على الإطلاق ، موضع ومكان .

وإن كان الامر على خلاف ذلك ، فلا يكون اعتباره ذا مكان مفهوما .

ويلاحظ : أن « الشيخ » ردد بين الأمرين .

فلم يجزم بأن الجسم المحدد للجهات ، محيط على الإطلاق ؛ أو ليس محيطا على الإطلاق .

مع أنه قد مر له ص ١٣٩ وهو بصدد الحديث عن الجسم المحدد للجهتين المختلفتين بالطبع ـ قوله :

« وإما أن يقع بجسمين : =

= والتحدد بجسمين :

إما أن يكون واحدهما محيطا ، والآخر محاطاً به .

أو يكون وضع الجسمين متبايناً .

و إذا كان أحدهما محيطا ، والآخر محاطا به ، دخل المحاط به فى ذلك التأثير بالعرض .

وذلك ؛ لأن المحيط وحده ، يحدد طرفى الامتداد :

بالقرب الذى يتحدد بإحاطته .

والبعد الذى يتحدد بمركزه » .

وواضح من هـذا النص : أنه يرى أن تحديد الجسم المحاط به للجهتين ، إنما هو بالعرض .

وأما التحديد بالأصالة ، فهو للجسم المحيط ، الذى ليس خارجه شىء أصلا .

فإذا كانت نصوصه سابقاً ، تعطى هـذا المعنى ، فلم لجأ هنا إلى الترديد والتشكيك ، ولم يعول على ما انتهى إليه سابقا فى بحوثه ؟!

يعلل « الطوسى » هذه الظاهرة ، بقوله :

« وقد بنى الأمر على التشكيك ؛ لأن غرضه تحديد الجهات كيف كان وهو حاصل على تقدير أن يكون المحدد شيئا واحدا .

وعلى تقدير أن يكون شيئين أحدهما قبل الآخر ومحيط به .

و إن كان الحق فى نفسه : هو أن المحدد الأول ، الذى لم يتحدد جهة قبله ، يجب أن يكون محيطا على الإطلاق ، وليس له موضع ، على ما عرّض به .

وذلك ؛ لأن المحاط الذى له موضع متحدد ، يحتاج فى تحدد موضعه إلى غيره ؛ فإن محدد موضعه ، متقدم على موضعه .

ولا يجوز أن يكون هو متقدما على موضعه الخاص به . =

= وأما بعد تحدد موضعه ، فيجوز أن يصير ، محددا لموضع غيره .
وحينئذ لايكون هو المحدد الأول ، بل يجب أن يكون قبله محدد آخر .
فإذن المحدد الأول ، هو المحيط المطلق .

ولما كان « الشيخ » غير محتاج إلى هذا البيان ، لم يصرح به » .
هذا هو تعليل «الطوسى» لظاهرة التشكيك والترديد ، فى كلام «الشيخ».
فهل حقا يريد « الشيخ » فى هذا « التذنيب » أن يحدد الجهات ؟!..
أم أن الجهات قد تحددت فى البحوث السابقة صفحات ١٣١ ومابعدها .
وغرضه هنا ـ كما صرح « الطوسى » نفسه ـ أن يثبت أحوال وأوصاف « المحدد للجهات » .

أما « الإمام الرازى » فقد رأى فى سبب هذا التشكيك رأيا آخر ، قال :
« وسبب الترديد :
أن الذى يمكن أن يقال فى بيان أن محدد الجهات ، هو الفلك الأول ؛ أن يقال : إنا لو قدرنا وجوده من غير أن يحصل فى حشوه سائر الأفلاك ، فإنه يحصل به وحده ، طرفا القرب والبعد منه .
فإذا كان هو وحده ، كافيا فى ذلك ؛ لم يكن لغيره تأثير فى ذلك ، فلا يكون المحدد إلا هو .

ولكن لقائل أن يقول : هذا الكلام إنما يستقيم ، لو كان الفلك الأول متقدما فى الوجود على غيره من الأفلاك ، حتى يقال : إنه متى اجتمع على المعلول علتان مستقلتان بالعلية ، فإذا كانت إحداهما أقدم من الأخرى ، وجب استناد المعلول ، إلى الأقدم فقط .

لكن « الشيخ » قد بين فى « النمط السادس » من هذا الكتاب ، أنه ليس للفلك المحيط ، تقدم على الفلك المحاط به فى الوجود ؛ و إلا لزم كون الخلاء =

= ممكنا فى ذاته ، ممتنعا لغيره .

و إذا لم يكن للحاوى ، تقـدم بالوجود على الفلك المحوى ، لم يصح الجزم باستناد هذا التحدد إلى الحاوى ؛ لأنه متى اجتمع على المعلول الواحد ، علل مستقلة ، فلم يكن بعضها أقدم من البعض ، لم يصح الجزم باستناده إلى البعض دون البعض .

ثم لئن وقعت المساعدة ، على أن الفلك الحاوى على الاطلاق ، متقدم بالوجود على غيره ، ولـكنه لايمكن أن يكون علة ، لتحدد جهات الأجسام المستقيمة الحركة .

وذلك لأن الجرم المصاقب للفلك ، الذى هو أجزاء الفلك من الجانب الذى يلينا ، وليكن ذلك هو النار المصاقبة لمقعر فلك القمر .

إما أن يكون المحدد لجهته ، هو مقعر الفلك الأعظم .

أو مقعر فلك القمر .

والأول باطل ، و إلا لكانت النار أبدا خارجة عن حيزها الطبيعى ، فيكون قسرا دائما ، وهو خلاف المشهور .

و إن كان الثانى لزم منه أن الفلك الأعظم ليس هو المحدد للجهات .

واعلم أنه لولا الشك الثانى لكان هذا الكلام يقتضى أن يكون استناد هذا التحديد إلى الفلك الأول ، أولى من استناده إلى غيره .

ولأجله قال « الشيخ » :

ولعله لا يكون المحدد الأول ، إلا القسم الأول .

لـكنه يشبه أن يكون الشك الثانى أقوى من هذا ؛ فلا جرم لم نحكم نحن بتلك الأولوية أيضا » .

ولعله [١] لا يكون المحدِّدُ الأول ، إلا القسمَ الأول .

فإن [٢] كان للقسم الثانى وجودٌ يتحدَّد بالأول موضعُه؛ فيتحدَّد به موضعُ الثانى ووضعُه .

---

(١) مر بنا فى عبارة « الإمام » معنى هذه العبارة ، وخلاصة هذا المعنى : أن « الشيخ » يرجح كون المحدد للجهات محيطا على الأطلاق .

(٢) هذه قضية شرطية :

مقدمها « كان للقسم الثانى وجود يتحدد بالأول موضعه » .

وتاليها « فيتحدد به موضع الثانى ووضعه » .

وقوله فى المقدم :

« يتحدد بالأول موضعه » .

لبيان الواقع ـ كما يقول « الطوسى » ـ لا للاحتراز؛ إذ الجسم الثانى يتحدد موضعه بالجسم الأول .

ولكنك قد علمت ص١٤٨ : أن الموضع هو المكان .

وعلمت ص ١٤٩ : أن المكان يشترط فيه مماسة المكان ، للتمكن ،

فهل بين الفلكين هذا التماس ؟ !

أما جواب الشرط وهو قوله :

« فيتحدد به موضع الثانى ووضعه » .

فيشبه أن يكون فيه تكرار مع المقدم .

ولكن يمكن فهم العبارة فى شىء من التسامح ، هكذا :

إذا كان الثانى يتحدد موضعه بالأول ـ على مايفيده المقدم ـ فليس كل مايستفيده الثانى من الأول ، هو تحدد الموضع فقط ، بل يستفيد منه مع تحديد الموضع ، تحديد الوضع أيضا .

=

ثم تتحدَّدُ [١] بعد ذلك جهاتُ الحركات المستقيمة .

= على أن العبارة الشرطية ، اختلفت فى ضبطها النسخ .

فى النسخة التى كانت فى يد « الامام » هكذا :

« فإن كان للقسم الثانى وجود ؛ فيتحدد بالأول موضعه ، و يتحدد به موضع الثانى ووضعه ، ثم تتحدد بعد ذلك جهات الحركات المستقيمة » .

وشرحه « الامام » بقوله :

« إن المحدد إن كان غير الفلك الأعظم ؛ فيتحدد بالأعظم موضع المحاط الأول . كفلك الثوابت ، ويتحدد به موضع ماتحته . كفلك زحل ؛ ثم يتحدد — بعد تحدد مواضع الأفلاك على الترتيب — جهات الحركات المستقيمة » .

واعترض « الطوسى » على هذا الضبط ، بأنه يقتضى أن يكون بدل كلمة « الثانى » فى عبارة « الشيخ » كلمة « الثالث » .

ذلك أنه جعل عبارة :

« يتحدد بالأول موضعه » .

التى جعلها « الطوسى » تابعة للشرط .

هى جواب الشرط .

فيكون المعنى : أن الثانى يتحدد موضعه بالأول ، فيكون قوله :

« فيتحدد به — أى بالثانى — موضع الثانى — الأولى بها أن تكون الثالث — ووضعه — أى الثالث — » .

(١) أى إذا تحدد موضع ووضع الجسم الذى به تتحدد الجهات ، فقد أمكن بعد ذلك أن تعرف جهات الحركات المستقيمة ، خصوصا التى تكون إلى الجهتين الطبيعيتين اللتين هما « فوق » و « تحت » .

فمثلا : الذى يتحرك الى محيط الجسم المحدد للجهات ، يكون متجها إلى « فوق » والذى يتحرك إلى مركزه يكون متجها إلى « تحت » .

ويكون[١] الأولُ ، إنما يخلُق به أن يكون متقدما فى رتبة الإبداع .

ويكون[٢] متشابه نِسَبِ وضْعِ مايفرض له أجزاء ، فيكون مستديرا *

---

(١) أى إذا أمكن أن نرتب الممكنات فى سلسلة ، وجدنا الوسائط التى تكون بين المحيط على الإطلاق ، وبين الإله جل شأنه ، أقل من تلك التى تكون بينه جل شأنه ، وبين المحيط الذى لايكون محيطا على الإطلاق .

ووجه آخر يجعل المحيط على الإطلاق ، متقدما فى رتبة الابداع ، على المحيط لا على الاطلاق .

ذلك أن ما دونه محتاج إليه فى تحدد مكانه .

(٢) المحيط على الاطلاق ، لا يجوز أن يكون مؤلفا من أجسام متشابهة أو مختلفة ؛ لأنه لو كان الأمر كذلك ، لكان لكل جسم من هذه الأجسام جهة خاصة .

فهذه الجهة الخاصة ، لايمكن أن تكون متأخرة عن جسمها ـ على ما مر ص ١٤٤ وما بعدها ـ فهى إما سابقة عليه ، أو مقارنة له .

وكل جسم من هذه الأجسام ـ باعتباره جزءا من الجسم المحيط على الاطلاق ـ سيكون متقدما عليه ، ضرورة تقدم الجزء على الكل .

فإذا كانت الأجسام ـ كأجزاء ـ متقدمة على المحيط .

والجهات إما سابقة على الأجزاء أو مقارنة لها .

لزم من ذلك أن تكون الجهات سابقة على الجسم المحيط على الاطلاق ـ لأن السابق على السابق ، سابق ؛ ولأن المقارن للسابق سابق ـ .

كيف والجسم المحيط على الاطلاق ، علة هذه الجهات ومنشؤها ، فلا يعقل =

= أن تكون سابقة عليه .

إذن لايمكن أن يكون الفلك المحيط على الاطلاق ، مؤلفا من أجسام متشابهة أو مختلفة .

فإن كان له أجزاء كانت أجزاء فرضية لايمكن بحال أن تتجزأ ، أو تنفصل لما يلزم على ذلك من المحال الذى عرفته .

فهذه الأجزاء المفروضة ، يجب أن تكون نسبتها جميعا إلى المركز ، واحدة لأن هذه النسبة لو اختلفت ، لاقتضى ذلك اختصاص كل واحد من القريب والبعيد بجهة تخصه .

واختصاص كل جزء بجهة ، يلزمه من المحال ، مالزم حين القول بأن الجسم المحيط مؤلف من أجسام متباينة أو متشابهة ، بأن تكون الجهة سابقة على مابه الجهة .

فوجب أنْ تكون نسبة الأجزاء المفروضة جميعها ، إلى المركز واحدة فيكون الجسم المحيط مستديرا .

ولقد سبق لـ « الشيخ » أن أثبت أن جسم الفلك محيط .

حين قال ص ١٤٢ :

« فمن البين ان تقرير الجهة وتحديدها، إنما يتم بجسم واحد لكن ليس لأنه على طبيعة كيف اتفق ، بل من حيث هو بحال ما ، موجبة لتحديدين متقابلين .

وما لم يكن الجسم محيطا تحدد به القرب، ولم يتحدد به ما يقابله » .

فتمم بما هنا، ما هنالك؛ إذليس يلزم ان كل محيط يكون مستديرا؛ فالمربع محيط وليس بمستدير .

فإذا ضم ما هنا ، إلى هنالك ؛ نتج منه ان الفلك محيط مستدير

إشارة :

الجسم البسيط[1] : هو الذى طبيعته واحدة ، ليس فيه تركيب قوى وطبائع

(١) الجسم يكون بسيطا .

ويكون مركبا .

فالمركب : مايكون فى الواقع مؤلفا من أجسام مختلفة الطبائع .

مثلا : جسم الانسان ، لو حللته وجدت فيه :

الماء . وهو جسم له طبيعة خاصة ؛ إذ له من اللوازم والخواص ماليس للنار .

ووجدت فيه ، الحرارة ، وهى ترجع فى أصلها إلى النار ، وللنار من اللوازم والخواص ، ماليس للماء .

إذن جسم الانسان مؤلف من أجسام مختلفة الطبائع ، أى مركب .

أما الجسم البسيط فهو مايكون بخلاف ذلك . أى ليس مشتملا فى الواقع على أجسام مختلفة الطبائع ، بل هو جسم واحد وطبيعة واحدة .

إلا أن البساطة والتركيب ، كما تستعمل فى هذا المعنى ، كما تستعمل فى معان أخرى.

قال « المولوى محمد فضل الحق العمرى » فى كتابه « الهدية السعيدية » ص٦٣

« الجسم : إما مركب من أجسام مختلفة الطبائع بحسب الحقيقة .

أو بسط غير مركب منها .

والفلك بسيط بهذا المعنى .

وقد يطلق البسيط على مالا يتركب من أجسام مختلفة الطبائع بحسب الحس .

فيدخل فيه مايتركب من أجسام مختلفـــة الطبائع بحسب الحقيقة ، لا بحسب الحس .

كالأعضاء المتشابهة ، نحو العظم واللحم .

= والفلك بهذا المعنى أيضا ، بسيط .

وقد يطلق على ما يكون جزؤه المقدارى ، مساويا لكله فى الاسم والحد .

كبسائط العناصر : فإن جزء النار ، نار . وجزء الهواء هواء .

والفلك ليس بسيطا بهذا المعنى ؛ إذ جزء الفلك ليس بفلك .

وكذا الأعضاء المتشابهة ؛ إذ فيها أجزاء مقدارية ، هى العناصر ؛ لاتساويها فى الحد والاسم » .

☆☆☆

وإذ كان قد ورد فى عبارة « الشيخ » وهو يعرف الجسم البسيط ـ كلتا « الطبيعة ، والقوة » فواجب أن نوضحهما ؛ إذ هما من الاصطلاحات العلمية الدقيقة .

قال « الرازى » فى توضيحها :

« كل حال فى محل يصدر عنه أثر فى ذلك المحل ؛ فذلك الحال :

إما أن يكون له شعور بما يصدر عنه :

أو لايكون .

وكل واحد من هذين القسمين ؛ فإنه :

إما أن يصدر عنه الأثر على ترتيب واحد .

أو لاعلى ترتيب واحد .

فحصل هاهنا ، أربعة أقسام :

الأول : أن يصدر عنه الأثر ، على ترتيب واحد ، لامع شعور .

وهو الطبيعة .

والثانى : مايصدر عنه الأثر مع الشعور .

وهو النفس الفلكية . =

= والثالث : مايصدر عنه الأثر ، لاعلى ترتيب واحد مع الشعور .
وهو القوة الحيوانية .
والرابع : مايصدر عنه الأثر ، لاعلى ترتيب واحد ، لامع الشعور .
وهو القوة النباتية » .
ثم قال :
« والمتقدمون ذكروا فى تعريفها :
أنها المبدأ الأول ، لحركة ماهى فيه ، وسكونه ، بالذات لابالعرض » .
ولعله يعنى بالمتقدمين « أرسطو » ومن تبعه .
إذ أن الاستاذ « يوسف كرم » فى كتابه « تاريخ الفلسفة اليونانية » الطبعة الأولى ص ١٧٦ ، ينقل عن « أرسطو » تعريفه لـ « الطبيعة » بأنها :
« مبدأ ، وعلة حركة وسكون ، للشىء القائمة فيه ، أولا و بالذات ، لا بالعرض » .
وقد حكى « الطوسى » تعريف المتقدمين هذا ، وشرحه ، قال :
« إنها مبدأ أول لحركة ما يكون فيه وسكونه ، بالذات لا بالعرض » .
ثم قال فى شرحه :
« ويراد بـ « المبدأ » .
المبدأ الفاعل وحده .
و بـ « الحركة » :
أنواعها الأربعة : أعنى « الأينية » و « الوضعية » و « الكمية » و « الكيفية » .
و بـ « السكون »
مايقابلها جميعا .

= وهى ـ يعنى الطبيعة ـ بانفرادها لاتكون مبدأ للحركة والسكون معا ، بل مع انضياف شرطين هما عدم الحالة الملائمة ـ لعل ذلك بالنسبة للسكون ـ ووجودها ـ ولعل ذلك بالنسبة للحركة ـ

ويراد بـ « مايكون فيه » :

مايتحرك ويسكن بها ، وهو الجسم ، ويتحرز به عن المبادىء الصناعية والقسرية ؛ فإنها لاتكون مبادىء لحركة ماتكون فيه .

و بـ « الأول » ـ أى يتحرز به ـ :

عن النفوس الأرضية ؛ فإنها تكون مبادىء لحركات ماهى فيه : كالانماء مثلا ؛ إلا أنها تكون مبادىء باستخدام الطبائع والكيفيات .

وتوسط الميل بين الطبيعة والجسم عند التحريك ، لايخرجها عن كونها مبدأ أول ؛ لأنه بمنزلة آلة لها .

ويراد بقولهم بـ « الذات » :

أحد معنيين :

أحدهما ؛ بالقياس إلى المحرك :

وهو : أنها تحرك ، لاعن تسخير قاسر إياها ، بل بذاتها ؛ على وجه يوجب الحركة ، إن لم يكن مانع .

وثانيهما ؛ بالقياس إلى المتحرك :

وهو : أنها تحرك الجسم المتحرك بذاته ، لاعن سبب خارج .

ويراد بقولهم : « لابالعرض » أيضا أحد معنيين :

أحدهما ؛ بالقياس إلى المحرك :

وهو : أن الحركة الصادرة عنه ، لاتصدر بالعرض ، كحركة الساكن فى السفينة .

= والثانى ؛ بالقياس إلى المتحرك :

وهو أنها تحرك الشىء ، الذى ليس متحركا ، بالعرض :

كصنم من نحاس ؛ فإنه يتحرك من حيث هو صنم بالعرض ـ يعنى ويتحرك بالذات من حيث هو جسم ـ

والطبيعة بهذا المعنى تقارب الطبع الذى يعم الأجسام حتى الفلك .

فربما يزاد فى هذا التعريف قولهم :

« على نهج واحد من غير إرادة » .

وحينئذ يتخصص المعنى المذكور بما يقابل النفس » .

والفرق بين « الطبيعة » و « الطبع » أن الطبيعة تكون مبدأ لحركة ماهى فيه ، من غير شعور .

والطبع يكون مبدأ مطلقا ، سواء كان له شعور أو لم يكن .

فالطبع أعم من الطبيعة .

***

ومما ينبغى ملاحظته أن « الطوسى » قد جعل أنواع الحركات أربعة :

١ ـ الأينية .

٢ ـ الوضعية .

٣ ـ الكمية .

٤ ـ الكيفية .

لكن الأستاذ «يوسف كرم» لما تعرض لحكاية أنواع الحركة عند «أرسطو» جعلها ثلاثة فقط ، قال ص ١٧١ :

« يبقى أن الحركة تحدث فى ثلاث مقولات : =

= هى الكيفية ، والكمية ، والمكان .

فالحركة التى فى الكيفية « استحالة » .

والتى فى الكمية « نمو ونقصان » .

والتى فى المكان « نقلة » .

وفى هذه المقولات فقط ، يتفق الانتقال من ضد إلى ضد .

والنقلة شرط الحركتين الأخريين ـ كذا ، ولعل صوابها الأخيرتين ـ ؛ إذ لابد فيهما من تماس المحرك والمتحرك ، ولابد لتماسهما من تقاربهما .

والنمو والنقصان : حركة الجسم الحى ، فهو يبدأ صغيرا . فيتحرك نحو الكمية المقتضاة له ، حسب طبيعته ، ثم يعتريه الذبول والنقصان » .

ولعل الحركة التى زادها « الطوسى » هى الحركة « الوضعية » فان « الكيفية » و « الكمية » مذكورتان فى عبارة الأستاذ « كرم » .

و « الأينية » فى عبارة « الطوسى » هى « المكانية » فى عبارة الأستاذ « كرم » .

فتكون « الوضعية » هى الزائدة .

ولعل الوضعية ، حركة لاتقتضى النقلة ، وليست فى الوقت ذاته حركة استحالة فى الكيف : كحركة الجسم المستدير ، يدور على نفسه ، حول مركزه دون أن ينتقل من مكانه .

***

كذلك مما ينبغى الوقوف عنده فى عبارة « الطوسى » :

كلمة « الميل » حيث يقول :

« وتوسط الميل بين الطبيعة والجسم ، عند التحريك ، لايخرجها عن كونها مبدأ أول ؛ لأنه بمنزلة آلة لها » .

إذ هى كلمة فنية دقيقة تتطلب الكشف عن معناها ، واستيضاح مدلولها : =

والطبيعةُ (١) الواحدةُ ، تقتضى من الأمكنةِ والأشكالِ ، وسائرِ مالابد للجسم أن يلزمه ، واحدا غيرَ مختلف .

= قال « الجرجانى » فى « تعريفاته » ص ١٦٢ :

« الميل حالة تعرض للجسم ، مغايرة للحركة ؛ تقتضيه الطبيعة بواسطتها ، لو لم يعق عائق .

ويعلم مغايرتها لها ـ يعنى للحركة ـ بوجوده بدونها ، فى الحجر المرفوع باليد ، والزق المنفوخ المسكن تحت الماء .

وهو عند المتكامين اعتماد الميل » .

نعم إن المتكلمين عرضوا لهذا البحث ، وسموه مرة « ميلا » وأخرى « اعتماداً » .

أنظر المحصل للرازى ص ٦٦ ، ٩٦ وتعليق الطوسى على المحصل ص ١٤٥

☆ ☆ ☆

أما القوة :

فقد قال عنها « الطوسى » :

« مبدأ التغير من شىء فى غيره ـ من حيث هو غيره ـ .

وفائدة هـذا القيد : أن الشىء الواحد ، من حيث هو واحد ، يمتنع أن يكون فاعلا ، وقابلا .

مثلا الطبيب ، إذا عالج نفسه ، فلا يقبل العلاج من حيث هو طبيب ؛ بل من حيث هو مريض .

والحيثيتان يقتضيان التغاير » .

(١) الجسم من حيث هو جسم ، يحتاج « أينا » و « وضعا » =

فالجسمُ [١] البسيطُ ، لايقتضى إلا شيئاً واحدا غير مختلف *

إشارة :

إنك لتعلم : أن الجسم [٢] إذا خلِّى وطباعَه ، ولم يعرض له من خارج تأثيرٌ غريب ؛ لم يكن له بدٌّ من موضعٍ معيَّنٍ ، وشكلٍ معيَّنٍ .

= و « كما » و « كيفما » و « شكلا » .

ولكل واحد من هذه الأمور العامة أفراد كثيرة .

فالجسم ذو الطبيعة الواحدة ، يقتضى من أفراد كل واحد من هذه الأمور العامة شيئا واحدا لايتغير ، ولا يختلف اقتضاؤه إياه باختلاف الأوقات والأحوال إلا إذا منعه من ذلك مانع .

(١) هذه هى النتيجة المترتبة على المقدمتين السابقتين .

(٢) الجسم ـ سواء كان بسيطا ، أو مركبا ، وقد سبق معنى البسيط والمركب ص١٥٧ ـ إذا ترك وشأنه ، ولم يتسلط عليه مؤثر خارجى ، يقتضى موضعا معينا ، وشكلا معينا .

فمثلا النار تقتضى أن تكون فوق الأجسام العنصرية جميعا .

والتراب يقتضى أن يكون تحتها جميعا .

والهواء يقتضى أن يكون تحت النار .

والماء يقتضى أن يكون فوق التراب .

هذا بالنسبة للأمكنة مثلا .

وأما بالنسبة للأشكال ، فسيأتى بيان القول فيه .

وليس المراد أن لكل جسم مكانا معينا ، وشكلا معينا ؛ فإن هذا إن صح بالنسبة للشكل ، فلن يصح بالنسبة للمكان ؛ فإن الجسم المحدد للجهات ـ أعنى الفلك الأعظم ـ ليس له مكان ـ راجع تعريف المكان ص٦١ـ . =

= وفى بعض النسخ :

« لم يكن له بد من وضع معين » .

بدل « موضع » .

قال « الطوسى » :

« وعلى تقديره ، يكون الوضع هاهنا ، هو الهيأة العارضة للجسم ، بسبب نسبة بعض أجزائه إلى بعض ، الذى هو المقولة التى تعرض بسبب نسبة أجزاء الجسم إلى غير الجسم .

كما حمله « الفاضل الشارح » على ذلك ؛ لأنه مما يقتضيه تأثير غريب من خارج .

وعلى هـذا الوجه ، يكون الحكم كليا ؛ لأن محدد الجهات أيضا له وضع ؛ إلا أن ذكر الشكل يغنى عن ذكر الوضع بحسب ترتيب الأجزاء ؛ فإنه هيأة تعرض للجسم بعد الوضع بذلك المعنى .

وأما الوضع بالمعنى الثالث : وهو كون الجسم بحيث يقبل الإشارة الحسية ، فهو أمر تقتضيه الجسمية الحالة فى الهيولى ـ على ماتقدم ص ٥٢ ـ وليس مما يتعلق بالطبائع المختلفة .

فإذن لا وجه لحمل الوضع ها هنا على ذلك المعنى » .

وفى قول « الشيخ » :

« ولم يعرض له من خارج تأثير غريب » .

على مايرى « الإمام الرازى » :

« إبطال لمـا يقوله المتكلمون : من أن اختصاص الأجسام بأحيازها ، إنما كان لأن الفاعل المختار ، يخصص كل واحد منها ، بحيز معين .

فإن تخصيص المختار ذلك الجسم ، بذلك الحيز :

فإذن [1] فى طباعه مبدأ استيجاب ذلك .

= إما أن يكون مع كون ذلك الجسم ، مستحقا لذلك الحيز .
أو لا مع هذا الاستحقاق .
فإن كان الأول فقد حصل المطلوب .
و إن كان الثانى ، كان ذلك التخصيص عارضا ممكن الزوال؛ لأن الاتفاقيات تكون ممكنة الزوال .
فاذا فرضنا انقطاع هذا التأثير الغريب عن الجسم ، وجب أن يبقى الجسم ، لافى الحيز ...» (١) هذه نتيجة مرتبة على ماسبق.
وذلك أن اقتضاء الموضع المعين ، والشكل المعين ، لا بد له من مقتض يستوجب ذلك .
وذلك المقتضى لابد أن يكون فى الجسم ؛ لأن المفروض أنه خلى وطباعه ، ولم يعرض له تأثير من خارج .
قال « الرازى » :
« ولم يقل : فيه مبدأ ذلك .
لأن ما كان مبدأ الشىء ، يستحيل عدم ذلك الشىء عند حصول ذلك المبدأ.
لكن الجسم قد يخرج عن مكانه الطبيعى، ويزول عنه أيضا شكله الطبيعى، مع بقاء طبيعته .
فعلمنا أن الطبيعة ليست مبدأ للحصول فى ذلك الحيز، ولا لحصول ذلك الشكل.
بل هى لذاتها طالبة، لأن يحصل الجسم فى ذلك المكان، وأن يتصف بذلك الشكل.
والاستيجاب عبارة عن طلب الوجوب .
ومعلوم أن تلك القوة ، أبدا طالبة لتحصيل الجسم فى ذلك المكان ، سواء كان حاصلا فيه ، أو لم يكن » .

وللبسيط[1] مكانٌ واحدٌ يقتضيه طبعُه .

وللمركب ما يقتضيه الغالبُ فيه :

إما مطلقا .

---

(١) مرّ بك حكم « الشيخ » حكما عاما ، بأن الجسم مطلقا : بسيطا ، أو مركبا ، يقتضى مكانا خاصا ، وشكلا خاصا ص١٦٤.

فأراد هنا أن يتناول بالتفصيل ذلك الحكم ، فأفرد للمكان بحثا ، وللشكل بحثا .

و بدأ بالكلام على المكان . و بدأ بمكان الجسم البسيط ، فقال :

للبسيط مكان واحد ، لا على معنى أن كل الأجسام البسيطة ، تشترك فى مكان واحد ، بل على معنى أن لكل جسم من الأجسام البسيطة مكانا يطلبه .

والمكان الذى يطلبه هذا الجسم البسيط ، غير المكان الذى يطلبه ذلك .

وقد مرّ بك مكان النار بالنسبة لمكان الأرض ، ومكان الماء بالنسبة لمكان الهواء ص ١٦٤ .

وأحب هنا أن أنبهك إلى أنه إذا كان المتقدمون يرون فى هذه الأجسام الأربعة ـ أعنى النار ... الخ ـ عناصر أولية وأجساما بسيطة ، فذلك رأى العلم فى زمنهم .

أما فى زمنك أنت فقد وصل إلى تحليلها ، فلم تصبح عناصر أولية ، وأجساما بسيطة .

أما مكان المركب فمختلف .

ومرجع ذلك ، إلى أنه ـ بما هو مركب ـ ليس له مكان خاص . و إنما لعناصره التى هى الأجسام البسيطة ، أمكنة خاصة بكل واحد منها . =

وإما بحسب مكانه .

أو ماانفق وجوده فيه ، إذا استوت المجاذبات عنه .

فكلُّ جسمٍ له مكانٌ واحد .

= فإذا تساوت مقادير هذه الأجسام البسيطة ، التى هى عناصر هـذا الجسم المركب . ظل المركب فى مكان هو وسط بين أمكنة البسائط .

مثله مثل الحديدة التى تجذبها قطع متساوية من المغناطيس عن جوانبها .

وذلك هو قول « الشيخ » :

« أو ما اتفق وجوده ، إذا استوت المجاذبات عنه » .

أما إذا لم تتساوَ مقادير الأجسام البسيطة ، فإن غلب أحدها ، فكان أكبر من مجموع الباقى ، جذبها إلى مكانه .

وهذا ما أشار إليه « الشيخ » بقوله :

« والمركب مايقتضيه الغالب فيه ؛ مطلقا » .

وأما إذا لم يزد أحدها على مجموع الباقى ، فإلى أقرب نقطـة ، بين أمكنة الاثنين ـ أو الثلاثة مثلا ـ اللذين يكوّنان الأغلبية بالنسبة لمجموع الباقى .

وهذا ما أشار إليه « الشيخ » بقوله :

« والمركب مايقتضيه الغالب فيه ، بحسب مكانه » .

وعند هـذا ، يكون « الشيخ » قد انتهى من الحديث عن مكان الجسم المركب ، ومكان الجسم البسيط .

بقى « الشكل » :

ويجب[1] أن يكون الشكلُ الذى يقتضيه البسيطُ مستديرا، وإلا ، لاختلفت هيئاته ، فى مادة واحدة ، عن قوة واحدة *

---

(١) تكلم « الشيخ » عن شكل الجسم البسيط فقط ، دون شكل المركب . وقد قال « الطوسى » فى تعليل ذلك :

« واقتصر على البسيط ، الذى يجب أن يكون شكله مستديرا .

لكون المقتضى لذلك ، وهو الطبيعة ، واحدا .

وكون القابل واحدا .

وامتنع أن يكون تأثير الفاعل الواحد ، فى القابل الواحد ، مختلفاً .

ولم يذكر أشكال المركبات؛ لأنها تختلف اختلاف أنواع النبات ، والحيوان.

والكلام فى ذلك يستدعى بسطا ، فهو بمباحث التركيب أليق » .

ويرى « الشيخ » : أن شكل البسيط ، يجب أن يكون مستديرا .

وإلا يكن مستديرا ، لزم من ذلك أن يكون فى المادة الواحدة ـ وهى مادة البسيط ـ المتأثرة عن قوة واحدة ـ وهى طبيعة تلك المادة ـ آثار مختلفة.

فمثلا « المضلع » يكون جانب منه ، نقطة ؛ وجانب آخر ، خطاً؛ وجانب ثالث ، سطحا .

وللنقطة شكل غير شكل الخط ، غير شكل السطح .

ومحال ـ كما مرّ فى عبارة « الطوسى » ـ :

« أن يكون تأثير الفاعل الواحد ، فى القابل الواحد مختلفا » .

أما الاستدارة ، فإنها تجعل جميع الأجزاء فى هيأة واحدة ، وشكل واحد؛ إذ أن كل جزء يبعد من المركز بقدر مايبعد الآخر ، فلا اختلاف هناك .

لكن ، أليس لهذا الجسم المستدير ثخن ؟ !

تنبيـه :

الجسمُ له فى حال تحركه ميلٌ[1] ، يتحرك به . ويحس به المانعُ ؛

= فإن كان له ثخن ، كان هناك جزء أبعد من الجزء الآخر ؛ بالنسبة للمركز فلم تحفظ النسبة بين كل الأجزاء .

(١) الميل :

قد مرّ بك تعريفه ص ١٦٣ نقلا عن « التعريفات » لـ « الجرجانى » .

ولأنه مختلط بـ « الحركة » و « الطبيعة » ، أو على الأقل مرتبط بهما ارتباطا وثيقا ، عنى الباحثون ببيان أوجه الفرق بينهما و بينه .

قال « الإمام » فى « الشرح » :

« إن الأمر المسمى بـ « الميل والمدافعة » مغاير :

للحركة .

وللقوة المحركة ـ والطبيعة نوع من القوة المحركة ـ .

أما مغايرته لـ « الحركة » ؛ فلأن الزق المنفوخ ؛ إذا حبس تحت الماء قسرا ، أحس القاسر منه بالمدافعة ، صاعدا ؛ مع أن الحركة غير موجودة .

فالميل الصاعد ، غير الحركة .

وأيضاً : فالثقيل المسكن فى الجو قسرا ، لا تكون فيه حركة ، وتكون المدافعة إلى أسفل ، حاصلة .

وأما مغايرته للقوة المحركة ؛ فلأن القوة المحركة ، سواء كانت ذات شعور ، أو لم تكن ـ والتى لا تكون ذات شعور ، هى المسماة بـ « الطبيعة » انظر بحث الطبيعة ص١٥٨ ـ فإنها قد توجد ، بدون هذه المدافعة .

فوجب تغايرهما » .

إلا أن « الإمام » لم يوضح لنا ، كيف توجد « القوة المحركة » بدون =

« هـذه المدافعة » ، حتى يتضح الفرق بينهما ، كما أوضحه بين « الحركة » و « الميل » .

وأشار « صاحب المحاكمات » ص١٦٧ ، إلى هذا البحث ، فلم يكن أكثر وضوحا من « الامام » قال:

« الاعتماد عندهم :

الميل ؛ إما إلى فوق ، وهو الخفة .

أو إلى السفل ، وهو الثقل .

ومحرك الجسم إنما يتحرك الجسم بتوسطه ، حتى إن كانت الطبيعة تحرك جسمها ، يحدث أولا الميل إلى الحركة ، ثم يحدث عنه الحركة ، بواسطتها » .

ثم زاد :

« والقاسر يحدث ميلا فى المقسور ، فيحركه ، فإنا نعلم بالضرورة : أن الرامى ، يحدث حالة فى السهم ، يتحرك بحسبها » .

وقد يفهم من هذه الزيادة إيضاح الفرق المنشود .

ذلك أن الفرق بين « الحركة » و « الميل » واضح مما سبق .

وإنما المطلوب بيان الفرق بين « الطبيعة » أو « القوة المحركة » على العموم وبين « الميل » .

فـ « القاسر » يمثل « الطبيعة » خصوصا و « القوة المحركة » عموما .

وهو غير « الميل القسرى » الذى وجد فى الجسم بسببه ، وغير « الحركة » .

إذن فـ « الطبيعة » شىء غير الميل .

وقد مرّت بنا عبارة « الطوسى » ص١٦٠ عند شرح « الطبيعة » .

وفيها :

« وتوسط « الميل » بين « الطبيعة » والجسم ، عند التحريك ، =

ولن [1] يتمكن من المنع ، إلا فيما يضعف ذلك فيه .

= لا يخرجها عن كونها مبدأ أول ؛ لأنه بمنزلة آلة لها » .

* * *

ذاك هو « الميل » :

أما وجوده ، والاستدلال عليه ، فقد أشار إليه « الشيخ » بقوله :

« الجسم له فى حال تحركه ميل ، يتحرك به ، ويحس به المانع » .

فدليل وجوده والعلم به ، الإحساس ؛ فإنك إذا اعترضت جسما ثقيلا نازلا إلى أسفل ، بمقتضى « طبيعته » و « ميله » ، أحسست مدافعته لك ، حيث يريد الاستقرار فى موضعه الطبيعى .

(١) وردت هذه العبارة هكذا :

« ولن يتمكن من المنع ، إلا فيما يضعف ذلك فيه » .

أى لن يتمكن المانع ، من منع الجسم وحجزه دون إتمام حركته ، إلا إذا ضعفت فيه قوة « الميل » عن قوة « الدفع » .

ووردت هكذا :

« وإن لم يمكن من المنع ، إلا فيما يضعف ذلك فيه » .

وقد شرحه « الإمام » بقوله :

« المراد منه :

أن الجسم إذا كان فيه ميل يقتضى حركة ؛ فإذا منعه الانسان عن تلك الحركة ، أحس بوجود ذلك الميل والاعتماد ، فيه .

وإن كان متمكناً من منع تلك الحركة .

اللهم إلا إذا كان الميل ضعيفاً ؛ فانه لايحس به » .

وقد [١] يكون من طباعه .

وقد [٢] يحدث فيه من تأثير غيره ، فيبطل المنبعثُ عن طباعه، إلى أن يزول؛ فيعود انبعاثه ، ابطال الحرارة العرضية ، التى يستحيل إليها المـاء ، للبرودة المنبعثة عن طباعه ، إلى أن تزول .

---

(١) أى أن هذا « الميل » قد يكون من طباع الشىء ذى الميل :
كحركة الحجر من فوق إلى أسفل ، فان « ميله » إلى أسفل بمقتضى قوة فى الحجر ، هى المسماة « طبيعة » .

ويقول « الشراح » : إن « الشيخ قد قصد إلى كلمة « طباع » بدل كلمة « طبيعة » ، لأن « الطباع » أعم . راجع الفرق بينهما فيما مرّ ص ١٦١.

(٢) أى كما يكون « الميـل » ناشئا عن سبب فى نفس الجسم ذى الميل ، وذلك السبب ، هو المسمى بـ « الطبيعة » .

يكون ناشئاً عن سبب خارج عن الجسم ذى الميل .

كما إذا قذف إنسان حجراً إلى أعلى ، فإن الحجر يتحرك نحو هـذه الجهة بميل فيه اليها ، ولـكن هذا الميل ليس ناشئا من طبيعة ؛ بل هو ناشىء عن قوة ذلك الانسان التى قذفت به الى غير جهته التى يشتاقها بطبعه .

وعن هـذا الميل الطارىء ، غير الأصيل ، ينشأ مايسمى بـ « الحركة القسرية » .

ولـكونها قسرية ، أى قهرية ، فهى تقهر وتبطل « الميل » المنبعث عن طباعه . وتظل قاهرة له ، الى أن تضعف و يزول أثرها ، فيعود « الميل » الطبيعى الى الانبعاث والظهور .

= وقد تمثل « الشيخ » لذلك :

بالحرارة تطرأ على الماء ، وليست مقتضى طبعه ؛ فتطارد البرودة وتبطلها، إلى أن تضعف الحرارة الطارئة شيئا فشيئا ، فتعود البرودة كذلك شيئا فشيئا .

ولعل هذا مثل للإيضاح فقط ، وليس داخلا فى موضوع البحث ؛ إذ الكلام مفروض فى الحركة « الأينية » لا فى حركة « الاستحالة » .

بدليل قول « الشيخ » :

« فاذا كان الجسم الطبيعى فى حيزه الطبيعى » ص ١٨١ .

وقوله :

« وإنما يكون الميل الطبيعى ـ لامحالة ـ نحو جهة يتوخاها الطبع » ص ١٨١ .

وفضلا عن أن هـذا المثال الذى ذكره « الشيخ » ليس من جنس مادة البحث ، فان عبارته غير واضحة الربط بما قبلها .

فإن عبارة « الشيخ » القائلة :

« وقد يكون ـ أى الميل ـ من طباعه ـ أى الجسم ـ .

وقد يكون من تأثير غيره ، فيبطل المنبعث عن طباعه ـ أى يبطل الميل الطبيعى ـ إلى أن يزول ـ أى الميل الذى من تأثير غيره ، ـ فيعود انبعاثه ـ أى انبعاث الميل الطبيعى » .

كلام تام مفيد لمعناه فائدة واضحة ، وتامة فى الوقت نفسه .

أما قوله بعد ذلك :

« إبطال الحرارة العرضية ... الخ »

فهو كلام لايصلح أن يكون ابتداء كلام مستقل ، خصوصا أن بعض النسخ ـ كطبعة ليدن ـ تنصب كلمة « إبطال » كأنها معمول عامل سبق ، وكأنها جزء من جملة سبق باقى أجزائها ، أو شىء منها على الأقل .

= وقد رأيت أن الكلام السابق ، كلام استوفى دلالته ، وليس به حاجة إلى مزيد من الكلمات المفردة .

نعم إن معناه ، لايتأبى ، على أمثلة تضرب ، و إيضاحات تكشف عن المعنى المراد توضيحه ؛ ولكن على أن يكون ذلك فى جمل مستأنفة ، مستكملة لكل عناصرها .

وذلك على عكس ماهنا إذ كلمة « إبطال » خصوصا على رواية نصبها ، لايدرى أهى مشرقة ، أم مغربة .

ولم أجد من الشراح من عنى بالبحث عن نسخة صحيحة ، يكون فيها مايرقع هذا الرتق ، و يملؤ هذه الفجوة .

غير أن الشبهة الأولى المتعلقة بمسألة الحرارة والبرودة ، وهل هما مثل للايضاح — كما يستفاد من عبارة الشراح — ؟ !

أو هو داخل فى صميم مادة البحث لبيان كيف يكون الميل الطبيعى ، والميل القسرى ، متدافعين متجاذبين ؟! .

يمكن أن تزول ، وأن يجعل الكلام كله داخلا فى مادة البحث ، وأن تكون الحرارة والبرودة بطروهما على الماء ، سببا لحدوث حركة أينية أيضا ، لاحركة استحالة فقط .

وقد وجدت « صاحب المعتبر » يقول ص ١٥٧ ج ٢ :

« الأجسام العنصرية ، لاتتحرك بالطبع عن أحيازها ، ولا فيها ، بل بالعرض والقسر ، وتعود إليها بالذات والطبع .

لكن القسر والعرض يكون لبعضها عن بعض ، كالنار تسخن الماء ، فتحركه صاعدا بالتبخير والتصعيد ... » .

☆☆☆

= وقبل أن أغادر هذا البحث أعرض لمسألة أثارها الشراح ، ولعل لها من الأهمية مايستدعى الوقوف معها والتعرض لها .

ذلك أن « الإمام » فهم من قول « الشيخ » :

وقد يكون من تأثير غيره .

فيبطل المنبعث عن طباعه ، إلى أن يزول ، فيعود انبعاثه » .

أن « الشيخ » يرى : أنه إذا طرأ « ميل قسرى » إلى جهة وكان أقوى من « الميل الطبيعى » إلى جهة أخرى ، بطل بمقتضاه « الميل الطبيعى » ؛ إذ نص عبارته :

« فيبطل المنبعث من طباعه » .

قال « الإمام » بصدد ذلك :

« إختلفوا فى أن الميلين إلى جهتين ، هل يجتمعان ، أم لا ؟!.

وصرح « الشيخ » هاهنا بامتناعه .

و « صاحب المعتبر » جوزه .

واحتج من منع ، بأن الميل توجه إلى جهة ، فلو حصل فى الجسم الواحد ميلان ، إلى جهتين ، لكان متوجها دفعة واحدة إلى جهتين ، وهو محال .

واحتج المجوزون بأن الحجرين المتساويين ، إذا رمى أحدهما قوى ، والآخر ضعيف ؛ كان صعود الحجر الذى رماه القوى ، أسرع من صعود الحجر الآخر .

ولولا بقاء الميل الطبيعى ، المعاوق للحركة القسرية ؛ لما كان كذلك ـ أى لما كان الحجر الذى رماه القوى ، أسرع من صعود الآخر ـ .

وأيضا : فالحبل الذى يجذبه جاذبان ، متساويا القوة ، إلى جهتين مختلفتين لايخلو :

إما أن يقال : إنه مافعل واحد منهما فعلا ، وهو محال .

لأن الذى يمنع كل واحد منهما ، عن فعله ؛ هو وجود فعل الآخر ، فلو لم يصدر من كل واحد من القادرين شيء ، لكان الفعل متعذرا على القادر ، من غير مانع ؛ وإنه محال .

أو يقال : فعل أحدهما ، دون الآخر ، وهو أيضا محال .

لأن القادرين لما كانا متساويين ، لم يكن الحكم بوجود مقدور أحدهما ، أولى من الثانى .

ولأنه ، لو وجد الميل الذى هو مقدور أحدهما ، خاليا عن الميل الآخر ؛ لكان ذلك الميل خاليا عن المعاوق ؛ وكان يجب أن يتحرك الجسم إلى تلك الجهة ؛ وإلا لكان الموجب العارى عن العائق ، حاصلا ؛ مع عدم الأثر ؛ وهو محال .

أو يقال : كل واحد منهما فعل فيه فعلا ؛ ومعلوم أن الذى فعله كل واحد منهما ، لو خلا عن المعاوق ؛ لاقتضى تحرك الجسم إلى ذلك الجانب .

وذلك يقتضى اجتماع الميلين » .

فعبارة « الإمام » صريحة فى :

« أن « الشيخ » صرح هنا بامتناع اجتماع الميلين » .

أخذاً من قوله :

« فيبطل المنبعث عن طباعه » .

كأنه قال « فيبطل الميل المنبعث عن طباعه »

أى لطرو ما هو أعنف منه .

ولكنه عاد فقال :

« إلى أن يزول ، فيعود انبعاثه » .

= أى إلى أن يزول الميل القسرى ، فيعود انبعاث الميل الطبيعى ، الذى كان مغلوبا على أمره .

ولعل فى قوله :

« فيعود انبعاثه » .

ولم يقل :

« فيعود وجوده » .

إشارة إلى أن الميل الطبيعى ، لم يكن قد عدم ، بل هو موجود ، ولكنه لما غلب على أمره ، فلم يظهر أثره ، كان كامنا غير ظاهر ؛ إذ هذه الأمور المعنوية إنما تظهر بآثارها ؛ فإذا كانت آثارها معدومة و باطلة ، كانت هى فى حكم المعدومة .

وعلى هذا ينبغى أن يفهم قول « الشيخ » :

« فيبطل المنبعث عن طباعه » .

أى يبطل أثر الميل المنبعث عن طباع الجسم ، فلا يظهر ، لظهور أثر مضاد له ، هو أثر الميل القسرى ، الذى كان أقوى من الميل الطبيعى ، فغلبه على أمره .

و إذا أمكن تأويل كلام « الشيخ » على هذا ، فلا يكون قائلا بـ « امتناع اجتماع الميلين إلى جهتين » .

أو على الأقل لا يكون مصرحا بذلك .

أما قوله :

« إن « صاحب المعتبر » جوزه » .

ففى النفس منه شىء أيضا :

ذلك أن الذى وجدته لـ « صاحب المعتبر » هو قوله ج ٢ ص١٥٩ : =

= « وقد تتركب حركاتها ـ يعنى الأجسام ـ من :

طبع .

وقسر .

كالحجر المدحرج إل أسفل ، والنار المقـذوفة إلى فوق ؛ فإنهما تجمع لهما حركة الطبع والقسر .

والنار الصاعدة بيد الإنسان المتحرك إلى فوق ، تجمع لها الحركة بالذات ، وبالعرض » .

فهذا النص ، إن كان هو مايعنيه « الإمام الرازى » ؛ فليس يفيد المعنى الذى أراد أن يخلص إليه .

إذ أن « صاحب المعتبر » يتحدث عن حركة إلى جهة واحدة ، نشأت عن سببين تضافرا عليها : هما « الميل القسرى » و « الميل الطبيعى » .

فليس هناك إذن ميلان إلى جهتين مختلفين ، بل ميلان إلى جهة واحدة .

وقد عرض «الطوسى» لهذا البحث ، بعدأن قرأ مارواه «الامام» وقرأ فيه وجهة نظر الرأى القائل :

إن اجتماع الميلين جائز ، مستدلا بعدم مساواة الحجر الذى يرمى به الضعيف ، للحجر الذى يرمى به القوى .

وأيضا بالحبل الذى يجذبه جاذبان .

فأراد أن يدفع عن عبارة « الشيخ » ورود مثل هذه الاعتراضات ، بعد أن وافق « الامام » على أن عبـارة « الشيخ » تفيـد « امتناع اجتماع الميلين » قال :

« وقوله :

« فيبطل المنبعث عن طباعه ، إلى أن يزول ، فيعود انبعاثه » . =

= إشارة إلى إمتناع اجتماع الميلين ، و إبطال القسرى للطبيعى ، وعوده عند زوال القسرى ، كما يشاهد فى الحجر المرمى حالتى صعوده وهبوطه .

وتمثل فى ذلك بالماء ، وهو قوله :

إبطال الحرارة العرضية ، التى يستحيل إليها المـاء ، لتصور كيفية التقاوم المذكور .

فإنه كما لايجتمع فى المـاء حرارة و برودة ، بل يكون أبدا متكيفا بكيفية متوسطة ، بين غاية الحرارة الغريبة ، والبرودة الذاتية :

تارة : أميل إلى هذه ، وتسمى حرارة .

وتارة : أميل إلى تلك ، وتسمى برودة .

وتارة : متوسطة بينهما ، ولا تسمى باسمهما .

وذلك بحسب تفاعل الحرارة العارضة ، والطبيعة المبردة .

كذلك هاهنا لايجتمع فى الجسم ميلان ، بل يكون أبدا ذا حال :

بين الميل القسرى الشديد ، والطبيعى الشديد .

فتارة : يسمى بالميل المنسوب إلى القسر .

وتارة : بالميل المنسوب إلى الطبع .

وتارة : بعد مهما معا .

وذلك بحسب تفاعل الميل القسرى ، والطبيعى .

وكما كان فعل الطبيعة المائية ، عنـد وجود العرض الذى تقتضيه ـ وهو البرودة ـ حفظه .

وعند وجود مايضاده ـ كالحرارة ـ إفناءه .

وعند الخلو منهما ، إيجاد البرودة .

كذلك فعل الطبيعة فى الجسم ، مادام مفارقا لحيزه :

وإنما[١] يكون الميلُ الطبيعيُّ ـ لا محالة ـ نحو جهةٍ يتوخّاها الطبعُ .

فإذا كان[٢] الجسم الطبيعى فى حيزه الطبيعى ، لم يكن له وهو فيه، ميلٌ . لأنه إنما يميل بطبعه إليه ، لاعنه .

= عند وجود الميل المنبعث عنها ، حفظه .

وعند وجود ميل غريب يخالفه ، إفناؤه .

وعند خلو الجسم عن الميل ، إيجاد الميل الطبيعى .

فهذا ماينبغى أن يتحقق ، لتندفع الاشكالات ، التى تورد فى هذا الموضع .

كما يقال :

لولا اجتماع الميلين ، لكان الحجران المتساويان ، اللذان يرميهما قوى وضعيف ، متساويين فى الصعود .

ولكان وقوف حبل يتجاذب طرفيه ، قوتان متساويتان ، ممتنعا » .

(١) عرفنا فيما سبق ص١٣٢ أن الجهات الثابتة بالطبع ، ولاتختلف باختلاف الظروف والأحوال ، ثنتان فقط :

هما « الفوق » و « التحت » .

فالميل المنبعث عن الطبيعة ـ وقدعرفت الطبيعة سابقا ص ١٥ ـ انما يكون:

اما الى جهة « فوق » . والذى يتجه الى فوق انما هو الخفيف .

واما الى جهة « تحت » والذى يتجه الى جهة تحت ، انما هو الثقيل .

(٢) يعنى أن الجسم الطبيعى حين يكون فى حيزه ، لايكون فيه ميل أصلا أى يكون منعدم الميل .

أما الى حيزه ، فلأنه وهو فيه لايتأتى له طلبه ؛ اذ مايصل الى مكانه الطبيعى يبطل ميله اليه . =

وكلما(١) كان الميلُ الطبيعيُّ أقوى ، كان أمنع لجسمه عن قبول الميل القسرى ، وكانت الحركة بالميل القسرى ، أفتر وأبطأ *

= وأما إلى غيره ؛ فلأنه لا يطلب غير حيزه ، بل إنه يميل بطبعه عن غير حيزه . إذن الجسم وهو فى حيزه ، لا يكون له ميل أصلا .

(١) أى أنه حينما يتعارض الميلان ـ الطبيعى والقسرى ـ تكون الغلبة للأقوى منهما .

ولقد اقتبسنا فيما سبق ص ١٧٦ نص عبارة « الإمام الرازى » التى يرى فيها : أن « الشيخ » ذهب فى هذه « الإشارة » صراحة : إلى أن الميلين إلى جهتين لا يجتمعان .

والتى يصور فيها اعتراضين يتجهان إلى هذا الرأى الذى ينسبه إلى « الشيخ »

كذلك اقتبسنا نص عبارة « الطوسى » الذى يصرح فى أولها ، بنسبة امتناع اجتماع الميلين إلى جهتين ، لـ « الشيخ الرئيس » ، ثم يحاول أن يدفع هذين الاعتراضين اللذين اتجها إلى « الشيخ الرئيس » .

ولقد بينا لك هناك رأينا فى هذه النصوص ، ومقدار تلاقيها مع عبارة « الشيخ » وفى ظاهر قول « الشيخ » :

« كان أمنع لجسمه عن قبول الميل القسرى » .

ما يدل على أن الجسم إذا كان فى حالة ميل طبيعى قوى ، كان فى مناعة شديدة عن قبول الميل القسرى .

أى أن الميل القسرى يبطل فى تلك الحالة .

وليس الأمر خاصا بالقسرى ، بل المراد أن القوى من الميلين يدفع الضعيف ويمنعه . =

= ولكن من يتأمل قوله :

« وكانت الحركة بالميل القسرى ، أفتر وأبطأ » .

يجدها صريحة ، صراحة لا تحتمل التأويل ، فى أن الميل القسرى ، المضاد للميل الطبيعى ، اجتمع معه ، وكان له أثره البادى ، و إن كان فاترا بطيئا .

إذن اجتمع الميلان ، وهذا ما قلنا : إن عبارة « الشيخ » تفيده وتعطيه.

* * *

وعلى هذا يكون معنى قول « الشيخ » :

« كان أمنع لجسمه عن قبول الميل القسرى » .

أن الميل الطبيعى — حيث فرض أقوى من الميل القسرى — يمنع الجسم ويحفظه من أن يمضى فى اتجاه الميل القسرى ؛ ضرورة أن الجسم لا يسير فى اتجاهين متضادين فى وقت واحد .

ولقد أراد « الشيخ » أن يكون واضحا فى الاعتراف بوجود الميل الضعيف ووجود أثره ؛ مع الميل القوى ؛ فاعتبر مصادمة الميل الضعيف للميل القوى ، وكسره من حدته وشرته ؛ وعدم تركه ينساب فى اتجاهه ، كأن لم يكن فى طريقه ممانع أصلا .

اعتبر ذلك حركة للميل القسرى ، فى عكس اتجاه الميل الطبيعى ، و إن كانت أفتر من حركة الميل الطبيعى .

والواقع أنه لا حركة للميل القسرى أصلا ؛ إذ الحركة معناها السير ، اللهم إلا أن يعتبر الوقفات الخاطفة التى يقفها الجسم من فعل المصادم الضعيف، لحركته القوية ، حركة .

ولعل الداعى لهذا الاعتبار المبالغ فيه ؛ هو الاعتراف الصريح باجتماع الميلين إلى جهتين ، وبوجود أثرهما معا .

= ولقد كان « الإمام » هنا ، سديد الرأى ، صائب الفكرة حيث يقول :

« وأما قوله ـ يعنى « الشيخ » ـ :

وكلما كان الميل الطبيعى ، أقوى ؛ كان أمنع لجسمه ، عن قبول الميل القسرى ؛ وكانت الحركة بالميل القسرى أفتر وأبطأ .

فاعلم : أن هذا الكلام فيه إشعار بجواز اجتماع الميلين إلى جهتين ، فى الجسم الواحد .

لأن البطأ فى الحركة القسرية ، إذا كان معلول الميل الطبيعى ـ والعلة واجبة الحصول ، حال حصول المعلول ـ لزم حصول الميل الطبيعى ، حال حصول الحركة القسرية ، الحاصلة عند الميل القسرى » .

أما « الطوسى » فقد أبى إلا أن يتابع الخطة التى سار عليها أولا ، وأن يلائم بين آخرها وأولها ، رغم أنها غير مفهومة ولا واضحة . قال فى تفسير النص الذى نحن بصدده :

« لما ذكر ـ يعنى « الشيخ » ـ الميلين : أعنى القسرى ، وغيره .

و بين امتناع اجتماعهما .

و بين حال الطبيعى منهما .

أراد أن يبين حالهما عند تعارض السببين .

فأشار إلى الاختلاف الذاتى المذكور ، لبناء ما يجىء من الكلام عليه .

وأشار بقوله :

وكانت الحركة بالميل القسرى ، أفتر وأبطأ .

إلى الحال الحادثة ، عند تقاوم السببين ، كما قرناه » .

إشارة :

الجسمُ[1] الذى لا ميلَ فيه . لا بالقوة ، ولا بالفعل ؛ لايقبل ميلا قسريا يتحرك به .

وبالجملة : لايتحرك قسرا .

وإلا فليتحركْ قسرا ، فى زمانٍ ما ، مسافةً ما .

---

(١) يعرض « الشيخ » فى هذا المقام لـ « دعوى » ودليلها :

أما « الدعوى » :

فنص « الشيخ » صريح فى أنها :

« الجسم الذى لا ميل فيه ـ أعم من أن يكون ميلا طبيعيا ، أو نفسيا ـ لا بالقوة ولا بالفعل ؛ لا يتحرك قسرا » .

إلا أن الشراح لما عرضوا لها اختلفوا فى تقديرها .

فـ « الإمام الرازى » يصورها ، هكذا :

« الجسم الخالى عن الميل ومبدئه ، لايقبل حركة قسرية » .

وهذا التصوير متمش مع نص عبارة « الشيخ » .

أما « الطوسى » فيصورها ، هكذا :

« الجسم القابل للحركة القسرية ، لا يخلو عن مبدأ ميل ما ، بالطبع » .

وهذا التصوير غير متمش مع ظاهر عبارة « الشيخ » :

أما أولا :

فلأنه جعل «الميل» الذى ينبغى أن لايكون حاصلا فى الجسم الذى لايتحرك قسرا ، خاصا بالميل الطبيعى ؛ مع عموم عبارة « الشيخ » .

وليتحركْ مثلا ، فى تلك المسافة آخرُ ، فيـه ميلٌ ما ، وممانعةٌ ؛ فبيِّنٌ أنه يتحركها فى زمانٍ أطول .

وليكنْ ميلٌ أضعفُ من ذلك الميل ، يقتضى فى مثل ذلك الزمان ، عن ذلك المتحرك ، مسافةً : نسبتُها إلى المسافة الأولى ، نسبةُ زمانَىْ ذى الميل الأول ، وعديمِ الميل .

= وأما ثانيا :

فلأنه غير من أوضاع الكلمات الواردة فى عبارة « الشيخ » فقدم المتأخر ، وأخر المتقدم ؛ وأثبت المنفى .

وهذه الصعوبة الأخيرة ـ صعوبة تغيير أوضاع الكلمات ، وإثبات المنفى منها ـ يمكن التغلب عليها ، باعتبار عبارة « الطوسى » عكس نقيض لعبارة « الشيخ » على طريقة المتقدمين .

قال « شارح الشمسية » ج ٢ ص ١٦٦ :

« قال قدماء المنطقيين : عكس النقيض ؛ هو جعل نقيض الجزء الثانى جزءاً أول ، ونقيض الجزء الأول ثانيا ، مع بقاء الصدق والكيف بحالهما » .

هذه هى الدعوى .

وأما الدليل :

فقد دل عليه بقوله :

« و إلا فليتحرك قسرا ... الخ » .

وقبل الخوض فى تحرير الدليل ، ينبغى تحصيل المبادىء الآتية :

١ ـ الحركة تتطلب ثلاثة أشياء :

« مسافة » و « زمان » و « حد معين من السرعة والبطء » . =

فيكونُ فى مثلِ زمانِ عديم الميل ، يتحرك بالقسر مثلَ مسافته .

فتكون حركتا مقسورَين : ذى ممانع فيه ، وغيرِ ذى ممانع فيه ؛ متساويتىْ الأحوال فى السرعة والبطء .

وهو محال *

= ب — يمكن عقد نسب ثلاثة بين هذه الأمور الثلاثة :

الأولى : أنه إذا كان المتحرك يسير بحد مخصوص من السرعة أو البطء .

فإذا كان يسير فى مائة دقيقة مائة متر ؛ فإنه يسير بنفس هذا الحد من السرعة أو البطء ، نصف هذه المسافة ـ أى خمسين مترا ـ فى نصف ساعة .

وفى تعبير آخر ، يسير فى نصف ساعة ، نصف المسافة الأولى .

أى أنه إذا اتحد نوع السير ، ناسب الزمن المسافة ، وناسبت المسافة الزمن. فإن زاد الزمن بقدر الضعف ، زادت المسافة بقدر الضعف ، وإن نقص بقدر النصف ، نقصت بقدر النصف .

وكذلك لو زادت المسافة بقدر الضعف ، أو نقصت بقدر النصف ، نقص الزمن وزاد بنفس هذه المقادير .

الثانية : أنه إذا اتحدت المسافة التى يسير فيها المتحرك ، فكانت مائة متر مثلا .

فإذا كان المتحرك يسير بسرعة مائة متر فى مائة دقيقة ، فإنه يقطعها فى مائة دقيقة .

و إذا كان يسير مضاعفا هذه السرعة ، فإنه يقطعها فى نصف هذا الزمن: أى خمسين دقيقة. و إذا كان يسير بنصف هذه السرعة ، فإنه يقطعها فى ضعف هذا الزمن : أى فى مائتى دقيقة . =

أى أنه إذا اتحدت المسافة ، كان بين الزمن و بين السرعة تناسب عكسى ، لاطردى، كما فى الحالة الأولى .

فإن زادت السرعة بقدر الضعف ، نقص الزمن بنفس القدر .

و إن نقصت بقدر النصف زاد الزمن بنفس القدر .

وكذلك لو زاد الزمن بقدر الضعف ، أو نقص بقدر النصف ؛ نقصت السرعة وزادت بنفس هذه المقادير .

الثالثة :

أنه إذا اتحد الزمن الذى يسيره أثناء التحرك ، فكان مائة دقيقة مثلا .

فإذا كان المتحرك يسير بحد مخصوص من السرعة فى هذا الزمن مائة متر .

فإن زادت السرعة إلى الضعف ، فإنه يقطع فى نفس هذا الزمن مائتى متر .

و إن نقصت السرعة إلى النصف ، فإنه يقطع فى نفس هذا الزمن خمسين مترا .

أى أنه إذا اتحد الزمن ، يكون بين السرعة والمسافة تناسب طردى .

فإن زادت السرعة بقدر الضعف ، زادت المسافة بنفس هذا القدر .

و إن نقصت بقدر النصف ، نقصت المسافة بنفس هذا القدر .

وكذلك لوزادت المسافة بقدر الضعف ، أو نقصت بقدر النصف ، زادت السرعة ونقصت بنفس هذه المقادير .

حـ — أن الحركة :

إما ذاتية .

و إما عرضية .

فإن كان مايوصف بالحركة ، يقوم به الانتقال أصالة ، فحركته ذاتية ؛ كهبوط الحجر ، وجرى الفرس .

=

= وإن كان مايوصف بالحركة ، يكون الانتقال قائما بغيره أصالة ، ويد . إليه لأجل علاقة له مع ذلك الغير، فحركته عرضية : كحركة الجالس فى السفينة تبعا لحركتها .

والحركة الذاتية على ثلاثة أقسام :

الأولى : الحركة الطبيعية .

والثانية : الحركة القسريه .

والثالثة : الحركة الارادية .

لأن القوة المحركة للجسم ، إن كانت مستفادة من خارج ، كما فى صعود الحجر؛ بالحركة قسرية ؛ إذ هو فى هذه الحالة ، يصعد بدافع خارج عن ذات نفسه .

وفى هذه الحالة يكون الميـل الطبيعى الذى يقتضيه الهبوط إلى الأرض معاوقا ، للحركة القسرية ، أى حادا من قوتها على ماعلمت من تصادم الميلين ص١٧٣ وكذلك الهواء الذى يخترقه الحجر فى صعوده ، يكون معاوقا لحركته .

وإن لم تكن مستفادة من خارج :

فإما أن تكون الحركة مقارنة للقصد ، واقعة بالارادة ؛ فالحركة إرادية ؛ كمشى الحيوان ؛ إذ هو يتحرك بدافع من ارادته الداخلة فى ذات نفسه .

وفى هذه الحالة ، يكون الهواء أو الماء مثلا ، الذى يخترقه المتحرك ، معاوقا لهذه الحركة الارادية ، أى حادا من قوتها .

أو لاتكون كذلك ، فالحركة طبيعيـة ، كهبوط الحجر ؛ إذ هو يتحرك هابطا بمقتضى طبيعته التى تقتضيه الهبـوط إلى الأرض ، وهذا الذى نسميه « طبيعة » ليس خارجا عن ذات نفسه .

وفى هذه الحالة أيضا ، يكون مايخترقه الحجر من هواء أو ماء ، معاوقا لحركته ألا ترى الى القطعة من القطن ، أو الريشة مثلا ، تهبط الى الأرض ، فإن =

الهواء يعبث بها ، ويظل حاملا لها فى الجو لحظات دون أن يسمح لها بالمرور فيه بمثل سرعة الحجر ، الذى لايسلم هو أيضا من معاوقة الهواء ، وان ضعفت .

فالخلاصة :

أن طبيعة الجسم والوسط الذى يخترقه ، تعاوق حركته القسرية .

كذلك الوسط الذى يخترقه الجسم يعاوق حركته الارادية والطبيعية .

فالمعاوقة :

اما داخلية .

أو خارجية .

***

فى ضوء هذه المبادىء ، نعرض للدليل ، وهو يتلخص فى أنه :

ان كان الجسم الذى لاميل فيه لحركة طبيعية ، يقبل الحركة القسرية ، فلنفرضه يتحرك ، فى زمان ما ، مسافة ما .

ولنفرض جسما آخر فيه ميل طبيعى ، يمانع الحركة القسرية — على ماسبق فى المبدأ « ج » ص١٨٨ يتحرك فى نفس تلك المسافة .

ونظراً لأن الأول ليس فيه معاوقة داخلية ، وفى الثانى هذه المعاوقة الداخلية يكون الزمن الذى يتطلبه الثانى أزيد من الزمن الذى يتطلبه الأول فى قطع تلك المسافة الواحدة .

فاذا فرضنا الزمن الذى يتطلبه الجسم الأول يقدر بـ « خمسين دقيقة » كان الزمن الذى يتطلبه الجسم الثانى « مائة دقيقة » مثلا .

فاذا فرضنا جسما ثالثا ، تكون معاوقته الداخلية أقل من معاوقة الجسم الثانى بقدر النصف ؛ والمعاوقة الشديدة تضعف السرعة ، والمعاوقة الضعيفة تزيد فى السرعة .

=

= فاذا كانت معاوقة الجسم الثالث ، نصف معاوقة الجسم الثانى ، كان معنى ذلك أن سرعة الجسم الثالث ضعف سرعة الجسم الثانى .

وما دامت المسافة واحدة ، والسرعة مختلفة ، يكون الزمان متناسبا مع السرعة تناسبا عكسيا ـ على عامر فى الحالة الثانية من القاعدة ب ص ١٨٧ ـ

فحيث نقصت المعاوقة فى الجسم الثالث بقدر النصف ، تكون السرعة قد زادت بقدر النصف ، فيكون الزمن قد نقص بقدر النصف ، أى أصبح « خمسين دقيقة » .

أى أن الجسم الثالث الذى لقى معاوقة طبيعية وإن كانت أخف من المعاوقة التى لقيها الجسم الثانى يحتاج لكى يقطع نفس المسافة التى قطعها الجسم الأول الخالى من المعاوقة بتاتا ، نفس الزمن الذى احتاجه الجسم الأول .

أى يكون الزمن الذى يحتاجه جسم خال عن المعاوقة بتاتا ، مثل الزمن الذى يحتاجه جسم فيه معاوقة .

و يلزم من ذلك أن يكون وجود المعاوقة المؤثرة فى سرعة المتحرك ، بإضعافها ، وعدمها ؛ سواء.

وهو خلف باطل .

والذى جر إلى هذا البطلان هو افتراض الجسم الخالى من الميل الطبيعى قابلا للحركة القسرية .

والذى يجر إلى المحال محال .

فيكون هذا الافتراض باطلا .

فيثبت نقيضه ، وهو أن الجسم الخالى عن الميل الطبيعى ، لا يقبل الحركة القسرية .

وهو المطلوب .

= ولعلك إذا قارنت بين شرحنا ، وبين نص عبـــارة « الشيخ » وجدت فرقا .

إذ فى عبارة « الشيخ » تطويل ، كان فى الامكان الاستغناء عنه .

ذلك أنه حين تحدث عن الجسم الثالث ، الذى له معاوقه أقل من معاوقة الجسم الثانى ، افترض ؛ أن يكون زمان الجسمين صاحبى المعاوقة واحدا .

وما دام الزمان واحدا والسرعة زادت إلى النصف ـ نتيجة لضعف المعاوقة إلى النصف ـ فتكون المسافة التى يقطعها الجسم الثالث ضعف المسافة التى يقطعها الجسم الثانى ـ كما فى الحالة الثالثة من المبدأ « ب » ص ١٨٨ ـ

وذلك هو معنى قول « الشيخ » :

«وليكن ميل أضعف من ذلك الميل ، يقتضى فى ذلك الزمان ، عن ذلك المتحرك ، مسافة : نسبتها إلى المسافة الأولى ، نسبة زمانى ذى الميل الأول ، وعديم الميل»

ثم رجع « الشيخ » بعـد ذلك فقال :

فاذا أخذنا نصف هذه المسافة التى يقطعها الجسم الثالث فى مثل زمان الجسم الثانى ، وجدنا أنه يلزمها من الزمان نصف زمان الجسم الثانى .

وزمان الجسم الثانى كان ـ على ماافترضنا ـ ضعف زمان الجسم الأول .

فيكون زمان الجسم الثانى مساويا لزمان الجسم الأول .

ونصف مسافة الجسم الثالث ، هو قدر مسافة الجسم الثانى والأول .

إذن يكون الجسم الثانى ـ وفيه معاوقة ـ قد قطع نفس المسافة التى قطعها الجسم الأول ـ وليس فيه معاوقة ـ فى مثل زمنه ..

وهو خلف باطل .

وذلك معنى قول « الشيخ » :

« فيكون ـ أى الجسم الثالث ـ فى مثل زمان عديم الميل ، يتحرك بالقسر مثل مسافته ... الخ » .

=

فهما إذن خطوتان ، أما نحن فقد استغنينا بواحدة منهما .

☆☆☆

ويرى « الطوسى » :

« أن الحكماء استدلوا بأحوال هاتين الحركتين ـ يعنى حركة الجسم الذى لا معاوق له ، وحركة الجسم الذى له معاوق ـ :

تارة : على امتناع عدم معاوق خارجى ، فبينوا امتناع وجود الخلاء .

وتارة : على وجوب وجود معاوق داخلى ، فأثبتوا مبدأ ميل طبيعى فى الأجسام التى يجوز أن تتحرك قسرا » .

أما إثبات مبدأ ميل طبيعى فى الأجسام التى يجوز أن تتحرك قسرا ، فقد مرّ بك .

وأما بيان امتناع وجود الخلاء ، فها كه :

نفرض أن هناك جسما ، لايجد معاوقا أمامه أصلا ، أى أن أمامه خلاء .

وأن ذلك الجسم تحرك فى ذلك الخلاء مسافة قدرها مائة متر ، فى زمن قدره مائة دقيقة .

ونفرض أن هناك جسما آخر قطع نفس تلك المسافة، ولكنه صادف معاوقا: أى اخترق هواء أو ماء ، أو غيرهما .

فلا بد ـ بناء على ماسبق فى « ج » ص ١٨٩ من أن المعاوق الخارجى يحد من سرعة المتحرك ـ أن يكون أبطأ من الجسم الأول ، فيحتاج زمناً أطول ، ولنفرضه مائتى دقيقة .

فإذا فرضنا جسما ثالثا ، يسير فى وسط أقل كثافة من وسط الجسم الثانى بنحو النصف ، كانت سرعته ضعف سرعة الجسم الثانى . =

= وحيث قد اتحدت المسافة ، وكانت سرعة الثالث ضعف سرعة الثانى ، احتاج الثالث من الزمن - بناء على الحالة الثانية من المبدأ «ب» المار ص١٨٧ - نصف زمن الثانى ، أى مائة دقيقة .

فيكون الجسم الثالث قطع نفس المسافة التى قطعها الجسم الأول فى مثل زمنه، مع أن الجسم الثالث صادف معاوقا ، والجسم الأول لم يصادف معاوقا أصلا .

أى أن وجود المعاوق ، وعدمه ، سواء .

وهو خلف باطل .

والذى جر إلى هذا البطلان افتراضه وجود جسم لا يجد أمامه معاوقا ، أى يكون أمامه خلاء .

فيكون افتراض الخلاء باطلا .

فيثبت نقيضه وهو أنه لا خلاء .

وهو المطلوب .

* * *

وينبغى أن يلاحظ أن هذين الدليلين: دليل إثبات الميل الطبيعى فى الأجسام؛ ودليل عدم وجود الخلاء قاما على أساس لم يسلم ، بل نوقش ونقض .

أما الأساس ، وأما كيفية مناقشته ، وأما المناقشون له ، فقد أشار إلى كل أولئك « الطوسى » قال :

« هذا تقرير مقاصدهم فى هذا الباب .

واعترض على ذلك طائفة من المتأخرين كـ «الشيخ أبى البركات البغدادى» وغيره ، بما ذكره « الفاضل الشارح » :

وهو أن الحركة بنفسها ، تستدعى زمانا .

وبسبب المعاوقة زمانا .

= فتستجمعهما واحدة المعاوقة .

وتختص بأحدهما فاقدتها .

فإذن زمان نفس الحركة غير مختلف فى جميع الأحوال .

و إنما يختلف زمان المعاوقة بحسب قلتها وكثرتها .

و يختلف زمان الحركة ، بعد انضياف ما يجب من ذلك إليه .

ولا يلزم على ذلك الخلف ، ولا المحال : المذكوران » .

و إيضاح ذلك : أنه لايمكن ـ سواء فى دليل إثبات مبدأ ميل طبيعى ، فى الأجسام التى يجوز أن تتحرك قسرا ؛ أو فى دليل امتناع وجود الخلاء ـ أن يكون الجسم الثالث الذى يصادف معاوقا ، مساويا فى الزمان للجسم الأول الذى لا يصادف معاوقا أصلا ، حيث تكون المسافة واحدة .

لأن للحركة فى ذاتها ، حيث اتحدت المسافة ، زمناً لا يزيد ولا ينقص ، بالنسبة للجسمين .

والمعاوق زمنا آخر .

فينتج من ذلك أن الجسم الذى لا معاوق له ، ينقص فى الزمن عن الجسم الذى له معاوق ، بمقدار ما للجسم الثانى من زمن يقتضية المعاوق .

و إذن فالدليلان قاما على غير أساس .

غير أن « الطوسى » لم يذعن لهذه المناقشة ، ولا للمناقشين ، بل دفعها قائلا :

« الحركة بنفسها لايمكن أن تستدعى زمانا ؛ لأنها لو وجدت ؛ لا مع حد من السرعة والبطء فى زمان ، كانت بحيث إذا فرض وقوع آخر فى نصف ذلك الزمان ، أو فى ضعفه ؛ كانت لا محالة أبطأ أو أسرع من المفروضة ، =

= وكانت مع حد من السرعة والبطء .
على حين فرضناها ، لا مع حد منهما .
هذا خلف » .

☆ ☆ ☆

ومن المناسب أن نرجع إلى نصوص « أبى البركات البغدادى » فى هـذا المقام .

ولقد قرأت كثيراً فى طبيعيات كتابه « المعتبر » ، وكل ماظفرت به له هو قوله ص ٣٣ :

« واعلم : أن الحركة تتم بستة أشياء :
وهى :
« المحرك » و « المتحرك » و «مامنه» و «ما إليه» وما فيه : كـ « المسافة التى فيها الحركة » و « الزمان » .
فأما : « مامنه » و « ما إليه » و « مافيه » ؛ فهو من مقومات المفهوم .
و «الزمان» لازم فى الذهن،أو داخل فى تقويم المفهوم،وكذلك«المتحرك»
وأما « المحرك » وأنه غير « المتحرك » فإنه يحتاج إلى بيان ... »
وقوله ص ٣٧ :
« إن مفهوم الحركة يشتمل على خمسة معان :
وهى: « الزوال » و « ماعنه » و « ماإليه » و « مافيه » و « الزمان ».
و « الزوال » و « الزمان » أخص بمفهومها .
و « ماعنه » و « ما إليه » و « مافيه » لوازم ... الخ » .
وقوله ص ٤٠ :
«والذى يجب أن تعلم هاهنا، أن كل انتقال من حال إلى حال،فى زمان، حركة. =

= وما لا يكون من ذلك فى زمان ، فليس بحركة » .

هذه هى النصوص التى ظفرت بها فيما يتصل بهذا المقام .

ورب نظرة فاحصة ، أدق من نظرتى المستعجلة ، تستطيع أن تستخرج من النصوص ، مايكون أشد صلة بهذا المقام ، وأكثر إفصاحا عن مراد «الشيخ أبى البركات » .

وإذا اقتصرنا الآن على هذه النصوص ، فإن النص الأول ربما يكون أوضح من زميليه ، فى الدلالة على المعنى الذى عزاه « الطوسى » إلى « أبى البركات ».

ذلك أنه يريد أن يجعل « الزمان » داخلا فى مفهوم « الحركة » .

وإذا كان الأمر كذلك كان للحركة من حيث ذاتها بصرف النظر عن المعاوق الداخلى أو الخارجى ، زمان ؛ وكان لهذا المعاوق حساب آخر .

وإذا كان الأمر كذلك كان لـ « الشيخ أبى البركات » رأيه المخالف لرأى « الشيخ الرئيس » على ما نقلناه وشرحناه سابقا ص١٩٤، ١٩٥.

* * *

غير أنه مما يشكل فى هذا المقام :

أن صاحب « الهدية السعيدية » . عرض ، لهذه الأمور الستة التى عرض لها «البغدادى» ، فإذا هو لم يزد على أن يكون كالشارح لـ «البغدادى»

وإذا كنا قد استنبطنا من عبارة « البغدادى » ضرورة الزمان للحركة من حيث ذاتها . بصرف النظر عن المعاوق، الذى بسببه يكون السرعة والبطء كان علينا أن نستنبط من عبارة « صاحب الهدية السعيدية » نفس هذا المعنى ، إذ لا خلاف بين عبارتيهما إلا بالإجمال والتفصيل .

ثم إذا رجعنا إلى « صاحب الهدية السعيدية » فى مقام آخر وجدناه يقرر : =

= أن الجسم الذى لا ميل فيه بالقوة ، ولا بالفعل ، لايمكن أن يتحرك بقسر قاسر » .

أى أنه يرى ما يراه « الشيخ الرئيس » فى هذا الموضوع .

وما دام رأى « الشيخ الرئيس » لا يستقيم إلا بناء على « الأساس » الذى نقله « الطوسى » سابقا ص ١٩٤ . فيكون « صاحب الهدية السعيدية » أيضا رائياً رأى « الشيخ » فى هذا الأساس ، أى قائلا به ، ومحتاجا لإثباته .

فيكون « صاحب الهدية السعيدية » رائيا رأى «البغدادى» فى مقام — إن صح ما استنبطناه من كلامه على ما مر ص١٩٧ — .

ورائيا رأى « الشيخ الرئيس» فى مقام آخر .

ولكى لا تكون أحكامنا على « صاحب الهدية السعيدية » دعاوى لايسندها الدليل ، نضع أمام بصرك نصوصه فى المقامين :

أما فى المقام الأول ، فيقول ص ٣٦ :

« الحركة تتعلق بأمور ستة :

الأول : موضوعها القابل لها ، وهو المتحرك .

الثانى : علتها الفاعلة لها : أعنى المحرك .

الثالث : مافيه الحركة ، كالمسافة .

الرابع : مامنه الحركة : أعنى المبدأ .

الخامس : ما إليه الحركة : أعنى المنتهى .

السادس : مقدار الحركة : أعنى الزمان .

فالحركة لا تتحقق بدون هذه الأمور الستة ؛ لأنها :

عرض ؛ فلا بد لها من موضوع قابل ، وهو المتحرك .

= وممكنة ؛ فلا بد لها من علة فاعلة .

وترك لشيء ؛ فلا بد لها من مبدأ متروك .

وطلب لشيء ؛ فلا بد لها من منتهى مطلوب .

وسلوك ؛ فلا بد لها من طريق يسلك ، وهو مافيه الحركة .

وتدرج ؛ فلا بد لها من زمان .

ثم إنه لا يجوز أن يكون المتحرك ، هو المحرك :

أما أولا ؛ فلما تقرر عندهم : من أن القابل لشيء ، لايكون فاعلا .

وأما ثانيا : فلأن الجسم لو كان فاعلا للحركة ، بما هو جسم ؛ لكان كل جسم متحركا ؛ والتالى صريح البطلان .

فإذن علة الحركة ، أمر غير الجسمية ؛ كالطبيعة الخاصة ، أعنى الصورة النوعية ؛ فإنها تحرك الجسم إلى حيزه الطبيعى ، إذا كان الجسم خارجا عنه .

وأما « المبدأ » و « المنتهى » فقد يتحدان ذاتا ، كما فى الحركة المستديرة التامة .

وقد يتعددان : فقد يتضادان بالذات ، وبالعرض ؛ كما فى الحركة من السواد إلى البياض . ومن الحرارة إلى البرودة .

فان المبدأ ، وهو السواد والحرارة ، مضاد بالذات للمنتهى — وهو البياض والبرودة — كما أنهما متضادان من حيث كونهما مبدأ ومنتهى . فان مفهوم المبدأ والمنتهى متقابلان ألبتة .

وليس بينهما تقابل الإيجاب والسلب ، ولا تقابل العدم والملكة ، لكونهما وجوديين .

ولا تقابل التضايف ، لجواز تعقل أحدهما بدون الآخر .

فليس بينهما إلا تقابل التضاد .

= فمعروضاهما يكونان متضادين بالعرض .

وقد يتضادان بالعرض من جهة أخرى، سوى جهة عروض هذين المفهومين: كما فى الحركة من المحيط الى المركز ، وبالعكس .

فان المبدأ فيها مضاد للمنتهى بالعرض ، من جهة عروض عارضين متضادين لهما : أعنى القرب من الفلك ، والبعد عنه .

وقد يتضادان بالعرض ، من هـذه الجهة فقط ، أعنى من جهة عروض مفهومى المبدأ والمنتهى ... الخ » .

هذا فى المقام الأول .

وأما فى المقام الثانى فيقول ص ٤٥ .

« إن الجسم الذى لا ميل فيه بالقوة ، ولا بالفعل : أى ليس فيه مبدأ ميل طباعى ، لا يمكن أن يتحرك بقسر قاسر ، بل كل جسم يمكن تحركه على الاستقامة أو الاستدارة ، بالقسر ، يجب أن يكون فيه مبدأ ميل طباعى، معاوق للميل القسرى : وهو الذى يسمى بالمعاوق الداخلى .

وذلك لأن الجسم الذى يتحرك بالقسر ، يختلف عليه تأثير القاسر القوى، والقاسر الضعيف ، بداهة .

فيطاوع ذلك الجسم ، القاسر القوى ، ويمانع القاسر الضعيف ، وما ذلك إلا لأن فيه قوة ، تقتضى حفظ الحيز أو الوضع ، وتمانع مايزيله عن الحيز الطبيعى أو الوضع الطبيعى ، إذا كان ذلك المزيل ضعيفا .

وتعجز عن معاوقته إذا كان قويا .

وتميل الجسم عند زوال القاسر ، إذا لم يكن ثمة عائق ، إلى الحيز الطبيعى .

فتلك القوة هى مبدأ الميل الطباعى .

= وقد يستدل عليه : بأنه لو تحرك ، بقسر قاسر ، جسم ليس فيه معاوق داخلى ، فى مسافة .

فلنفرض تحرك جسم ثان فيه معاوق داخلى ، بقسر ذلك القاسر فى تلك المسافة، فتكون حركته فى زمان أطول ، من زمان حركة الجسم العديم المعاوق.

ويكون بين زمانى حركتهما ، نسبة : كالنصفية ، أو الربعية ، أو غيرهما ألبتة.

ولنفرض فى تلك المسافة ، بقسر ذلك القاسر ، حركة جسم ثالث ، يكون فيه ميل معاوق ضعيف . تكون نسبته إلى المعاوق الداخلى ، الذى فى الجسم الثانى ، كنسبة زمان حركة الجسم العديم المعاوق ، إلى زمان حركة الجسم الثانى .

فتكون نسبة زمان حركة الجسم الثالث ، الذى فيه ميل معاوق ضعيف ، إلى زمان حركة الجسم الثانى ؛ كنسبة المعاوق الضعيف ، إلى المعاوق الداخلى فى الجسم الثانى .

أى كنسبة زمان حركة الجسم العديم المعاوق ؛ إلى زمان حركة الجسم الثانى.

فتكون الحركة مع المعاوق ؛ كهى ، لامعه .

واللازم ظاهر البطلان .

وهو إنما لزم من فرض حركة الجسم بالقسر ، بلا معاوق داخلى .

فتكون حركة الجسم بالقسر ، بلا معاوق داخلى ، محالة .

وهو المطلوب » .

☆ ☆ ☆

أرأيت إلى هذا النص الأخير، وكيف تأثر «الشيخ الرئيس» خطوة، خطوة!!!.

ثم أرأيت إلى النص الأول ، وكيف تأثر « الشيخ أبا البركات » خطوة خطوة كذلك !!! . =

تذكير :

يجب(١) أن تتذكر هاهنا : أنه ليس زمانٌ لاينقسم، حتى يجوز أن تقع فيه حركةُ ما لاميل له . ولا تكون له نسبة إلى زمانِ حركةِ ذى الميل *

= فإن كان نص « البغدادى » هذا ، هو مايعنيه « الطوسى » كان حاملاً فى ثناياه ، المعارضة لـ « الشيخ الرئيس » .

وكان فى الوقت ذاته « صاحب الهدية السعيدية » جامعاً فى كتابه بين الرأى وما يعارضه تمام المعارضة ، راضياً عن الرأيين كليهما .

و بعد فتحت يديك نصوص العلماء ، فى هذا المقام العويص ، قلب الرأى فيها على وجوهه ، واستخلص منها ، مايسعفك به الفكر .

ولهذا قصدت من إعطائك مادة كافية من النصوص .

(١) مر بنا ص١٩٠ حديث الدليل الذى ساقه « الشيخ » على دعواه : أن الجسم الذى لاميل فيه ، لايتحرك قسراً .

وكان من عناصره الأساسية :

افتراض جسم غير ذى ميل ، يتحرك فى زمن ، مسافة ما .

وافتراض جسم آخر يكون ذا ميل ، يتحرك نفس تلك المسافة فى زمن يزيد عن زمن الجسم الأول ، بقدر مافيه من ميل .

وافتراض جسم ثالث يكون ذا ميل أخف من ميل الجسم الثانى ، بقدر نصفه .

فيكون زمان الجسم الثالث نصف زمان الجسم الثانى ، أى مساويا لزمان الجسم الأول .

مع أن الأول لاميل فيه ؛ وفى الثالث ميل .

ومع أن المسافة واحدة .

وهمٌ وتنبيـه :

أو لعلك تقول : إن[1] الجسم ليس يلزم أن يكون له موضعٌ ، أو وضعٌ ،

= ومعنى ذلك أنه لايكون للميل أى أثر فى زيادة الزمن ، أو تقليل المسافة . وهو خلف باطل .

وكما أنه قد وردعلى هذا الدليل اعتراض « البغدادى » ومن لف لفه ـ وقد مر بنا حديثه ص١٩٤ـ ، وإن لم يحفل به « الشيخ » ولم يكترث له ، فلم يشر إليه من قريب أو من بعيد .

فكذلك يرد عليه اعتراض آخر ، ولعله أهون من الأول شأنا ، وأقل منه خطراً ، ومع ذلك فقد اكترث له « الشيخ » وحفل به ، فصوره ، ورده .

أما تصويره فهكذا :

يجوز أن يكون هناك زمان لاينقسم أصلا .

وفى هذا الزمان غير المنقسم ، تقع حركة الجسم عديم الميل .

وهذا الزمان غير المنقسم ، لايكون بينـه وبين الزمان المنقسم نسبة ، كما لا يكون بين الخط والنقطة نسبة أصلا

وحيث كان الدليل قائما على التناسب الحاصل بين زمن الجسم الأول ، وزمن الجسم الثانى .

وكذلك بين زمن الجسم الأول ، وزمن الجسم الثالث .

وحيث استحال عقد هذه النسب ، استحال المضى فى الدليل .

وأما رده فهكذا :

ليس هناك زمان لاينقسم ؛ لأن الزمان مقدار الحركة ، وكل حركة منقسمة فكذلك مقدارها .

أنظر مامر ص ٢٢

(١) هذا هو الوهم ، وهو مرتبط ، بأشياء مرّت . =

ولا شكلٌ ، من ذاته .

بل يجوز أن يكون جسم من الأجسام ، اتفق له ـ فى ابتداء حدوثه من محدثه ؛ أو اتفق له من أسباب خارجة ، لايتعرى من تعاورها إياه ـ وضعٌ ، أو شكلٌ ، صار أولى به .

كما يعرض لكل مَدَرَةٍ ، أن يكون مكانها مختصا بطباعها ، دون مكان الأخرى ؛ بسببٍ غير ذاتها ، وإن كان بمعونة من ذاتها .

= وذلك أن « الشيخ » قال فيما سبق ص١٦٣ :

« والطبيعة الواحدة ، تقتضى من :

الأمكنة .

والأشكال .

وسائر مالابد للجسم أن يلزمه .

واحدا غير مختلف » .

وقال ص ١٦٤ :

« إنك لتعلم : أن الجسم ، إذا خلى وطباعه ، ولم يعرض له من خارج ، تأثير غريب ؛ لم يكن له بدّ ، من وضع معين ، وشكل معين .

فإذن فى طباعه مبدأ استيجاب ذلك » .

وهذه النصوص تفيد : أن الجسم يقتضى بطبعه ، وضعا معينا ، وشكلا معينا ، وموضعا معينا .

وإذا كان العهد قد طال بهذه النصوص ، نوعا ما ، وكان الأنسب أن يكون امتحانها وعرض الشكوك فيها ، عقيبها ، إلا أن عذر « الشيخ » ـ كما يقولون ـ أنه أراد أن يستكمل ذكر شئون الجسم وأحواله الطبيعية ، فآثر =

ثم لا تنفك مع اختلاف أحوالها ، من مكانٍ طبيعي جزئي يختص بها ، لا استحقاقا .

فكذلك فيما نحن فيه .-

= تتابعها ، على تقطيعها وتفريقها ، بذكر الشكوك والأوهام .

وملخص ذلك الوهم :

أنه ليس بلازم أن يكون الجسم مقتضيا بذاته ، شكلا معينا ، ووضعا معينا أو موضعا معينا ؛ لأنه من الجائز أن يخصص محدث الأجسام ، كل جسم فى ابتداء حدوثه بمكان أو وضع وشكل :

إما على سبيل الاتفاق .

وإما لأسباب خارجية اتفاقية ، لايتعرى الجسم عنها :

كإرادة المحدث ، أو مصلحة ذلك الجسم ، أو ترتيب ونظام للأجسام كلها .

ثم صار ذلك المكان ، أو الشكل ، أو الوضع ، بعد الحصول ، أولى بالجسم من غيره .

ولا ينتقل الجسم عن هذه الأمور ، إلى غيرها إلا بوساطة ناقل .

كما يحصل لكل مدرة من الأرض ـ والمدرة بفتح الميم والدال والراء ، واحدة المدر ، بفتح الميم والدال ، والعرب تسمى القرية ، مدرة ـ أن يصير مكانها الجزئى ، مختصا بطباعها ، دون مكان مدرة أخرى ، بسبب من غير ذاتها.

وذلك السبب هو مايوجب انفصالها عن الأرض ، وحصولها فى موضعها على ماهى عليه .

وإن كان ذلك بمعونة من ذاتها ؛ لأنها لولم تكن فى ذاتها قابلة للفصل ، لما أمكن لذلك السبب أن يفصلها من الأرض . =

المكانُ مطلقا ، وإن لم يكن طبيعيا ، لاينفك عنه ، وإن لم يكن استحقاقا مطلقا .

= فليس لهذه المدرة مكان تستحقه وتقتضيه طبيعتها ، وإن كانت لاتخلو عن مكان جزئى .

وإذا كان الأمر على ماذكر من حال المدرة ، فلم لايجوز أن لكل جسم ، موضع ووضع ، وشكل ، على هذا النحو ، لامن اقتضاء ذاته لذاته ، ولكن بوساطة العوامل والمؤثرات التى أشرنا إليها سابقا ؟!.

وإذن فلم يصدق قول « الشيخ » :

« والطبيعة الواحدة ، تقتضى من :

الأمكنة .

والأشكال .

وسائر مالابد للجسم أن يلزمه .

واحداً غير مختلف » .

ولا قوله :

« إنك لتعلم : أن الجسم إذا خلى وطباعه ، ولم يعرض له من خارج ، تأثير غريب ؛ لم يكن له بد من :

وضع معين .

وشكل معين .

فإذن فى طباعه ، مبدأ استيجاب ذلك » .

هذا هو تصوير الوهم .

وكذلك الكلام فى الشكل .

لكنك(١) يجب أن تعلم :

أولا : أن كل شىء ، فقد يمكن فرضُه مبرّأً عن اللواحق الغريبة ، غير المقومة لماهيته ، أو وجوده .

فافرض كل جسم كذلك ، وأنظر : هل يلزمه وضعٌ ، وشكلٌ ؟!

وأما المحدِثُ : فإنه لن يخص ذات الجسم عند الحدوث ، بمكان دون مكان إلا لاستحقاقٍ بوجه ما :

---

(١) هذا هو التنبيه على الوهم الذى سبق تصويره .

وقد كان الوهم قائما على اعتبار أن الجسم ليس له من طبعه ما يجعله طالبا لمكان مخصوص ، وشكل مخصوص ، ووضع مخصوص .

وإذا كان المشاهد أن الجسم يطلب المكان المخصوص ، والشكل المخصوص والوضع المخصوص ، فمرجع ذلك لا إلى طبيعة الجسم ، ولكن إلى شىء آخر كإرادة المحدث مثلا .

وجواب « الشيخ » يتلخص فى :

أنه إذا تصور الإنسان الجسم مبرأ عن كل أمر غريب عنه ، غير مستبق فى تصوره ، سوى : مقومات ماهيته ، ومقومات وجوده .

و ينبغى أن يلاحظ أن هناك فرقا بين مقومات الوجود من حيث هو وجود و بين مخصصات الموجود بمكان خاص ، ووضع خاص ، وشكل خاص .

فالذى نطلب أن يكون داخلا فى حساب تصويرنا ، هو مقومات ماهية الشىء ومقومات وجوده ، دون ما عداهما من سائر الأشياء .

فاذا كان الجسم على هذه الحال ، فلننظر فى قول المتوهم :

من طبيعة .

أو داع مخصص .

أو اتفاقا .

فإن كان لاستحقاق ، فذلك ، ذلك .

وإن كان لداع غريب ، غير الاستحقاق ، فهو أحد اللواحق غير المقومة ، وقد نفيناها عن الجسم .

= إن تخصيص المكان الخاص ، والوضع الخاص . والشكل الخاص ، بالجسم . كان نتيجة لإرادة الموجد أن يكون للجسم هذه الأشياء الخاصة دون ماعداها .

فنقول ، للمتوهم : إن تخصيص الموجد ، الجسم بهذه الأشياء :

إما أن يكون سببه اقتضاء الجسم لهذه الأشياء الخاصة .

وإما أن يكون سببه ، شيئا من خارج .

وإما أن يكون قد حصل تخصيصه بها اتفاقا .

فان كان سببه اقتضاء الجسم لهذه الأشياء الخاصة فذلك هو المطلوب .

وهو معنى قول « الشيخ » :

« فإن كان لاستحقاق ، فذلك ، ذلك » .

وإن كان سببه ، شيئاً من خارج ، فهو خلاف المفروض ، إذ أننا قد تصورناه مبرأ من كل شيء ، إلا من مقومات ماهيته ، ومقومات وجوده .

وذلك هو معنى قول « الشيخ » :

« وإن كان لداع غريب ، غير الاستحقاق ، فهو أحد اللواحق غير المقومة ـ وفي الأصل : الغير المقومة ـ وقد نفيناها ـ وفي نسخة نقضناها ـ عن الجسم » . =

وإن كان اتفاقا ؛ فالاتفاق ، لاحقٌ غريب .

وستعلم : أن الاتفاق يستند إلى أسباب غريبة *

= وإن كان سببه ، الاتفاق ، فالاتفاق أيضا سبب غريب ؛ إذ ستعرف أن ما يسميه الناس اتفاقا ، ليس على مايفهمون ، إذ الممكن لايترجح أحد جوانب إمكانه ، على الأخرى ، دون مرجح .

وإذ كانت القسمة ثلاثية حاصرة ، وإذ قد بطل اثنان منها ؛ فقد تعين الثالث ، الذى يجعل اقتضاء هذه الأشياء الخاصة . نتيجة لطبيعة الجسم . وهو المطلوب .

غيرأن صاحب الوهم . كان قد ضرب مثلا . فى أثناء شكه؛ بالمدر ، تختص كل واحدة منها بمكان . دون الأخرى ؛ بسبب غير ذاتها . وإن كان بمعونة من ذاتها .

ولكن « الشيخ » لم يشر فى الإجابة ، إلى هذا المثل الذى ضربه صاحب الوهم ، فلعله اكتفى بما مر له ص ٥٧ ؛ إذ أن فيه جواب هذه الشبهة الخاصة بهذا المثل ، فراجعه إن شئت .

☆ ☆ ☆

والظاهر أن قول « الشيخ الرئيس » :

« وأما المحدث » .

مقابل لقوله . قبل ذلك :

« أولا » .

فكأن هناك خطوتين :

أولهما : تصور الجسم مبرأ عن اللواحق الغريبة ، حتى لايدخل فى دائرة =

إشارة :

الجسم[1] إذا وجد على أحوال غير واجبة من طباعه ، فحصوله عليها، من الأمور الإمكانية ، ولعلل فاعلة ؛ ويقبل التبديل فيها من طباعه ، إلا لمانع .

وإذا كانت هذه الأحوال :

= المتصور ، إلا مقومات ماهية الجسم ، ومقومات وجوده .

وثانيتهما : أن نتبين كيف يتصور فى تلك الحال : أن يكون الموجد للجسم ، هو الذى خصصه بمكان ووضع وشكل – على مايزعم الواهم – .

(١) إقرأ هذه الإشارة إلى آخرها ، فتجدها منتهية بقول « الشيخ » :

« فكان فيه – أى فى الجسم – ميل » .

وظاهر السياق يعطى أن هذا الحكم ، هو هدف الإشارة ومغزاها .

مع أن « الشيخ » قد عقد لإثبات هذا الحكم بحثا خاصا فيما سبق ص ١٦٤ ، فما الداعى إلى مراجعة هذا البحث الآن .

نعم هو لون خاص فى إثبات ما يسمى بـ « الميل » غير اللون السابق .

وملخص هذا اللون :

أن الجسم يمكن أن يجعل على أوضاع مختلفة . وفى مواضع مختلفة .

فمثلا الماء ، يمكن أن يجعل هواء ، فيزيد حجمه و يتغير وضعه .

و يمكن أن يغير موضع الهواء ، فيؤخذ جزء منه فى قربة و تضغط حتى تنزل فى داخل الماء .

ولكن تغيير وضع الجسم وموضعه . يكون لعلل فاعلة أجنبية .

ففى مثالنا : الذى غير وضع الماء ، هو الحرارة ، وهى أجنبية من طبيعة الماء .

والذى غير موضع الهواء ، هو حامل القربة ، الذى ضغطها حتى نزلت =

فى الموضع .

والوضع .

أمكن الانتقالُ عنها ، بحسب اعتبار الطبع .

فكان فيه ميلٌ *

إشارة :

الجسم (١) المحدِّدُ للجهات ، ليس بعض أجزائه التى تفرض ؛ أولى بما

= فى داخل الماء .

فإذا زالت هذه العلل الفاعلة الأجنبية ، عاد الجسم من نفسه إلى وضعه ، وموضعه .

فى مثالنا : إذا زالت الحرارة ، عادت إلى الجسم برودته ، فانكمش وعاد إليه وضعه الأول ، من تلقاء نفسه .

وأيضا : إذا كف ضاغط القربة عن ضغطها ، طفت على سطح الماء ، وأخذت مكانها الأول ، من تلقاء نفسها .

وما دام الجسم يطلب بنفسه ، موضعا ووضعا خاصين ، ولا يتحول عنهما إلا لمانع ، يكون فيه ميل .

قال « الطوسى » :

« واعلم أن حصول كليات الأجسام فى مواضعها الطبيعية ، واجب ؛ لعلل تقتضيها الأصول ؛ فانتقالها عنها غير ممكن .

وأما جزئيات العناصر ، فحصولها فى أماكنها الجزئية ، غير واجب ، ولذا كان انتقالها عنها ، ممكنا ، بل واقعا » .

(١) مر بك فى الإشارة السابقة ، قول « الشيخ » : =

هو عليه : من الوضع ، والمحاذاة ؛ من بعض .

فلا يكون شيء من ذلك ، واجبا ؛ لشيء منها .

فهى لعلة .

والنقلة عنها جائزة .

فالميل فى طباعها واجب .

وذلك بحسب ما يجوز فيها : من تبدل الوضع ، دون الوضع . وذلك على الاستدارة .

ففيه ميلٌ مستدير * .

« الجسم ، إذا وجد على حال غير واجبة ، من طباعه ؛ فحصوله عليها ، من الأمور الإمكانية ؛ ولعلل فاعلة . ويقبل التبديل فيها من طباعه ، إلا لمانع .

وإذا كانت هذه الحال ، فى الموضع والوضع ، أمكن الانتقال عنها ، بحسب اعتبار الطبع .

فكان فيه ميل » .

ولقد علق « الطوسى » على هذه الإشارة ، قائلا :

« وهذا أصل مفيد فى نفسه ، ويبتنى عليه مايتلوه » .

وحقا : إن مايتلوه مبتن عليه .

فحيث كان الجسم المحدد للجهات ـ وهو الفلك المحيط ـ ليس بعض أجزائه أولى بوضعها الخاص ، الذى يجعلها فى محاذاة شيء بخصوصه .

كأن تكون فى محاذاة نهر خاص ، أو جبل خاص مثلا .

من بعضها الآخر ، ضرورة عدم وجود أفضلية أو تفاوت بينها .

تنبيـه :

وأنت[1] تعـلم : أن هذا التبدل الممكن ، ليس يكون بحسب نسبة تلك الأجزاء بعضها عند بعض ، بل بحسب نسبته :

= قال « الإمام الرازى » فى الشرح :

« إن أجزاء الفلك متشابهة فى تمام الماهية ؛ وكل أجزاء هذا شأنها ، وجب أن يصح على كل واحد منها ، كل مايصح على الآخر ؛ لأن المتساويين فى تمام الماهية ، يجب اشتراكهما فى جميع اللوازم .

وكل جزء يفرض ملاقيا لشىء فى حشوه ، أو مسامتا له ، فإنه يلزم أن يصح على سائر الأجزاء ، تلك الملاقاة والمسامتة » .

أقول : حيث لم يكن جزء من الأجزاء ، بوضعه الخاص أولى من جزء آخر لم يكن واحد منها مستحقا لوضعه بذاته ، بل بعلة .

وإذا كان الوضع الخاص للجزء ، مقتضى علة ؛ زال عنه ذلك الوضع ، إذا زالت العلة ، ضرورة زوال المعلول بزوال العلة .

وإذا كان الوضع الخاص ، مدفوعا إليه الجزء دفعا ، وكان يزول عنه إذا زال دافعه ؛ كان معنى هذا أن فى الجزء ميلا .

وإذ قد ثبت سابقا ص١٤٧ أن المحدد للجهات لايتحرك حركة مستقيمة ؛ ثبت أن ميل الفلك إنما هو إلى الاستدارة وهو المطلوب .

ويجب أن نشير هنا إلى أن قول « الشيخ » :

« ليس بعض أجزائه التى تفرض ...الخ » .

وحكمه بأن أجزاء الفلك أجزاء فرضية ، إنما جاء تمشيا مع مائبت سابقا ص ٢٢٤ من أن الفلك لايقبل الخرق والانفصال بحال من الأحوال .

(١) تحدث إليك « الشيخ الرئيس » فى التنبيه السابق : =

إما : إلى شيء من خارج .

وإما إلى شيء من داخل .

وإذا كان ذلك الجسم أولا ؛ ليس يتحدد جهته ، ووضعه بمحدد : من خارج محيط .

بقى أن يكون بحسب جسم من داخل *

= عن حركة الفلك المحيط ، وأنها مستديرة .

وحركة الاستدارة تغير الوضع ، دون الموضع .

والوضع ، هو الهيأة الحاصلة من نسبة أجزاء الشيء ، بعضها إلى بعض .

ومن نسبته إلى الأشياء الخارجة عنه .

ومن نسبته إلى الأشياء الداخلة فيه .

ولكن قد ثبت ص ٢٢٤ أن الفلك ليس له أجزاء ضرورة أنه لايمكن خرقه ، ولا فصل أجزائه بحال .

ومر بك أيضا ص ١٥٣ : أن الفلك المحيط ، أول ، ليس وراءه ما يكون خارجاعنه، ضرورة أنه الفلك الأعظم.

فإذن لم يبق له من هيأة الوضع ، إلا نسبته هو إلى الأشياء الداخلة فيه .

فإذا قلنا عن هذا الفلك إنه يتبدل وضعه ، دون موضعه ؛ كان معنى تبدل وضعه ، تبدل نسبته إلى الأشياء الداخلة فيه .

لانسبة أجزائه بعضها إلى بعض ؛ إذ لاأجزاء له .

ولا نسبته إلى الأشياء الخارجة عنه ؛ إذ هو أول ، ليس خارجا عنه شيء .

تنبيـه :

وأنت [١] تعـلم : أن تبدُّل النسبة عند المتحرك ، قد يكون للساكن ، والمتحرك .

فيجب أن يكون عنده غيرُ ساكن *

---

(١) يريد «الشيخ» أن يتخذ تبدل أوضاع الفلك المحيط دليلا على حركته وقد مر بنا ص٢١٤ أن تبدل أوضاع الفلك المحيط ، إنما هو بحسب نسبته إلى الأجسام التى يحتويها فى داخله .

ولـكن تبدل أوضاع جسم حاو ، بالنسبة لجسم محو :

كما يكون عند تحرك الحاوى ، وسكون المحوى .

يكون عند سكون الحاوى وتحرك المحوى .

فلو أن الجسم الحاوى تحرك . وسكن المحوى ، تغيرت أوضـاع الحاوى وأوضاع المحوى جميعا . كذلك لو تحرك المحوى وسكن الحاوى لتغيرت أوضاع المحوى ، وأوضاع الحاوى .

وعلى ذلك لا يمكن الاستدلال بتبدل أوضاع الفلك المحيط ، على أنه يتحرك .

فلـكى يتعرف ذلك على وجه التحقيق ، يجب أن يقاس الفلك المحيط إلى جسم غير متحرك ؛ فإن وجد الفلك المحيط ، مقيسا إلى هذا الجسم الساكن ، تغير الأوضاع ، حكم بحركته جزما .

فمعنى قول « الشيخ » :

« إن تبدل النسبة عند المتحرك ـ ولعلها التحرك بمعنى الحركة ـ قد يكون للساكن ، والمتحرك » .

أن نسبة وضع الجسم إلى غيره تتبدل ، عند حدوث حركة من أحدهما فقط .

فالمتحرك تتبدل نسبته ، والساكن تتبدل نسبته .

إشارة :

الجسم[1] القابل للكون والفساد ، يكون له قبلَ أن يفسد إلى جسمٍ آخر يتكوَّن عنه ، مكانٌ ، وبعدَه مكانٌ .

= فلا يمكن إذن الاستدلال ، بتغير نسبتهما . على أن واحدا منهما بالذات يتحرك .

لذلك عقب بقوله :

« فيجب أن يكون عنده ساكن » .

وفى نسخة « فيجب أن يكون عند ساكن » .

ومعناه : أنه حيث لم يصح الاستدلال بمطلق تغير الوضع على حركة ما تغير وضعه ، وجب ـ لكى يستدل على حركة الفلك المحيط ـ أن يستدل على حركة الفلك المحيط ، بتغير وضعه ، مقيسا إلى جسم ساكن .

فإذا قيس إلى جسم ساكن ، فتغير وضعه ، علم قطعا أنه متحرك .

فمثلا : إذا نسبنا الفلك المحيط إلى الأرض ، ورأينا شيئا من الفلك على سمت الرأس ، وتارة لا على سمتها ، ثم علمنا وقوف الأرض .

علمنا بالضرورة ، كون الفلك متحركا .

(١) يريد « الشيخ » إثبات أن الفلك لا يقبل الكون والفساد .

وللوصول إلى ذلك ، يحتاج إلى دليل مركب من مقدمتين :

إحداهما : لو قبل الفلك الكون والفساد ، لكان فيه ميل للحركة المستقيمة .

الثانية : أن قبول الفلك للميل المستقيم باطل .

فينتج عنهما ـ لو صحتا ـ بطلان قبول الفلك للكون والفساد .

أما الثانية : فقد فرغ منها سابقا ص ١٤٧ .

وأما الأولى . فيحاول هنا إثباتها .

لاستحقاق كل جسم مكانا بحسبه .

ويكون أحدُ المكانين خارجا عن الآخر .

فإن كان حصولُ الصورةِ الثانيةِ له فى مكانٍ غريبٍ له بحسَبها ؛

= وبيانه :

أن الهيولى الثانيــة ، وهى المركبة من الهيولى الأولى والصورة الجسمية ، قابلة لأن تخلع صورة نوعية خاصة ، كصورة المائية ، وتلبس صورة نوعية أخرى كصورة الهوائية .

فخلع الصورة النوعية الأولى ، هو ما يسمى بالفساد .

ولبس الصورة النوعية الثانية ، هو ما يسمى بالكون ، أو التكون .

ومعلوم : أن كل صورة نوعية ، تقتضى مكانا خاصا . فالماء مثلا ، يطلب أن يكون فوق الأرض وتحت الهواء . والنار تطلب أن تكون فوق الهواء .

بناء على ذلك يقول « الشيخ » :

إن الجسم كالماء مثلا ، قبل أن يفسد إلى جسم آخر .

أو فى معنى أدق ، الهيولى الثانية ، حين تكون لابسة صورة نوعية ، كالماء ، تكون مقتضية لمكان خاص ، هو فوق التراب بالنسبة لمثالنا .

فإذا نضت عن نفسها صورة المائية هذه ، لتلبس بدلها صورة نوعية أخرى كالهواء مثلا .

اقتضت مكانا آخر غير المكان الأول . إذ للهواء مكان غير مكان الماء .

وهذا معنى قوله :

« لاستحقاق كل جسم مكانا بحسبه و يكون أحد المكانين خارجا عن الآخر »

فإن كانت الهيولى الثانية ، حين لبست صورة الهواء ، لا تزال فى مكانها التى كانت فيه ، وهى ماء .

= ٠

اقتضى ميلا مستقيما ، إلى المكان الذى بحسَبها .

وإن كان فى المكان الذى له بحسَبها ؛ فقد كان زاحم قبل لَبْسِ هذه الصورة ، ما هذا المكانُ مكانهُ ؛ فزَحَمَهُ .

= فيكون ذلك المكان غريبا بالنسبة للصورة الجديدة ، التى هى الهواء ، فتقتضى بحسب ميلها الطبيعى ، إلى مكانها الخاص بها الملائم لها . حركة مستقيمة إليه .

فإذن الجسم الكائن الفاسد فيه ميل للحركة المستقيمة .

وإن كانت الهيولى الثانية ، حين خلعت ، صورة الماء ، ولبست صورة الهواء كانت فى مكان الهواء .

كان معنى ذلك أنها كانت منتقلة عن موضعها الخاص ، إلى مكان آخر ليس لها ، فاغتصبته من غيرها اغتصابا ، وزاحمت ذلك الغير ، وأبعدته عنه .

فهذا الجسم المزاحم المغلوب على أمره ، مبعد عن مكانه الخاص به قسرا ، ففيه ميل إلى الرجوع إليه ، بالحركة المستقيمة .

فإذن هذا الجسم المغلوب على أمره بوساطة الجسم المعرض للكون والفساد فيه ميل إلى الحركة المستقيمة .

ولكن هذا الجسم الغالب ، حين يلبس الصورة الجديدة ، يكون فى موضعه المناسب ، لأنه كان من قبل فى مكان الهواء ، وقد صار الآن هواء .

فإن قيل : إن الجسم فى هذه الصورة الثانية ، مع أنه كائن فاسد ، لا يمكن الاستدلال على أن فيه ميلا للحركة المستقيمة ، لأن تكوّن وفسد فى موضع واحد .

قلنا : إن الجسم المغلوب ، كان فيه ميل للحركة المستقيمة لأنه =

فجوهرُ متمكنِ هذا المكانِ بالطبع ، قابلٌ للنقل عن مكانه .

فهو مما فيه ميلٌ مستقيم .

فكل كائن فاسد ، ففيه ميلٌ مستقيم *

= كان مبعداً عن موضعه الأصلى بسبب هذا الجسم الغالب .

وما دام الجسم المتكون الغالب ، قد صار من نوع المغلوب ، لأنه لبس صورته فيكون فيه ميل للحركة المستقيمة ، قياساً على المغلوب ، لأن مايثبت لأحد المثلين يثبت للآخر .

فاذن هذا الجسم المتكون الفاسد ، فيه ميل للحركة المستقيمة .

وما دام الجسم المتكون الفاسد ، لايخلو عن واحدة من هاتين الصورتين ، فيكون دائما فيه ميل للحركة المستقيمة .

وهو المطلوب .

ولما كان الجسم الكائن الفاسد فى الصورة الثانية ، لم ينتقل ولم يحدث حركة مستقيمة .

وإنما أثبتنا له الميل لذلك ، قياسا على الجسم المغلوب ، لأنهما أصبحا من نوع واحد .

لهذا قال « الشيخ » :

« فجوهر متمكن هذا المكان قابل للنقل » .

ولم يقل : فهذا المتمكن ، قابل للنقل ، لأن هذا المتمكن — من حيث الشخص — لم ينتقل ، بل انتقل ، ما هو من جوهره ونوعه .

وإذ قد صدقت مقدمتا الدليل ، فقد صدقت النتيجة المطلوبة ، وهى امتناع الكون والفساد على الفلك .

وهم وتنبيـه :

فإن[1] تشككتَ وقلتَ : يكون ذلك المتكوِّن ، لِصقَ الجسمِ الذى انتقل إلى صورته ، بالكون .

فقد أوجبت لنوعيته ، أن يقع خارج مكانه ؛ فإن اللصق ليس هو المكان؛ بل الجار *

---

(١) مر بنا فى الإشارة السابقة : أن الكون والفساد يقتضى حركة الجسم الكائن الفاسد ، حركة مستقيمة ، أو على الأقل ميله لذلك .

على مافهم من الصورة الأولى ، ومن الصورة الثانية .

وهذا الوهم متعلق بهذا الحكم .

وذلك أنه كما ثابت فى العلم الطبيعى ، أن لأنواع الأجسام مناطق . فمنطقة خاصة للأرض ، ويليها ملاصقا لها ، منطقة الماء ، ويليها ملاصقا لها ، منطقة الهواء ، ويليها ملاصقا لها ، منطقة النار .

فى مثالنا الذى ضربناه فى الإشارة السابقة ، وهو فساد الصورة المائية من الجسم ؛ وتكوّن الصورة الهوائية فيه ، يجوز أن يكون ذلك الجسم من الماء ، هو آخر جزء واقع فى منطقة الماء ، وبالضرورة يكون ملاصقا للهواء .

فإذا فسدت صورة الماء ، وتكونت صورت الهواء ، لم يحتج الجسم المتكون إلى حركة مستقيمة بالفعل ، ولا إلى ميل لها ؛ لأنه بحسب وضعه الطبيعى ملاصق للهواء ، فإذا صار هواء كان مجاورا للهواء بحسب مكانه الأول ، فلم يحتج إلى أن يغير مكانه .

والجواب على ذلك الوهم ، أنه لايخلو :

إما أن يكون الجسم وهو ماء ، فى مكان الماء . =

إشارة :

الجسم [1] الذى فى طباعه ميلٌ مستديرٌ ، يستحيل أن يكون فى طباعه ميلٌ مستقيم ؛ لأن الطبيعة الواحدة ، لا تقتضى توجيها إلى شىء ، وصرفا عنه .

= أو فى مكان الهواء .

فان كان فى مكان الماء ، فحين يصير هواء ، لابد أن يطلب ماينا سب تكونه الجديد .

وطلبه هذا يحقق المدعى ، وهو أن الجسم الكائن الفاسد ، فيه ميل إلى الحركة المستقيمة ، و بثبوت هذا ، يثبت المطلوب .

و إن كان فى مكان الهواء ، يكون وهو ماء جائما فى غير موضعه ، ومعنى ذلك أنه زحزح جزءا من الهواء عن مكانه واغتصبه منه .

فهذا الجزء المغتصب من الهواء ، فيه ميل للحركة المستقيمة التى تعود به إلى موضعه .

فحين ينقلب الماء الذى فى مكان الهواء ، هواء يصبح فى مكانه الطبيعى ، ولكن بالقياس على الجزء من الهواء المغلوب على أمره ، يكون هو أيضا فيه ميل للحركة المستقيمة ، ضرورة أن مايثبت لأحد المثلين يثبت للآخر . على ماشرحناه فى الصورة الثانية من الأشارة المارة .

وفى هذه الحالة أيضا ، يكون الجسم الكائن الفاسد ، فيه ميل للحركة المستقيمة ، وهو المطلوب .

(١) يريد أن يثبت فى هذه الإشارة مسألتين .

إحداهما :

أن الجسم الواحد يستحيل أن يجتمع فيه ميل مستقيم ، وميل مستدير . =

وقد بانَ أيضاأن المحدِّد للجهات ، لا مبدأ مفارقةٍ فيه لموضعه الطبيعى؛ فلا ميل مستقيم فيه .

فهو مما وجودُه عن صانعه بالإبداع .

ليس مما يتكوَّن عن جسمٍ يفسدُ إليه .

= ويستدل لهذه الدعوى بأمرين :

الأول : ماسبق من قوله ص ١٦٣ :

« والطبيعة الواحدة ، تقتضى : من الأمكنة ، والأشكال ، وسائر مالابد للجسم أن يلزمه ؛ واحدا غير مختلف » :

الثانى أن الطبيعة الواحدة لاتقتضى توجها لشى ـ يعنى بالحركة المستقيمة ـ وصرفا عنه ـ يعنى بالحركة المستديرة ، لأن الحركة المستديرة ، حركة موضعية ، ليس فيها تغيير المكان ، وإن كان فيها تغيير الوضع ـ.

وهذا الحكم عام فى الأجسام جميعا ، بخلاف المسألة الثانية الآتية ص٢٢٣ ، فانها خاصة بالفلك المحيط .

وقد ذكر « الطوسى » أن هناك سؤالا صعبا يرد فى هذا المقام ، ولكن «الطوسى» لم يستسلم للسؤال ، بل استطاع أن يجد له جوابا .

وهاك السؤال ، والجواب ، كما يذكرهما « الطوسى » ، قال :

« وعليه ـ أى الحكم السابق ، الذى هو الدعوى ـ سؤال مشهور .

وهو أن الجسم الذى فى طباعه ميل مستقيم ، قد يقتضى :

الحركة عند حصوله فى مكانه ـ كذا ، ولعلها : فى غير مكانه ـ .

وقد يقتضى السكون عند حصوله فيه .

فلم لا يجوز أن يقتضى جسم :

ميلا مستقيما عند إحدى حالتيه .

أو يفسدُ إلى جسم يتكوّن عنه .

بل إن كان له كَوْنٌ وفسادٌ ، فعن عدمٍ وإليه .

ولهذا فإنه :

= وميلا مستديرا عند الحالة الأخرى .

وذلك ، لأن الطبيعة الواحدة ، إنما لاتقتضى أمرين ، بانفرادها .

أما بحسب اعتبارين ، فقد تقتضى .

والجواب عنه :

أن اقتضاء الحركة والسكون بالحقيقة ، شيء واحد، تقتضيه الطبيعة الواحدة

وذلك الشيء : هو استدعاء المكان الطبيعى فقط .

فان كان غير حاصل ، فذلك الاستدعاء ، يستلزم حركة تحصله .

وإن كان حاصلا ، فهو بعينه يستلزم سكونا ، ومعناه : أنه لا يستلزم حركة ، فهو إذن ليس بشيء آخر غير ما اقتضته أولا .

وأما اقتضاء الحركة المستديرة ، فهو أمر مغاير لاستدعاء المكان الطبيعى، إذ قد يوجد أحدهما منفكا عن صاحبه ، وقد يوجد معه .

وأيضا فى الأمكنة ، مكان طبيعى يطلبه المتحرك على الاستقامة .

وليس فى الأوضاع وضع طبيعى ، يطلبه المتحرك على الاستدارة .

ولذلك أسندت إحدى الحركتين إلى الطبيعة بخلاف الأخرى .

فاذن ليس مبدؤهما ، شيئا واحدا » . .

* * *

ما مر كان مسألة كلية عامة ، لا تتعلق بشيء مخصوص ، أما :

المسألة الثانية :

فهى خاصة تتعلق بخصوص الفلك المحيط ، ومفادها : =

لا ينخرق .

ولا يُنمَّى .

ولا يستحيل استحالة تؤثر فى الجوهر ، كتسخُّن الماء المؤدى إلى فساده*

أن الفلك المحيط . ليس فيه ميل مستقيم .

وهذا هو معنى قول « الشيخ » :

« وقد بان أن المحدد للجهات ، لامبدأ مفارقة فيه ، لميله الطبيعى » .

ويمكن إثبات هذه الدعوى بما فى صدر الإشارة : من أن :

« الجسم الذى فى طباعه ميل مستدير ، يستحيل أن يكون فى طبـاعه ، ميل مستقيم » .

إذ قد مر إثبات أن الفلك فى طباعه ميل مستدير إذ قال ص ٢١١ :

« الجسم المحدد للجهات ، ليس بعض أجزائه التى تفرض ، أولى بما هو عليه من الوضع والمحاذاة ، من بعض .

فلا يكون شىء من ذلك واجبا لشىء منها . فهى لعلة .

والنقلة عنها جائزة . فالميل فى طباعها واجب . وذلك بحسب مايجوز فيها : من تبدل الوضع ، دون الموضع .

وذلك على الاستدارة ، ففيه ميل مستدير » .

فاذن الفلك المحيط ، فيه ميل مستدير .

وحيث إن الميل المستقيم ، والميل المستدير ، لايجتمعان ، إذن المحدد للجهات ـ أى الفلك المحيط ـ ليس فيه ميل مستقيم .

وهو المطلوب فى المسألة الثانية .

ولأن الدعوى المصورة فى المسألة ، قد قام دليلها على ماتقدم : فى صدر هذه الإشارة .

= وما تقدم فى ص ١٦٣ ونقلناه لك هنا ص٢٢٢ .

قال « الشيخ » :

« وقد بان ... الخ » .

بصيغة الماضى ، كأنه أمر ثبت وفرغ منه .

☆ ☆ ☆

ويتفرع على المسألة الثانية أمور :

الأول : أن وجود المحدد للجهات ، عن الصانع الذى أوجده ؛ على طريق الإبداع .

أى ليس هناك شىء كان أصلا له ، وهو تكون عنه ، كما يتكون الهواء من الماء مثلا ، حين تفسد صورة الماء ، فتحل محلها صورة الهواء .

فيقال فى هذه الحال : تكون الهواء عن الماء الذى فسد .

فليس للفلك مثل هذه الحال ، وإنما وجد هكذا ابتداء ، لاعن شىء آخر .

الثانى : أنه لايتكون عنه شىء آخر ، أى لايفسد هو ، ليتكون عنه شىء آخر ، كما تكون الهواء عن الماء .

ويستدل على هذين الأمرين معا :

بأن الجسم الكائن الفاسد ، لابد فيه من ميل مستقيم على مامر سابقا ص٢١٩

وحيث إن الفلك المحيط ، ليس فيه ميل مستقيم ، على ما مر لنا هنا ص٢٢٢ ، فيكون غير قابل لا للكون ، ولا للفساد .

إلا أنه ينبغى أن يلاحظ أن للكون والفساد ، معنيين :

أحدهما : ما سلف ، وهما بهذا المعنى ، ممتنعان على الفلك .

الثانى : أن يكون الكون بمعنى الوجود . والفساد بمعنى العدم . =

= فهذان المعنيان يمكن أن تتقبلهما طبيعته ، اللهم إلا أن يمنع مانع من غير طبيعته .

الثالث : لا يجوز الخرق والالتئام على الفلك ؛ لأنهما يستدعيان حركة الأجزاء، حركة مستقيمة ، على ما مر ص٢١٩ .

وقد ثبت هنا ص٢٢٢ أن الحركة المستقيمة ممتنعة على الفلك المحيط .

و يلاحظ أن اسم الإشارة فى قوله :

« ولهذا » .

راجع إلى قوله :

« لا ميل مستقيم فيه » .

الرابع : لا تجوز على الفلك الحركة الكمية ؛ لأنها لا توجد ، إلا بعد حركة الأجزاء على الاستقامة

وأشار إلى ذلك بقوله :

« ولا ينمى » .

فإن النماء هو الازدياد الطبيعى للجسم، بسبب دخول أجزاء شبيهة به بالقوة، فيه. والذبول ضده .

وكذلك التخلخل والتكاثف ؛ فإنهما لا يجوزان على الفلك ؛ لأنهما يقتضيان خروج الجسم عن مكانه ، أو تخليته عن بعضه .

وذلك لا يكون إلا بالحركة المستقيمة .

الخامس : لا يجوز على الفلك الحركة الكيفية ، وأشار إلى ذلك بقوله :

« ولا يستحيل » .

ثم قيده بقوله :

« استحالة ، تؤثر فى الجوهر ؛ كتسخن الماء المؤدى إلى فساده » =

تنبيـه :

الأجسام[١] التى قِبَلنا ، نجد[٢] فيها قوى مُهَيِّئَةً نحوَ الفعل :

مثل : الحرارة والبرودة ، واللذع والتخدير .

= لا لأن الاستحالات الأخرى ، جائزة عليه ؛ بل لأن الاستحالات الأخرى لا يتبين امتناعها عليه ، بلزوم الحركة المستقيمة ، بل بطريق آخر .

لذلك عدل عن التعرض لها هنا ؛ لأن طريق إثبات كل هذه الدعاوى ، كان التعويل فيه على الحركة المستقيمة .

ويتبين من مجموع ذلك : أن الفلك المحيط ، لا يجوز عليه من الحركات إلا الحركة الوضعية .

وهنا قال «الطوسى» :

«واعلم: أن جميع الأحكام المذكورة ، ثابتة لما توجد فيه الحركة المستديرة من السماويات ، وإن لم يتعرض «الشيخ» لذلك...».

(١) يمكن أن يلاحظ على أحاديث « الشيخ » فى « الطبيعة » إلى الآن :

أنه بدأها بالكلام على الأجسام مطلقا .

ثم ثنى بالكلام على الفلكيات .

وهنا أراد أن يتكلم على العنصريات .

فهى المرادة بـ « الأجسام التى قبلنا » .

أى تجاهنا ، وأمامنا .

(٢) يعنى أن العنصريات تشتمل على قوى تهيؤها للفعل :

ومثل طعوم ، وروائح كثيرة .

= مثل الحرارة :

وقد عرفها القدماء : بأنها كيفية من شأنها إحداث الخفة ، والتخلخل ، وجمع المتجانسات ، وتفريق المختلفات المجتمعة فى الأجسام المركبة .

ومثل ؛ البرودة .

وعرفها القدماء بأنها كيفية من شأنها أن تفعل مقابلات ماتفعله الحرارة .

قال « الطوسى » :

« وذهب « الشيخ » فى « الشفاء » وغيره من الكتب :

إلى أن « المحسوسات » لايجوز أن تعرف بالأقوال الشارحة ؛ لأن تعريفاتها لايمكن أن تشتمل إلا على إضافات لازمة لها ، لايدل شىء منها ، على ماهياتها بالحقيقة .

وهى لاتفيد فى تعريفاتها ، مايفيد الإحساس بها .

وذلك هو الحق » .

ومثل ؛ اللدغ :

ويروى « الطوسى » :

« أن « الشيخ » عرفه فى « القانون » بأنه : كيفية نفاذة جدا ، لطيفة ، تحدث فى الاتصال تفرقا كثير العدد ، متقارب الوضع ، صغير المقدار .

فلا يحس كل واحد بانفراده ، ويحس بالجملة ؛ كالوجع الواحد » .

ومما ينبغى أن يلاحظ : أن اللدغ يفعل مايفعل ، بفرط الحرارة المقتضية للنفوذ وهو لذلك تابع للحرارة واللطف .

ومثل ، التخدير :

ويروى « الطوسى » أيضا: =

= « أن « الشيخ » عرفه فى « القانون » بأنه :

تبريد العضو ، بحيث يصير جوهر الروح ، الحاملة قوة الحس والحركة إليه ، بارداً فى مزاجه ، غليظا فى جوهره .

فلا تستعملها القوى النفسانية .

ويجعل مزاج العضو كذلك ، فلا يقبل تأثير القوى النفسانية » .

ومما ينبغى أن يلاحظ أن التخدير يفعل مايفعل بفرط البرودة المقتضية لجمود الروح . وهو لذلك تابع للبرودة .

ومما ينبغى أن يلاحظ أيضا أن هذه الكيفيات الأربع فعلية : بمعنى أنها تجعل موضوعاتها معدة للفعل ، فإن الفاعل بها هو موضوعاتها لا نفسها .

ولذا فإنه يمكن تعريف القوة الفعلية ، بأنها كيفية يصير بهـا موضوعها ، معداً للتأثير فى شىء آخر ، فهى مبدأ للتغيير .

وأما الطعوم :

فقد قيل إنها تسعة :

هى : الحلاوة ، والدسومة ، والحموضة ، والملوحة ، والحرافة ، والمرارة ، والعفوصة ، والقبض ، والتفاهة .

وأنها تحدث من تأثير : الحار ، والبارد ، والمتوسط بينهما ؛ فى : الكثيف واللطيف ، والمتوسط بينهما .

بحسب الازدواجات الممكنة ، على ماهو مشهور فى كتب الطب .

وأما الروائح :

فكثيرة ، بحيث لايمكن حصرها .

والروائح والطعوم ، كيفيتان فعليتان ، لأن الذوق والشم ينفعلان عنهما .

وقوى[1] مُهَيِّئَةٌ نحو الانفعال السريع ، أو البطىء :

مثل: الرطوبةواليبوسة ،واللّين والصلابة، واللزوجةوالهشاشةوالسلاسة.

---

(١) يعنى أن العنصريات كما تقبل القوى الفعلية ، على ما شرحناه سابقا ص٢٢٧ ، تقبل القوى الانفعاليّة .

يعنى أن العنصريات ، كما تشتمل على قوى تهيئها للفعل ، تشتمل على قوى تهيئها للانفعال :

مثل ؛ الرطوبة :

و يروى « الطوسى » .

« أن « الشيخ » عرفها :

بأنها كيفية تقتضى سهولة التفرق والاتصال ، والتشكل».

ومثل ؛ اليبوسة :

وهى فى رأى « الشيخ » أيضا :

« كيفية تقتضى ضد ماتقتضيه الرطوبة » .

ومثل ؛ اللين :

وهو فى رأى « الشيخ » :

« كيفية تقتضى قبول الغمز إلى الباطن ، و يكون للشىء قوام غير سيال ، فينتقل عن وضعه ، ولا يمتد كثيرا ، ولا يتفرق بسهولة ؛ وإنما يكون قبول الغمز من الرطوبة ؛ وتماسكه من اليبوسة » .

ومثل ؛ الصلابة :

وهى فى رأى « الشيخ » :

« كيفية تقتضى خلاف مايقتضيه اللين » .

ومثل ؛ اللزوجة :

ثم إذا[1] تأملت ، وأجدْت التأمل ؛ وجدتها قد تُعرَّى عن جميع القوى الفعالة ، إلا الحرارة ، والبرودة ؛ والمتوسط الذى يُستبرَدُ بالقياس إلى الحار ، ويُستحرُّ بالقياس إلى البارد .

= وهى فى رأى « الشيخ » :

« كيفية تقتضى سهولة التشكل ، مع سرعة التفريق .

والشىء بها يمتد متصلا . وتحدث من شدة امتزاج الرطب الكثير ، باليابس القليل » .

ومثل ؛ السلاسة والهشاشة :

وهما فى رأى « الشيخ » :

« اسمان لما يقابل اللزوجة » .

ويقولون : إن هذه الكيفيات الأربع .

اللين والصلابة ، واللزوجة والهشاشة والسلاسة .

ترجع إلى الرطوبة واليبوسة ، وهما يقتضيان كون الشىء معدا ، نحو انفعال ما .

فالجميع ـ كما سبق القول ـ قوى انفعالية .

وعلى غرار ماقلنا فى القوى الفعلية ، نقول فى القوى الانفعالية .

فهى كيفيات يصير بها موضوعها ، معدا للتأثر عن شىء آخر ، فهى مبدأ للتغير .

(١) بعد أن ذكر « الشيخ » القوى الفعلية ، التى تعترى العناصر .

والقوى الانفعالية ، التى تعتريها كذلك .

أراد أن يبين : أى هذه القوى يمكن للعناصر أن تخلو عنه ، وأيهما لايمكن أن تخلو عنه .

=

وأعنى بهذا : أنك تجد فى كل باب منها ، إذا اعتبرتَه : أن جسما يوجَد عديما لجنسه .

مثلا : يكون ولا لوْن له ، ولا رائحة ، ولا طعم .

أو وجدتَه منتميا إلى الحرارة والبرودة :

مثل : اللذع والتخدير .

وكذلك الحال فى الهيئات المعدَّة للانفعال ؛ فإن التفتيش يلزم أجسام العالم التى تلينا ، رطوبة أو يبُوسة ؛ لأنها :

إما أن يسهل تفرُّقُها ، واتصالها ؛ وتشكُّلُها ، وتركُها للشكل ؛ من غير ممانعة ؛ فتكون رطْبة .

= أما بالنسبة للقوى الفعلية :

فيرى أن العنصريات قد تعرى عن جميعها :

إلا عن الحرارة .

والبرودة .

والمتوسط ، الذى إذا قيس إلى الحار ، كان باردا ؛ وإذا قيس إلى البارد ، كان حارا ؛ ويسمى بـ « الفاتر » .

ثم استرسل « الشيخ » فى إيضاح هذا المعنى ، فقال :

« وأعنى بهذا أنك تجد فى كل باب منها ـ إذا اعتبرته ـ أن جسما يوجد عديما لجنسه .

مثلا : يكون ، ولا لون فيه ، ولا رائحة ، ولا طعم .

أو وجدته منتميا إلى الحرارة والبرودة : =

أو يصعب ؛ فتكون يابسة .

وأما الذى لا يمكن ذلك فيها أصلا ، فلغيرها من الأجسام .

وأما سائر ما يشبه ذلك ، فقد يُعرَّى عنه جسمٌ جسمٌ ، أو ينتمى إلى هاتين ، انتماء اللَّين والصَّلابة ، واللزوجة والهشاشة ، وغير ذلك * .

= مثل اللدغ ، والتخدير » .

ومعناه : أنك إذا استقريت الأجسام العنصرية ، واستقريت القوى الفعلية وجدت أن الجسم أحيانا يخلو عن بعض هذه القوى : أى ينعدم فيه جنس منها أو أجناس، لأنه يتحقق من الجنس فرد ، دون فرد ، إذ فى هذه الحالة تكون القوة متحققة وجنسها حاصلا بحصول فرده هذا ، بل المراد أن يخلو الجسم أحيانا عن جنس بجميع أفراده ، أو أجناس بأكملها .

كما مثل « الشيخ » بأن الجسم يوجد أحيانا ، ولا لون له أصلا فجميع أفراد اللون تكون منعدمة ، وكذلك الرائحة والطعم .

إلا الحرارة ، والبرودة ، والمتوسط بينهما :

فلا يمكن أن يخلو جسم من الأجسام عن هذه الثلاثة ، فلا يكون : لاحارا ، ولا باردا ، ولا فاترا .

غير أن قوله :

« أو وجدته منتمياً إلى الحرارة ... الخ » .

غير ظاهر فيه العطف بـ « أو » .

و « الواو » فى هذا المقام أظهر منها .

فبها يصير معنى الكلام ، هكذا :

إذا استقريت العناصر، وجدت منها مايخلو عن أجناس من القوى الفعلية =

= بأكملها : كاللون ، والرائحة والطعم .

ووجدت الحرارة ، أو البرودة ، أو التوسط بينهما ، لازما لكل جسم ، لايخلو عنها كلها جسم من الأجسام .

☆ ☆ ☆

وأما بالنسبة للقوى الانفعالية :

فيرى أن العنصريات قد تعرى عن جميعها إلا عن :

الرطوبة .

واليبوسة .

لأنها إما أن يسهل : تفرقها واتصالها ، وتشكلها وتركها للشكل .

فتكون رطبة .

أو يصعب : تفرقها واتصالها ، وتشكلها وتركها للشكل .

فتكون يابسة .

أما ماعدا هاتين القوتين الانفعاليتين :

فإن الجسم العنصرى ، قد يعرى عن جميعها ، بحيث لايوجد فيه فرد منها أصلا . أو يوجد فيه ماينتمى إلى : الرطوبة واليبوسة .

كاللين والصلابة ، واللزوجة والهشاشة ، والسلاسة .

وذلك هو معنى قول « الشيخ » .

« وأما سائر مايشبه ذلك ، فقد يعرى عنه جسم جسم ، أو ينتمى إلى هاتين ، انتماء اللين والصلابة ، واللزوجة والهشاشة » .

قال « الطوسى » فى تعليل لزوم بعض القوى الفعلية والانفعالية للعناصر ، وعدم خلوها عنها .

وعدم لزوم بعضها الآخر ، وخلو العناصر عنها أحيانا : =

= « الأجسام العنصرية قد تخلو عن الكيفيات :

المبصرة .

والمسموعة .

والمشمومة .

والمذوقة .

والسبب فى ذلك أن إحساس الحواس الأربعة ، بهذه المحسوسات ، إنما يكون بتوسط جسم ما : كالهواء . والماء .

ولا يمكن أن يتوسط المتوسط بين نفسه ، وغيره .

فإذن كل واحدة من هذه الحواس ، لأدرك المتوسط الذى يتوسط لها ، بل تجده خاليا عما تدركه هى .

وتلك الأجسام لاتخلو عن الملموسة ؛ لأنها لاتحتاج إلى متوسط .

وأيضا قد يخلو الحيوان عن تلك المشاعر ، ولا يخلو عن اللمس .

فلذلك سميت « الملموسات » بـ « أوائل المحسوسات ...

ثم التأمل والاستقراء ، يقتضيان أنها لاتخلو عن :

جنسين من الملموسات :

أحدهما : جنس الحرارة ، والبرودة ، وما يتوسطهما . وهو الفعلى .

والثانى : جنس الرطوبة واليبوسة ، وما يتوسطهما . وهو الانفعالى .

والباقية :

إما أن تخلو هذه الأجسام عنها .

وإما أن تنتمى عند الاعتبار ، إلى هذين الجنسين .

فلذلك سميت هذه الكيفيات « أوائل الملموسات » .

وهى التى بها تتفاعل الأجسام العنصرية ، وينفعل بعضها عن بعض ، فتتولد =

= منها المركبات » .

☆ ☆ ☆

بقى قول « الشيخ » :

« وأما الذى لايمكن ذلك فيها أصلا ، فلغيرها من الأجسام » .

ويلاحظ أن « الشيخ » وضعها فى ثنايا الحديث عن القوى الانفعالية .

فبعد ماذكر أن « الرطوبة » و « واليبوسة » لايخلو عنهما جسم من الأجسام العنصرية .

وقبل أن يذكر ماعدا هاتين القوتين ، من القوى الانفعالية ، ويبين جواز خلو الأجسام العنصرية عنها .

حشر بينهما القول الآنف الذكر .

ويقول « الإمام » فى تفسير هذا القول :

« إنه كالاستثناء من حكم القاعدة القائلة :

الرطوبة واليبوسة لايخلو عنهماجسم من الأجسام .

فكأنه قال : إلا الأفلاك فإنها تخلو عنهما » .

وذهب « الطوسى » أيضا هذا المذهب .

ورغم إجماعهما على هذا الشرح ، فلست أرى لهذا القول موضعا هنا ، إذ الحديث من أول الإشارة إلى آخرها ، إنما هو عن « الأجسام التى قبلنا » أى عن العنصريات بنص عبارة « الشيخ » نفسه ؛ فما الداعى لحشر الفلكيات بينها ؟ ! .

على أن العبارة فيها ركة ؛ إذ قوله :

« وأما الذى لايمكن ذلك فيها أصلا » .

معناه فيما يظهر :

وأما الأجسام التى لايمكن خلوها عن الرطوبة أو اليبوسة

تنبيـه :

الجسمُ (١) البالغُ فى الحرارة ، بطبعه ؛ هو النار .

والبالغُ فى البرودة ، بطبعه ؛ هو الماء .

والبالغُ فى الميعان ، هو الهواء .

والبالغُ فى الجمود ، هو الأرض .

= فقوله بعد ذلك :

« فلغيرها من الأجسام » .

الاولى به أن يكون هكذا :

« فغيرها من الأجسام » .

أى : فهى أجسام غير تلك الأجسام ، أى الأجسام الفلكية .

(١) يريد « الشيخ » أن يحصى أنواع العناصر ، ويعددها .

وسينتفع فى ذلك بما تقدم له ص٢٣٢، ٢٣٤ من أن القوى الفعلية ، التى لايخلو عن واحدة منها جسم من الأجسام هى :

الحرارة .

البرودة .

والقوى الانفعالية التى لا يخلو عنها جسم كذلك هى :

الرطوبة .

اليبوسة .

وكما لا يخلو جسم من الأجسام عن القوتين الفعليتين ، لا يجتمعان فيه .

وكذلك يقال فى القوتين الانفعاليتين .

ففى ضوء هذه المعلومات ، يحصر « الشيخ » العناصر فى أربعة :

١ ـ جسم يوجد فيه إحدى القوتين الفعليتين « الحرارة » . =

= هو النار .

ب ـ جسم يوجد فيه القوة الأخرى ، من القوتين الفعليتين « البرودة » .

هو الماء .

جـ ـ جسم يوجد فيـــه إحدى القوتين الانفعاليتين « الميعان » أو « الرطوبة » .

هو الهواء .

ء ـ جسم يوجد فيه القوة الأخرى من القوتين الانفعاليتين « الجمود » « أو اليبوسة » .

هو الأرض .

قال « صاحب الهدية السعيدية » ص ٧٣ :

« البسائط العنصرية :

هى بالاستقراء أربعة :

لأنها فى الاستقراء ، لا تخلو عن :

حرارة .

و برودة .

ورطوبة .

و يبوسة .

ولا يوجد عنصر ، لا يوجد فيه واحدة من هذه الكيفيات الأربع ، أو اثنتان منها .

ولا يمكن اجتماع الكيفيات الأربع ، أو ثلاث منها ؛ فى جسم واحد منها .

لتضاد الحرارة للبرودة .

والرطوبة لليبوسة .

فتعين أن يكون فى كل جسم بسيط عنصرى ، واحدة من الكيفيتين الفعليتين :

أعنى الحرارة والبرودة .

وواحدة من الكيفيتين الانفعاليتين :

أعنى الرطوبة واليبوسة .

فالحار اليابس : هو النار .

والحار الرطب : هو الهواء .

والبارد الرطب : هو الماء .

والبارد اليابس : هو الأرض» .

ويقول أيضاً « أبو نصر الفارابى » فى كتابه « عيون المسائل » ص ٧٣ من المجموع .

« والأجسام الكائنة من الأركان الأربعة :

فيها قوى تعطيها الاستعداد للفعل :

وهى : الحرارة والبرودة .

وقوى تعطيها الاستعداد لقبول الفعل :

وهى : الرطوبة ، واليبوسة .

وفيها قوى أخر ، فاعلة ومنفعلة :

كالذوق الفاعل فى اللسان والفم .

والشم الفاعل فى آلة الشم .

وكالصلابة ، واللين ، والخشونة ، واللزوجة .

وهذه كلها تظهر من الأربع ، التى هى الأولى

والجسم الشديد الحرارة بطبعه : هو النار .

والشديد البرودة : هو الماء .

والشديد الجرى : هو الهواء .

والشديد الانعقاد : هى الأرض .

وهذه المواد الأربع ، التى هى أصول الكون والفساد ، قابلة لاستحالة بعضها ، إلى بعض .

والأشياء الكائنة الفاسدة ، التى تظهر ، إنما تظهر من الأمزجة التى تظهر فيها ، على النسب المختلفة ، التى تعطيها الاستعداد لقبول الخلق المختلفة ، والصور المختلفة ، التى بها قوامها » .

ونعود إلى مناقشة عبارة « الشيخ » فنقول : إن قوله .

« البالغ فى الحرارة » .

يفيد أن الحرارة كيفية تشتد وتضعف ، لاصورة تقوم بجوهرها ولاتختلف.

وقوله :

« بطبعه » .

إشارة إلى مصدر تلك الحرارة ، وأنه الصورة النوعية .

وأورد القضية القائلة :

« الجسم البالغ فى الحرارة بطبعه ، هو النار » .

فى صيغة تدل على مساواة طرفيها ، ليعلم أن هـذا القول مميز للنار ، عما سواها ، ومعرف لماهيتها .

وكذلك يقال فى قوله:

« والبالغ فى البرودة بطبعه ، هو الماء » .

بالنسبة لقوله :

« البالغ » .

ولقوله :

« بطبعه » .

وبالنسبة لإيراد القضية فى صيغة تدل على مساواة طرفيها .

☆ ☆ ☆

قال « الطوسى » :

« وإنما عبر عن الرطوبة ، واليبوسة بالميعان والجمود ؛ لوقوع التنازع فى مفهوم الأوليين ، دون الأخيرتين ، مع أن المراد عنده واحد » .

وقال « الرازى » :

« لماذا صرح « الشيخ » فى حرارة النار ، وبرودة الماء ؛ بأنهما حصلا بطبعهما ، حيث قال :

البالغ فى الحرارة بطبعه . هو النار .

والبالغ فى البرودة بطبعه ، هو الماء .

ولم يصرح بذلك فى ميعان الهواء ، وجمود الأرض ؟ ! .

السبب فى ذلك : أنه لم يشتبه على أحد ، أن الرطوبة واليبوسة ، مغايرتان للطبيعة النوعية ، التى هى العناصر الأربعة .

ولكن أكثر المتقدمين ذهبوا ، إلى أن :

طبيعة النار ، هى الحرارة .

وطبيعة الماء ، البرودة .

ولأن اشتباه الكيفيات الفعالة ، بالطبيعة الفعالة ؛ أكثر من اشتباه الكيفيات المنفعلة بها .

فلما وقع هذا الاشتباه فى الكيفيتين الفاعليتين ، ولم يقع فى الكيفيتين المنفعلتين ؛ لاجرم أنه لما ذكر ، الكيفيتين الفاعليتين ؛ ذكر أنهما تصدران عن طبع الشىء ؛ تنبيها على كونهما مغايرتين للطبيعتين ؛ واستغنى عن ذكر ذلك

والهواءُ [1] : بالقياس إلى الماء ، حارٌّ لطيفٌ ، يتشبَّه به الماءُ ، إذا سَخُنَ ولَطُفَ .

= مع الكيفيتين المنفعلتين » .

(١) مرت بنا ص٢٣٢، ٢٣٤ أن الكيفيات الظاهرة ، أربع :

ثنتان فعليتان هما :

الحرارة .

والبرودة .

وثنتان انفعاليتان هما :

الرطوبة .

واليبوسة .

ومر بنا كذلك : أن الحرارة كيفية ظاهرة للنار .

والبرودة كيفية ظاهرة للماء .

والرطوبة كيفية ظاهرة للهواء .

واليبوسة كيفية ظاهرة للأرض .

وتقدم أيضا حصر العناصر وضبطها فى أربعة بوساطة هذه الكيفيات الأربعة الظاهرة .

كل هذا تقدم .

ويريد أن يفيد هنا أن ماهو كيفية ظاهرة ، لعنصر ، ليس هناك مايمنع أن يكون كيفية خفية لعنصر غيره :

فمثلا الهواء كيفيته الظاهرة ، هى الرطوبة ، ولكن له كيفية أخرى خفية هى الحرارة .

فالحرارة التى هى كيفية ظاهرة للنار ، هى كيفية خفية للهواء . =

والأرضُ : إذا خُلِّيَتْ وطِباعَها ، ولم تسْخُن بِعِلَّةٍ ؛ بَرَدَتْ .

وإذا خمَدَت النارُ ، وفارقتْها سخونتُها ؛ تكوَّن منها أجسامٌ صُلبةٌ أرضية ؛ يَقذِفها السَّحاب الصاعِقُ .

= والدليل على ثبوت كيفية الحرارة للهواء :

أن الحرارة تقتضى الخفة واللطافة .

والبرودة تقتضى الثقل والكثافة .

ثبت كل ذلك بالتجربة .

بناء على ذلك يكون الأسخن ، أخف وألطف .

والأبرد ، أثقل وأكثف .

والهواء أخف وألطف من الماء ، والماء أثقل وأكثف منه .

إذن الهواء حار بالنسبة إلى الماء .

وواضح أن الدليل أنتج : أن الهواء حار بالقياس إلى الماء .

وتلك هى الدعوى التى ادعاها « الشيخ » ؛ إذ أنه لم يدع أن الهواء حار مطلقا ، لأنه بالقياس إلى النار ليس بحار ، إذ البالغ فى الحرارة هو النار ، على ماسبق .

لكن « الشيخ » لم يسلك فى اثبات حرارة الهواء بالنسبة الماء ، ذلك المسلك ، الذى عرفته .

وإنما سلك مسلكا آخر يحكيه « الطوسى » قائلا :

« إن الماء إذا سخن ولطف ، أى تخلخل .

يتشبه بالهواء » .

معنى ذلك أن فى الهواء مقدارا من الحرارة ليس فى الماء ، وإذا اكتسب =

الماء ذلك المقدار أصبح شبيها بالهواء .

إذن فى الهواء حرارة .

ثم يقول « الطوسى » :

« وتشبه الماء بالهواء ، تبخره وتصاعده فى حيزة ؛ لاتكونه هواء ؛ لأن ذلك لايكون تشبها .

والبخار هو أجزاء صغار ، مائية ، كثيرة ، مختلطة بالهواء » .

ومغزى كل هذا البحث : أن فى الهواء من الحرارة ماليس فى الماء .

إذن الهواء عنصر غير الماء .

* * *

كذلك يقال فى الأرض التى قلنا : إن كيفيتها الظاهرة ، هى اليبوسة :

إن لها كيفية أخرى خفية هى البرودة .

ولكنها برودة نسبية ؛ أى بالنسبة للهواء ؛ إذ البارد على الاطلاق ، هو الماء.

* * *

كذلك يقال فى النار التى قلنا : إن كيفيتها الظاهرة ، هى الحرارة :

إن لها كيفية أخرى خفية هى اليبوسة .

ولكن يبوستها نسبية أى بالنسبة للهواء مثلا ؛ إذ اليابس على الاطلاق هو الأرض .

فيخلص من كل ذلك ـ بوساطة هذه الكيفيات الخفية ـ أن العناصر أربعة :

الهواء .

الماء .

الأرض .

النار .

فهذه[1] الأربعةُ مختلفةُ الصوَر .

ولذلك[2] لا تستقرُّ النارُ ، حيث يستقر فيه الهواء .

ولا الماءُ يستقرُّ ، حيث يستقرُّ فيه الهواء .

ولا الهواءُ ، حيث يستقرُّ فيه الماء .

---

(١) هذه هى نتيجة البحث السابق :

سواء بمقتضى الكيفيات الظاهرة .

أو بمقتضى الكيفيات الخفية .

فقد أنتج هذا البحث بقسميه : أن العناصر أربعة ، ذوات صور مختلفة لأن آثارها مختلفة ؛ واختلاف الأثار يدل على اختلاف مصادرها ؛ إذ قد سبق له ص ١٦٤ :

« أن الجسم البسيط لايصدر عنه إلا شيء واحد » .

(٢) وإذا كان قد مر طريقان ، لإحصاء العناصر وحصرها هما :

ا — الاستدلال بالكيفيات الظاهرة .

ب — الاستدلال بالكيفيات الخفية .

فهناك طريق ثالث لذلك :

هو الاستدلال باختلاف أمكنتها ، على اختلافها ، وفى الوقت ذاته على تعدادها .

فالنار لاتستقر فى المكان الذى يستقر فيه الهواء .

إذن النار غير الهواء .

كذلك الماء لايستقر فى المكان الذى يستقر فيه الهواء .

إذن الماء غير الهواء .

كذلك الهواء لايستقر فى المكان الذى يستقر فيه الماء .

إذن الهواء ، غير الماء . =

وذلك[1] فى الأطراف أظهرُ *

= ولعل مفاد الأخيرة مكرر مع ماقبلها .

قال « الطوسى » :

« والمزاوجات بين العناصر المتجاورة تكون ستة .

لكن « الشيخ » اقتصر منها على ثلاثة :

هى صعود النار من حيز الهواء .

ونزول الماء منه .

وصعود الهواء من حيز الماء .

و بقى هبوط الأرض من حيز الماء .

وصعود الماء من حيز الأرض .

وهما أيضا ظاهران .

وهبوط الهواء من حيز النار .

وهو خفى » .

(١) يدل على الحالة التى يكون فيها طلب كل واحد من العناصر الأربعة لمكانه الطبيعى أظهر وأوضح .

فمثلا ادعينا فيما سبق أن الهواء يفر من مكان الماء و يصعد منه إلى أعلى ، فإذا كان الجسم من الهواء الذى وضع رغم أنفه فى مكان الماء ، قد نزل به واضعه فى قاع الماء ؛ فإن صعوده إلى مكانه الطبيعى يقتضى مقاومة جميع طبقات الماء التى تعلوه ، ولأنها كثيرة ، فتكون مقاومته لها ضعيفة .

أما إذا كان هذا الجزء من الهواء ، قريبا من سطح الماء أى فى طرفه ، فإن ضعف الطبقة التى تعلوه ، يجعله قوى المقاومة ، فيدفع بها فى سهولة ليصعد إلى مكانه الطبيعى . =

تنبيـه :

مَن[1] ظنَّ أن الهواء يَطفُو فوق الماء ، لضغط ثِقَلِ الماء إياه ، مجتمعا تحته ، مُقلاًّ له ؛ لا بطبعه .

كَذَّبهُ : أن الأكبر يكون أقوى حركة ، وأسرع طُفُوًّا .

والقَسْرِىُّ يكون بالضد من هذا .

وكذلك الحالُ فى الحركات الأُخَر *

= وذلك معنى قوله :

« وذلك فى الأطراف أظهر » .

أى أن طلب العناصر الأربعة لأماكنها الطبيعية، حين لاتكون فيها ، يكون أظهر وأوضح ، حين تكون هذه العناصر التى ليست فى أماكنها ، فى الأطراف ، أى فى أطراف الأجسام التى تشتمل عليها قسرا ، أو كونها فى أطراف هذه الأجسام، يجعلها قريبة من أماكنها الطبيعية .

وعلى المثال الذى ضربناه لك بالنسبة للماء والهواء، قس غيره.

(١) مر بنا فى التنبيه السابق أن :

« النار لاتستقر حيث يستقر فيه الهواء .

ولا الماء يستقر حيث يستقر فيه الهواء .

ولا الهواء حيث يستقر فيه الماء » .

ومر بنا أن « الشيخ » اتخذ من تباين أماكن هذه الأجسام دليلا على أن ميولها الطبيعية مختلفة ، و بالتالى على أن أجسامها متباينة ، لأن الجسم الواحد لايقتضى أشياء مختلفة .

= ولما كان من المحتمل أن يكون طلب الهواء ، لأن يكون فوق الماء . لا لأنه يميل بطبعه إلى أن يكون فوق الماء ؛ بل لأن الماء أثقل منه ، وأنه لشدة ضغطه الهواء ـ حين يكون الهواء تحته ـ يطلب الهواء سبيلا إلى الخلاص والهرب . فيتسرب متلمسا طريق الخلاص إلى أعلى ، حيث لا يوجد ماء .

وهذا الاحتمال يبديه ويؤيده قوم ذهبوا إلى أن :

« العناصر كلها طالبة لمركز العالم ، لكن الأثقل يسبق الأخف فيضغطه ، ويدفعه إلى فوق .

ولذلك يطفو الأخف فوقه » .

لما كان ذلك الرأى محتملا أن يقال ـ وفيه ما يبطل الحجة الثالثة التى ذكرها « الشيخ » فى التنبيه السابق ، للاستدلال على تباين العناصر ـ أراد « الشيخ » أن يناقشه هنا فقال :

لو كان هذا الرأى صحيحا ، لزم أن الكمية من الهواء التى تكون فى باطن الماء ، كلما كانت أكبر ، كانت حركتها إلى الطفو فوق سطح الماء ، أبطأ وأضعف .

ذلك ؛ لأنها بطبعها تطلب مركز العالم المنطبق على مركز الأرض ـ كما يدعى أصحاب هذا الرأى ـ وإنما الماء وشدة ضغطه لها ، هو الذى يدفعها إلى الصعود إلى أعلا .

فحركة الهواء إلى أعلا ـ إذن ـ قسرية . والمقسور كلما كان قويا كانت مقاومته قوية ، فكانت مطاوعته للقاسر ضعيفة .

فوجب ـ بمقتضى ذلك ـ أنه كلما كان جزء الهواء الذى تحت الماء كبيرا ، كانت حركته إلى الصعود فوق الماء ، أبطأ وأضعف .

لكن المشاهد غير ذلك ، وأنه كلما كبر الجزء من الهواء الذى يكون تحت الماء ، كانت حركته إلى الطفو فوق الماء أسرع وأعنف وأشد . =

= فدل ذلك على أنه يطلب مكانه الطبيعى فوق الماء .

هكذا يستدل « الشيخ » وهو - فيما أرى - استدلال له وجاهته . إلا أن فى النفس منه شيئا .

ذلك أننا كلما أزلنا الماء من تحت الهواء ، وجدنا الهواء يهبط ليملأ الفراغ الذى يخلو بزوال الماء .

ولو فرض وأزلنا الماء كله ، لشغل الهواء مكانه ، ونزل إلى موضعه .

بل لوفرض وأزلنا الأرض ، أو طبقة كبيرة منها ، ولم نعتبق إلا المركز ؛ لهبط الهواء إلى حيث يحيط بهذا الجزء الباقى .

وفى ذلك مايدل لهؤلاء القوم الذين يذهبون إلى أن الأجسام كلها تطلب مركز العالم .

هذا . ولما كانت دعوى « الشيخ » عامة :

تصور بأن الأجسام الأربعة : النار ، والهواء ، والماء ، والأرض ، ذات أماكن طبيعية تطلبها بطبعها ، ولا تنتقل عنها إلا قسرا .

وكان اعتراض المعترض عاما كذلك ؛ لأنه يذهب إلى أنه ليس لواحد من هذه الأجسام كلها ، التى تشغل أماكن مختلفة ، طبيعة تطلب ذلك المكان ، وإنما هى تقيم فى هذه الأماكن قسراً .

وهى تطلب بطبعها مركز العالم .

ولما كان رد « الشيخ » جزئيا ؛ إذ أنه افترضه بالنسبة لخصوص الهواء مع الماء ، دون أن يتعرض للنار مع الهواء ؛ ولا للماء مع الأرض .

قال : إن ماقيل بالنسبة للهواء مع الماء ، يمكن أن يقال نظيره بالنسبة للأجسام الأخرى بعضها مع بعض .

وذلك هو معنى قوله : =

تنبيـه :

قد يبرد(٦) الإناء بالجَمْدِ ، فيركبه ندًى من الهواء :
كلما لقطته مُدَّ إلى أىِّ حَدٍّ شئت .

= « وكذلك الحال فى الحركات الأخر » .

☆☆☆

وقول « الشيخ » : « مقلا » .
من قولهم : « أقلّ الجرّة . أطاق حملها » .
(١) قال « الطوسى » :
« يريد إثبات الكون والفساد فى العناصر .
والاستدلال على اشتراكها فى الهيولى ،
فنقول :
تغيرات الأجسام ، بصورها ؛ لاتقع فى زمان ، لأن الصور لاتشتد ولا تضعف ؛ بل تقع فى آن ، وتسمى فسادا أو كونا .
وتغيراتها ، بكيفياتها ؛ تقع فى زمان ؛ لأنها تشتد وتضعف ، وتسمى استحالة .
والفساد والكون : إنما يقع بين جسمين ، يفسد أحدهما و يكوّن الآخر .)
ولما كانت العناصر أربعة ، وكان من الممكن أن يفرض هذا التغير بين كل واحد فيها ، وكل واحد من الثلاثة الباقية ، كانت أنواع الكون والفساد ، اثنى عشر ؛ الحاصل من ضرب الأربعة فى الثلاثة .

لكن الواقع منها أولا ، هو ما يكون بين عنصرين متجاورين ، لا على سبيل الطفرة ؛ فإن الأطراف لا تتكون من الأطراف ، إلا بعد تكونها أوساطا.
أعنى لايتكون الهواء من الأرض ، إلا بعد تكونها ماء . =

obeikandl.com

ولا يكون ليس إلا فى موضع الرشح .

ولا يكون عن الماء الحار ، وهو ألطفُ ، وأقبلُ للرشح .

فهو إذن هواء استحال ماء .

= وحينئذ يكون ذلك التكون بالحقيقة ، مركبا من تكونين يتقدمانه .

والعناصر المتجاورة ، تقع بينها ثلاث ازدواجات :

أحدها : بين النار والهواء .

والثانى : بين الهواء والماء .

والثالث : بين الماء والأرض .

ويشتمل كل ازدواج على نوعين متعاكسين من الكون والفساد .

ـ يعنى أنك وقد فرضت أولا :

صيرورة النار هواء .

وصيرورة الهواء ماء .

وصيرورة الماء أرضا .

وهذه ثلاثة ازدواجات .

يمكن أن تفرض عكس هذا ، وهو :

صيرورة الأرض ماء .

وصيرورة الماء هواء .

وصيرورة الهواء نارا .

وهذه الأقسام: روعى أن يكون الانقلاب فيها حاصلا بين الجسم ومايلاصقه لا بين الجسم ، وما يبعد عنه ، حيث يكون بينهما جسم فاصل .

ولذلك يقول « الطوسى » ـ

فإذن الأنواع الأولى ستة ، وهى بسائط . =

= وأربعة من الباقية تتركب من بسيطين .

ـ يعنى أن الانقلاب يكون حاصلا بين الجسم و بين مايلى ملاصقه ، بحيث يكون بين الجسمين المستحيلين ، جسم واحد فاصل ـ وهى :

تكوّن الهواء من الأرض .

وتكوّن الماء من النار .

وعكساهما .

ـ يعنى أن تتكون الأرض من الهواء .

وأن يتكوّن النار من الماء ـ .

واثنان مركبان من ثلاث بسائط .

ـ يعنى أن الانقلاب يكون حاصلا ، بين جسم وجسم بحيث يفصل هذين الجسمين جسمان آخران ، لا جسم واحد ـ .

وهما :

تكون الأرض من النار .

وعكسه » .

☆ ☆ ☆

هذه هى الصور الممكنة للازدواج بين العناصر الأربعة .

فلننظر إلى أى الصور عرض « الشيخ » ، ولعله لايعرض لجميعها ، إذ فى ذلك طول يخرج عن المنهج الذى سار عليه فى هذا الكتاب .

و إذا عرض للبعض ، وترك البعض ، كان فى البعض المعروض له ، تنبيه على المتروك .

فقوله :

« قد يبرد الإناء بالجمد » .

شروع فى صورة من الصور البسيطة ، أعنى التى ينقلب فيها الجسم إلى الجسم الذى يلاصقه دون أن يكون بينهما فاصل .

تلك هى انقلاب الهواء ماء .

و إثبات ذلك بدليلين :

ا ـ الندى الحادث على الإناء المبرد بالجمد .

والجمد بفتح الجيم ، وسكون الميم ، بوزن فلس ، ماجمد من الماء ، وهو ضد الذوب ، بفتح الذال المشددة ، وسكون الواو .

وهو مصدر سمى به .

والجمد بفتح الجيم والميم ، جمع جامد ، كخادم وخدم .

وجمد الماء أى قام ، وبابه دخل ونصر .

ب ـ السحاب المتولد فى قلل الجبال .

أما الأول : وهو الندى الحادث على الإناء ، فيمكن تصويره بصورتين :

الصورة الأولى ، هى مايظهر من عبارة « الشيخ » ، وعبارة «الطوسى».

و بيانها : أن يؤتى بقطعة من الجمد ، وتوضع تحت إناء ، بحيث لاتكون تلك القطعة من الجمد مائلة للإناء ، وملاصقة لكل أركانه ، بل يكون فى الإناء فراغ ، وتكون بعض أجزائه غير مماسة للجمد .

فتبرد جوانب الإناء ، بتأثير قطعة الجمد فيها ، فيتأثر الهواء الملامس لسطح الإناء من الخارج ، ببرودته ، فيتكاثف ، وتتكوّن نقط مائية تشبه الندى ، على سطح الإناء من الخارج ، وكلما أزلنا الماء المتكون على سطح الإناء ، تكون غيره ، وهكذا :

فهذا الندى المتكون على سطح الإناء من الخارج :

١ ـ إما أن يكون أصله هواء استحال ماء . =

٢ ـ وإما أن يكون أصله قطرات مائية صغيرة ، كانت مبعثرة فى الهواء ، فلما أحست بالبرودة التى على سطح الإناء ، تدافعت إليها ، وتكونت هناك .

٣ ـ وإما أن يكون قطرات مائية صغيرة . انفصلت من الجمد ونفذت من مسام الإناء ، وتراكمت على سطح الإناء .

☆ ☆ ☆

على « الشيخ » أن يثبت بطلان الاحتمالين الثانى والثالث ليثبت له صدق الأول .

وقد ذكر « الطوسى » مايمكن أن يقال فى إبطال الاحتمال الثانى . قال :

« وهذا الاحتمال باطل :

لأن الهواء المطيف بالإناء لا يمكن أن يشتمل على أجزاء كثيرة من الماء ، خصوصاً فى الصيف .

فإن الأجزاء المائية ، إن كانت باقية ، فقد تتصاعد جداً لفرط حرارة هوائية ولا تبقى مجاورة للإناء .

وعلى تقدير بقائها هناك ، يلزم أحد ثلاثة أشياء :

إما نفاد تلك الأجزاء ، إذا تواتر حدوث الندى ، بعد تنحيته عن الإناء مرة بعد أخرى ، فينقطع حصوله على الاناء مع كون الإناء بحاله الأول .

وإما تناقصها ، فيكون حصوله فى كل مرة ، أنقص مما كان قبلها .

وإما تراخى أزمنة حصولها ، فيكون بين كل حصولين زمان أطول مما بين حصولين قبلهما .

وذلك على تقدير أن تجتمع الأجزاء التى تكون فى هواء أبعد ، إليه ، مع أن ذلك بعيد جداً ، لأن تلك الأجزاء الصغيرة ، مع جذب حرارة الهواء إياها ، لا تتمكن من خرق حجم كبير من الهواء . =

= ولـكن الوجود يخالف جميع ذلك ، لأنا نرى حدوث الندى مرة بعد أخرى ، على وتيرة واحدة ، بشرط أن ينحى عن الإناء ماحدث عليه، ويكون الإناء على حاله من التبرد » .

ويعتبر قول « الشيخ » :

« كلما التقطته مد إلى حيث شئت » .

أى كلما التقطت الندى الحاصل على سطح الإناء ، نشأ غيره على مثل حاله من الـكثرة ، مادامت برودة الاناء الناشئة من برودة الجمد بحالها .

تصويرا موجزا لهذا الرد الذى ذكره «الطوسى» ، وشققه ذلك التشقيق .

وقبل أن أذكر وجهة نظر معارضة لهذه الوجهة ، ولمن تـكون ، أعرض عليك بطلان الاحتمال الثالث .

* * *

أما بطلان الاحتمال الثالث القائل . إن هذا الندى الـكائن على سطح الاناء رشح من داخل الاناء حيث يوجد الجمد ، إذ يتحلل منه أجزاء صغيرة ، تنفذ من مسام الاناء ، إلى سطحه الخارج . فقال قال « الطوسى » فى رده :

« والاحتمال الأخير : .

أن يترشح الماء مما فى داخل الإناء ، وهو أيضا باطل لوجوه :

أحدها : أن الندى قد يوجد ، من غير أن يكون فى الإناء ماء ، بل بسبب جمود الجمد الذى لم يتحلل بعد .

والثانى : أن ذلك يقتضى أن لايوجد الندى ، إلا فى موضع الرشح ، لـكن ليس الحـكم بأن لا يوجد إلا فى موضع الرشح ، مطابقا للوجود ، فإنه يوجد فوق ذلك الموضع .

وأشار « الشيخ » إلى هذا الوجه بقوله :

« ولا يكون ليس إلا فى موضع الرشح » .

فدل قوله على أنه لم يمنع وجود الندى عن الرشح ، بل منع اختصاصه بكونه من الرشح ، فإن هذه الصيغة تفيد هذه الفائدة .

والثالث : أن الماء إذا كان حاراً ، وجب أن يوجد الرشح أيضا ، بل ينبغى أن يكون الرشح أكثر ، لأن الحار ألطف ، وأقبل للرشح ، لرقة قوامه .

وليس كذلك .

وأشار الشيخ إلى ذلك بقوله :

« ولا يكون ذلك من الماء الحار ، وهو ألطف وأقبل للرشح » .

ولما تم لـ « الشيخ » بمقتضى هذا البيان بطلان الوجهين الثانى والثالث . تعين الأول .

ولذلك صرح بنتيجة هذا الدليل فقال :

« فهو إذن هواء استحال ماء » .

أى حيث ثبت أن الندى المتكون على سطح الإناء ، لم يكن قطرات صغيرة مبعثرة بين الهواء .

ولم يكن رشحا من داخل الاناء .

تعين أن يكون هواء استحال إلى ماء .

وهو المطلوب .

☆ ☆ ☆

الصورة الثانية لهذا الدليل على ما سيأتيك فى نص كتاب « المعتبر » .

أن يقال : يوضع إناء خال إلا من الهواء ، مسدود الفوهة ، محكم سدها . داخل خمد ، فيلاحظ أن قطرات مائية تتكوّن فوق سطحه الداخلى .

فهذه القطرات المائية لايخلو :

١ ـ إما أن يكون قد تسرب من الثلج الموجود خارج الاناء .

= ب ـ وإما أن يكون هو مجموع القطرات المائية الصغيرة التى كانت منتشرة داخل كمية الهواء الموجودة فى الاناء .

حـ ـ وإما أن يكون هواء استحال ماء .

لايمكن القول بأنها من الثلج الموجود خارج الإناء .

لأنه لو كان هذا الأمر صحيحا ، لوجب أن يتسرب الماء إلى باطن الإناء حين يوضع الإناء داخل المـاء ؛ إذ تسرب الماء فى هذه الحالة ربما يكون أكثر من تسرب الثلج الذى لم يذب منه إلا قليل .

مع أن المشاهد أنه حين يوضع الإناء داخل ماء لا يتكون فى داخله شىء من الماء .

وأيضا قد يكون الإناء من المعدن الذى لا يسمح بمرور شىء أثناءه ، ولا بنفوذ شىء فيه ، كالذهب والزجاج .

مع أنه فى هـذه الحالة أيضا يشاهد تكون القطرات المائية على السطح الداخلى للاناء .

فليست إذن متسربة من خارج الإناء إلى داخله .

وأما القول بأنها تكونت من ماء كان منتشرا داخل الهواء الموجود فى الإناء على هيأة ذر صغير لا يرى ، فلما أحس ببرودة الإناء المتسربة إليـه من برودة الجمد ؛ تجمع على سطح الإناء .

فهو أيضاً غير مسلم ؛ لأنه لايمكن أن يكون فى كمية الهواء الصغيرة المحبوسة داخل الإناء ، كل هذا القدر من الماء ، دون أن يحس به .

وإذا بطل هذان الاحتمالان ، تعين الثالث ، وهو أن هذه القطرات المائية ، هواء استحال ماء .

وهو المطلوب .

وكذلك[1] قد يكون صَحْوٌ فى قُلَلِ الجبال ، فيضرب الصِّرّ هواءها : فيجمدُ سحابا ، لم يَنْسَقْ إليها من موضع آخر ، ولا انعقد عن بخارٍ مُتَصَعِّدٍ : ثم يُرى ذلك السحابُ يهبط ثلجا ، ثم يَضْحَى ، ثم يعود .

---

(١) هـذا هو الدليل الثانى ، وأحد الدليلين اللذين نبهنا عليهما فيما سبق ص٢٥٣ ومفاده :

أنه يشاهد فى قلل الجبال ـ بضم القاف ، وفتح اللام ، جمع قلة ، بضم القاف ، وفتح اللام المشددة ، بمعنى : أعلى الجبل . وقلة كل شىء أعلاه ـ حيث الجو صحو ـ والصحو : ذهاب الغيم ، واليوم صاح . والسماء مصحية بضم الميم ، وسكون الصاد ، وكسر الحاء ، وفتح الياء ، أو صحو ـ فيضرب الصرّ هواءها ـ والصر بكسر الصاد المشددة ، برد يضرب النبات والحرث ـ فيتكوّن سحاب كثيف .

وهذا السحاب لا يمكن أن يكون قد سيق إلى هذه الجهة من جهة أخرى؛ إذ لو كان قادما من جهة أخرى ، لأمكن ملاحظة ذلك ؛ إذ سير السحاب مما يدرك بالحس .

ـ وكلمة «ينسق» بفتح الياء ، وسكون النون وفتح السين ، وسكون القاف من : انساق ينساق . فلما دخل الجزم على المضارع سكنت القاف ، فأصبح هناك ساكنان : القاف وحرف العلة قبلها ، فتخلص من التقاء الساكنين بحذف حرف العلة ، واكتفى بالفتحة قبله دلالة عليه .

ولكن طبعت « ليدن » ضبطت هذه الكلمة ، بضم الياء ، وفتح السين غير مشددة ، وهو ضبط محير وغير مفهوم ـ

ولا يمكن أيضاً أن يكون ، قد تكون من بخار ماء فى هذه الجهة ، =

= ثم علا فى جوف السماء حتى أدركته البرودة فانعقد سحابا ؛ إذ المفروض أن هذا الصحو كان فى قلل الجبال وأعالها ، حيث لا ماء هناك أصلا .

فيكون هذا الماء المنعقد سحابا ، هواء استحال ماء .

وكان فى القدر كفاية لإثبات المدعى ، وهو فساد الهواء ، حتى يتكون منه ماء .

ولكن «الشيخ» تابع الدورة ، فقال :

ويشاهد أن هذا السحاب يهبط ثلجا . ثم إذا تعرض هذا الثلج ، لحرارة الشمس ، ينوب ماء ، ثم يعود .

ولست أدرى ما المراد بالعود فى عبارة «الشيخ» هل يريد أنه يعود الماء هواء . فيكون فى ذلك إتمام للدورة . واستدلال على استحالة الهواء ماء ، والماء هواء ؟!

أم يريد أن الماء يعود بخارا ؟!

إن كان ذلك هو مايريد . فليس فيه إثبات استحالة الماء هواء ؛ إذ لم يدع أحد أن بخار الماء ، هواء .

انظر نص « الطوسى » سابقا ص ٢٤٤ .

ـ وكلمة « يضحى » فى عبارة « الشيخ » مأخوذة من قولهم :

« ضاحية » كل شىء ناحيته البارزة . يقال هم ينزلون «الضواحى» ومكان « ضاح » أى بارز .

و «ضحى» ـ بفتح الضاد ، وكسر الحاء ، وفتح الياء ـ للشمس « ضحاء » بفتح الضاد والحاء . برز لها .

وضحى يضحى ، بوزن سعى يسعى ، ضحاء بفتح الأوليين ، بمعنى الفعل السابق ـ =

= ومما ينبغى ملاحظته أن « الطوسى » يحكى عن « الشيخ » :

« أنه شاهد هذه الحال ـ يعنى تكون السحاب على قلل الجبال ... الخ ـ بجبال طبرستان وطوس وغيرها ـ .

☆ ☆ ☆

بهذا يكون « الشيخ » قد فرغ من الاستدلال على استحالة الهواء ماء .

وقبل أن ننتقل معه إلى إثبات الاستحالة بين عنصرين آخرين: غير الماء والهواء . نبين أن دليلى « الشيخ » هذين قد صادفا طعنا .

ذلك أن « الشيخ أبا البركات البغدادى » فى كتابه « المعتبر » قد ذهب إلى أن الواقع هو الصورة الثانية ، التى تقول بأن الماء الذى فى الإناء ، يجتمع من قطرات مائية كانت مبعثرة فى الهواء .

وأن السحاب المنعقد فى الجو الصاحى ، هو أيضا رذاذ ماء كان فى الهواء فأحس بالبرودة فانعقد سحابا قال ج ٢ ص ١٦٥ :

« فأما أن الماء يستحيل هواء .

والهواء يستحيل ماء .

فلا .

بل إذا سخن الماء ، تتصعد أجزاؤه ، وتتفرق ، وتتبدد رذاذا فى الهواء . فيخفى ويعسر على أبصارنا تمييز قليله ومتفرقه ، عن الهواء .

وأما كثيره ومجتمعه ، فهو الذى يكتنف الهواء ويغلظه ، بعد إشفافه واطفه فيصير سحابا وغيما ؛ ولذلك يعود ، إذا برد ، هابطا ؛ فيقطر مطرا .

لأن صعوده ، كان من ضيق جامع ، إلى سعة مفرقة ـ كما عرفت ـ .

وهبوطه بالعكس : من سعة مفرقة إلى ضيق جامع .

فكلما تفرق فى صعوده ، صغرت أجزاؤه فتبددت رذاذا خفيا . =

= وكلما اتصلت فى نزولها ، اجتمعت أجزاءها كبارا ، فثقلت وهطلت مطرا .

فترى استحالته عن برد إلى حر ، وحركته صاعدا متفرق بالطبع ، وهابطا مجتمعا بالبرد .

فأما تغير جوهره عن كثافة المائية ، إلى رقة الهوائية ؟ فلا .

☆ ☆ ☆

والهواء كذلك يسخن و يبرد ، ويصعد و ينزل ، بتحريك الحرارة والبرودة و يظن الأكثرون : أنه يستحيل ماء ، بالبرد .

قالوا : لأن الكوز الفارغ ؛ إذا دفن فى الثلج ، مع تغطية رأسه ، ومنع مايدخل إليه ؛ إذا ترك زمانا وجد فيه ماء .

ولم يدخل إليه رشح من الجمد ؛ فإن الكوز قد يكون من الأجسام التى لا ترشح ، كالذهب والزجاج .

ولو دخل إليه رشح من الجمد ، لقد كان دخول الماء إليه أسهل ، ولا نجد فيه ذلك ، إذا تركناه فى وسط الماء زمانا ، كما إذا تركناه فى الثلج زمانا .

وكذلك إذا ملىء الكوز ثلجا ـ والتعبير بـ « ملىء » ، غير دقيق ؛ لأنه قدمر بك ص ٢٥١، ٢٥٦ فى عبارة «الشيخ» مايفيد : أن الكوز لم يملأ بالجمد حتى يتثنى له القول : بأنه لو كان الندى المتكون على السطح الخارجى نتيجة الرشح ، لوجب أن لايتكون ذلك الندى . إلا على الجزء من السطح المقابل للجمد ، مع أننا نراه يتكون فى ذلك الجزء من السطح ، وفى غيره من الأجزاء مما لم يكن فى مقابلتها من الداخل جمد ، هـذا هو تصوير « الشيخ » فيما سبق للدليل . وهو تصوير أدق . من ذلك الذى يصوره به « البغدادى » ، إذ أننا حين نفترض الإناء مملوءا ثلجا ، لا يمكن أن ندفع القول بأن الندى على السطح الخارجى للإناء ، كان نتيجة الرشح ، بأن بعض قطرات الندى توجد على =

= أجزاء من السطح . ليس فى مقابلتها شىء من الثلج حتى يرشح .

وإذا لم نستطع أن نقول ذلك ، كنا قد أضعفنا الدليل بهذا التصوير ، إذ تمام الدليل متوقف على هذه النقطة ، ونعود بك إلى إتمام نص « البغدادى » — وجد محيطه يتكاثر برذاذ الماء . وما ذلك لرشح ، وإلا لكان الماء به أولى. فهو فى الحالين لاستحالة الهواء المحيط والمحوى ، ماء .

☆ ☆ ☆

والجو الصافى الراكد الهواء . يتكدر فى زمن قصير . وينعقد سحابا ، ويتسع ، من غير مدد يتصل به من موضع آخر .

بل يبتدئ قليلا ، ثم يتسع اتساع استحالة ، حتى يصير سحابا كثيفا عاما فيقطر مطرا كثيرا .

ولو كان عن بخار صاعد . لرؤى مدده ، فى زمان اتساعه وزيادته .

فماذاك ، إلا لأن البرد أحال ثم أحال ، واتسع فى الاستحالة . حتى عم وكثر وقطر .

وهذه أشياء توجب ظنونا يمسخها الإمعان فى النظر .

☆ ☆ ☆

أما الكوز المدفون فى الثلج . واجتماع الماء فيه ، فلو أنه لاستحالة الهواء ، لوجب أن يتصل المدد فى الزمان . على التشابه فى الزيادة ، حتى يمتلىء .

ولا نراه كذلك ، بل يصير فيه قدر من الماء فى زمان ، ثم لا يزيد مثله ، فى مثل ذلك الزمان . ولا نصفه فى ضعفه ، بل يبقى على حد لا يزيد عليه .

فما ذاك لاستحالة الهواء ماء بالبرد ، وإلا لاتصلت الاستحالة ، حتى يمتلىء .

بل لأجزاء مائية كانت فى الهواء المحصور فى الكوز . فلما بردت نزلت ، واجتمعت فاتصلت . وانفصلت عن الهواء إلى قعر الكوز .

= فلما استصفاها البرد المصفى من الهواء ، بالإحدار ، كما يستصفيها الحر عن الأرضية بالتصعيد . لم يتصل مددها ، وبقى الكمز بعد ذلك فى الثلج ، ما فى فلم يزد مافيه من الماء .

وكذلك يكون الحال ، فيما نرى على سطحه من الأجزاء المائية .

☆ ☆ ☆

وأما الجو وما قيل فيـه ، فلا يلزم أن يكون عن الاستحالة ، بل عن برد عرض لرذاذ مبدد فى موضع من الجو عال ، هبط فاجتمع اجتماعا سحابيا ، مكدرا للهواء ، فلما برد اجتمع ، فقوى برده وفشا ، وامتد إلى أجزاء أخرى ، فبردت واجتمعت ، فاتصلت .

ثم كذلك يرى فى الرذاذ المبدد فى الهواء ، فجمعه .

لا فى الهواء فأحاله .

والدليل على ذلك :

أن السحاب لا يتلاشى فى الجو ، كما يجتمع ، بل يقطر و يتبدد بالرياح وحركة الهواء ، ولو كان باستحالة ، لا تصل مدد المطر والثلج ، لاتصال مدد البرد بالثلج الواقع على الأرض ، فـكان لا يصحو الجو ، إلا بحر حادث ، أو ريح مبددة ، وليس كذلك .

فإن يوم الصحو عن الثلج والمطر . أبرد من يوم المطر .

والهواء الملاصق للثلج النازل على الأرض ، أولى بالبرودة من الذى فى أعالى الجو ، فلم لا يكثف و يصير ماء أو ثلجا ؟!

كما كثف فى الجو حتى قطر ، والهواء الذى عندنا أكثف من هواء الجو وأشد استعدادا للاستحالة بالبرد . =

= فما رأينا إلى آخر نظرنا هذا المستقصى :

هواء استحال ماء .

ولا ماء استحال هواء .

بوجه من الوجوه . ولا أدى إلى ذلك النظر . ولا ثبت بحجة يعتد بها»

☆ ☆ ☆

تلك وجهة نظر « البغدادى » ، وهى كما ترى ضد وجهة نظر « الشيخ »

وقد انبرى « الطوسى » للرد على « البغدادى » قال :

« وقيل على ذلك :

إن كانت برودة الإناء مقتضية لفساد الهواء المحيط بالاناء ، فوجب أن يصير كل ذلك الهواء ماء . ولا محالة يسيل الماء حينئذ ، و يتصل به هواء آخر و يصير أيضا ماء ، إلى أن يجرى الماء جريانا صالحا .

و إذ ليس كذلك ، فعلم أنه حدث من أجزاء مائية قليلة المدد .

وأجيب عنه : بأن جرم الإناء لصلابته ، لا يتكيف بالكيفيات الغريبة سريعا ، وعند التكيف ، تحفظ الكيفية بطيئا .

فإذا ألحت عليه القوة المكيفة . اشتد تكيفه بها ، فوق مايشتد تكيف غيره ؛ ولذلك ربما توجد الأوانى الرصاصية ، المشتملة على المائعات الحارة ، أسخن من تلك المائعات .

فالإناء المذكور لشدة تبرده ، يفسد الهواء المطيف به .

والماء لسرعة تكيفه بالكيفيات الغريبة ، يحيله الهواء المطيف به ظاهره عن برودته الشديدة سريعا .

فلا يفسد الهواء ، مادام على سطح الإناء ماء .

أما إذا تنحى منه ، واتصل الهواء بالسطح ، عاد إلى فساده » .

= تلك وقفة ، مع « الشيخ الرئيس » وهو يقرر : أن الماء يستحيل هواء ، والهواء يستحيل ماء ، ويسند ذلك بالتجربة .

ومع « الشيخ البغدادى » ، وهو ينقض هذه النظرية ، ويقيم على وجهة نظره ، شواهد من التجارب أيضا .

ومع « الطوسى » ، ينتصر لـ « الشيخ الرئيس » ويدعم وجهة نظره .

لعلها طالت ، ولكنا قصدنا إلى هـذا التطويل قصدا ، لنريك أن القدامى من الباحثين فى الطبيعة ، كانوا يفرغون قصارى جهدهم فى البحث والاستقصاء . يريدون — فى صدق — أن يكشفوا عن وجه الطبيعة الحق ، وأن يتعرفوا مكنوناتها ، وأسرارها .

نعم إن وسائلهم إلى هذا التعرف وتجاربهم العلمية التى كانوا يجرونها للوصول إليه ، كانت بدائية ، تتسم بسمة البساطة . ولكنها على كل حال ، كانت عدتهم الوحيدة ؛ فلم يكن لديهم ماهو أكمل منها ، ثم أغضوا عنـه ، زهدا فى البحث الحق ، وقناعة بالحدس والتخمين ، عن العلم واليقين .

فإذا جاء أولئك القدامى — بعد ما عرفت من أمرهم ماعرفت — وركبوا قياسا منطقيا ، مقدماته بعض هذه القضايا الطبيعية التى وصلوا إليها ، بعد كل هـذا العناء ، لتوصلهم تلك المقدمات — المعلومة لهم فيما يرون هم ، وإن كنا نحن نرى الآن ، بعد ما تيسرت لنا وسائل البحث الدقيق ، وأسعفتنا النهضة العلميـة ، بآلات وأدوات ، لم تتيسر لهم ، فجعلتنا لانطمئن إلى كل ما اطمأنوا إليه . ولا نثق بكل ما وثقوا به : أن تلك المقدمات ليست علما —

إلى علم مايجهلون ، كما هو الشأن فى المنطق الذى يلوذ العقل بكنفه ليعصمه من الخطأ ، حين يريد أن يستفيد بوساطة معلوماته القديمة ، علم ما لم يكن يعلم من قبل ، مما له بهذه المعلومات مناسبة : =

= أقول : إذا صنع القدامى هـذا الصنع ، فهل ترضى لنفسك أيها المنصف ، أن تقول مع القائلين : إن القدامى ما كانوا يعرفون منطق المـادة ، وما كانوا يعنون بالكشف عن سر الطبيعة ، ولا كان لهم بذلك السر دراية .

و إنما كانت عنايتهم ، مقصورة على منطق الصورة ، فهم إنما يبحثون عن تحديد أنواع العلاقات والروابط بين المقدمات والنتائج ، على فرض صحة المقدمات لا على صحتها فى نفس الأمر .

هل ترضى لنفسك أيها الباحث ، الذى عرف من شأن القدامى ، ما رويته لك : أن تذهب مع هؤلاء الذاهبين ، اغترارا بظاهر قول القدامى فى تعريف القياس :

« إنه قول مؤلف من قضايا متى سلمت ، لزم عنها لذاتها قول آخر »

ان هذا التعريف ـ كما قلت فى قسم المنطق من الاشارات ص ١٧٧ وما بعدها ، ٢٠٧ ـ يقصد به بيان الجانب الصورى للقياس ، والجانب الصورى ، قالب ، عنايته مقصورة على حسن سبك مايوضع فيه ، دون تغيير جوهر ذلك المسبوك ، فهو إن كان ذهبا ، فسيظل ذهبا ، ولن ينقلب رصاصا ؛ و إن كان رصاصا فسيظل كذلك ، ولن ينقلب ذهبا .

وإنما مهمة صورة القياس ، أن توجد لك بين أجزاء هـذا المادة نوعا من الترابط الوثيق العرى .

وليس تعريف القياس والبحث فى صورته ، هو كل ثروتهم المنطقية .

بل لهم وراء ذلك ، وقبل ذلك ؛ بحث فى مادته ، بحث على بساطته فى نظر المستحدثين ، كان له فى نظرهم شأن وأى شأن .

فلم يكونوا فى بحوثهم العلمية ـ كما يريد أن يفهم بعض الباحثين المعاصرين ـ يحلقون فى جو هذه العبارة :

=

وقد(١) تُخْلَقُ النارُ بالنفاخات ، من غير نار .

= « متى سلمت » .

وأن بحوثهم كلها كانت مدموغة بهذا الطابع ، طابع الافتراض المحض ، دون النزول إلى واقع الأمر .

(١) شروع فى بيان الازدواج الواقع بين عنصرين آخرين هما :

الهواء .

والنار .

قال « الطوسى » :

« أما صيرورة النار هواء ، فظاهر ؛ لأن الشعل المرتفعة ، تضمحل فى الهواء على ما يشاهد ، ولا تبقى لها حرارة محسوسة .

ولذلك لم يذكرها « الشيخ » .

وأما عكسه ... الخ »

وعكسه هو صيرورة الهواء نارا .

واستدل « الشيخ » على ذلك على مايذكر « الطوسى » قائلا :

« وقد تخلق النار بالنفاخات من غير نار ، ويكون ذلك بإلحاح النفخ على الكير . وسد الطرق التى يدخل فيها الهواء الجديد ، كما يشاهد ذلك من يزاوله » .

وقال « صاحب الهدية السعيدية » ص ٨٧ .

« وكذا النار الكائنة فى كور الحدادين ، إذا خمدت تصير هواء .

وأما عكسه : فكما فى كور الحدادين ، إذا سدت منافذ الهواء الجديد ، وألح فى النفخ فى الكير . =

وقد (١) تُحلُّ الأجسامُ الصلبةُ الحجريةُ، مياها سيَّالةً .

يعرف ذلك أصحابُ الحيل .

= والقول بأنه يجوز أن يتسخن الهواء تسخنا شديدا ، يعمل عمل النار ، كما أن السموم تنضج الأبدان وتحرقها ؛ مكابرة تكذبها المشاهدة » .

أما « البغدادى » فهو إن عارض فى استحالة الهواء ماء ، والماء هواء ؛ فلا يعارض فى استحالة النار هواء ، والهواء نارا .

قال جـ ٢ ص ١٦٧ :

« بل رأينا الهواء يستحيل نارا بالاشتعال ، والنار تستحيل هواء بالانطفاء ولا يمكن أن يكون ذلك ، باجتماع أجزاء بعد تفرقها .

ولا بتفرق أجزاء بعد اجتماعها .

كما كان فى الماء والهواء .

فإن الشرارة الواحدة ، تحيل فى الساعة الواحدة بالاشعال ، مايكثر عن أن يقال : إنه لاجتماع أجزاء نارية متفرقة .

ثم البرد ، يجمع أجزاء الماء ويحركها إلى الاتصال .

والحر يفرق الأجزاء النارية ، ويبددها بالانفصال .

فلا تجمع الشرارة إلى نفسها ؛ من الأجزاء ، ماجمعت القطرة إلى نفسها .

بل الأمر بالعكس ، والاحالة أسرع وأكثر ، والحال أشهر وأظهر .

وكذلك فى الانطفاء ... الخ »

(١) هذا هو الازدواج الثالث ، وهو الواقع بين الأرض والماء .

وبدأ بصيرورة الأرض ماء ، فقال : =

كما قد (١) تَجْمُدُ مياهٌ جاريةٌ تُشْرَبُ ، حجارةً صَلْدَةً .

= إن الأجسام الصلبة الحجرية ، قد تنحل وتفسد إلى مياه سيالة .

ثم إن « الشيخ » لم يفعل بإزاء هذه الدعوى ، أكثر من إحالة الأمر إلى أصحاب الحيل .

وقال « صاحب الهدية السعيدية » فى ذلك ص ٨٩ :

« وأما انقلاب الأرض ماء ، فكما يجعل « أصحاب الإكسير » الأجسام الصلبة الحجرية ، مياها : بتغييرها بالإحراق والسحق ملحا أو نوشادرا ؛ ثم إذابتها وتصييرها مياها سيالة .

أو بإلقائها فى المياه الحارة ، وتحليلها بها ، وإدامة الحيلة عليها ، حتى تصير مياها جارية .

وكما يشاهد : أن الأجزاء الأرضية الندية المحترقة ، تصير ملحا ، وتذوب بالماء ، فتصير ماء .

(١) هذا هو الجانب الآخر من جوانب الازدواج بين الأرض والماء .

وقد مر له فى الفقرة السابقة ، استحالة الأرض ماء .

ويريد هنا أن يبين استحالة الماء أرضا .

قال :

ألا ترى : أن المياه الجارية التى يستساغ شربها ، تنقلب حجارة صلدة ؟ ! .

قال « صاحب الهدية السعيدية » ص ٨٩ :

« وأما انقلاب الماء أرضا ، فكما يشاهد فى بعض المياه الجارية : أنها تنعقد بعد خروجها من منابعها ، أحجارا صلبة .

وأيضا أصحاب الحيل الإكسيرية ، يعقدون المياه أحجارا . =

= ولا يتوهم : أن فى المياه التى يتراءى انقلابها أحجارا ، أجزاء أرضية ، تنعقد حجرا ، بعد ماذهب عنها الماء بالتبخر ، أو النضوب .

إذ لو كان كذلك ، كان ماينعقد حجرا ، أقل قليل بالنسبة إلى المياه .

لأن الأجزاء الأرضية فى تلك المياه ، فى غاية القلة ، بحيث لايحس بها .

وليس الأمر كذلك ؛ فإن ماينعقد حجرا ، يكون قريب الحجم ، من حجم الماء الذى يتحجر » .

ويظهر أن صاحب « الهدية السعيدية » ملخص للاشارات وشروحها ، جعل ذلك همه وهدفه . دون أن يستصفى الحق و يستخلصه ويكون له فى الأمر رأى .

أما صاحب « المعتبر » فهو على غير هذا النهج .

ولذا فهو يخالف فى هذا الازدواج الأخير ؛ كما خالف فى الازدواج الأول المدعى حصوله بين الهواء والماء .

ولم يوافق إلا على الازدواج بين النار والهواء .

قال ص ١٦٤ :

« فالأرض تتغير بأن تسخن ، وتبرد ، وتتحرك بالحرارة إلى فوق . وبالبرودة إلى أسفل ، وتخالط الماء والهواء والنار ، و يعرض لها بذلك الاختلاط اتصال وانفصال .

فأما أن تتغير فى الجوهر والقوام . بأن تكون وتفسد . فما لم يظهر لحس ؛ ولم يتضح لعقل ، بنظر ودليل يعول عليه .

ومن قال بذلك ، قال تخمينا وظنا ، واحتج عليه بما لايصدقه الحس . ولا يشيده النظر ؛ لأن أجزاءها الأول لاتتجزأ ، وكثافتها الطبيعية لاتلطف ولا ترق ؛ كما يرق الماء و يلطف ، بعد كثافته التى تكون بالجمود .

ولا يستحيل غير الأرض أرضا : لاالنار ، ولا الهواء ولا الماء . =

= أما النار فلأن الانطفاء يحيلها هواء ، لا أرضا .

والهواء بعيد عن ذلك .

والماء يجمد ثلجا ، ولا يستحيل أرضا .

ومن ظن أنه يستحيل أرضا ، قاس فى ظنه الثلج على جمودها .

وكانت الأرض عنده الباردة اليابسة .

والثلج بارد يابس .

فلم يفرق بين الأرض ، والثلج .

والفرق : هو أن الجمود والكثافة فى الثلج ، تنحل وتلطف ، بتيسير الحرارة ؛ وترطب بعد يبسه .

وليس كذلك الأرض ؛ فإن النار الشديدة لاتذيبها .

وقوم ظنوا ، مع معرفتهم بأن الثلج غير الأرض : أن الماء كما يجمد ثلجا ، يستحكم جموده بقوة البرد ، على طول الزمان ؛ فتثبت فيه الكثافة ، ويصير أرضا .

وغرهم : أنهم رأوا مياها سائلة ، من عيون جارية صافية ، يعدل بها عن سبيل جريها ، إلى موضع تقف فيه فتجمد صخرا جامدا ، يعسر كسره ؛ ولا تذيبه الحرارة .

فظنوا ذلك استحالة من الماء أرضا ، وجعلوه من الكون الذى له ثبات وبقاء .

وما أصابوا فى ظنهم .

وإنما ذلك كالجص الممزوج بالماء ، ويخالفه فى منظره ، ويشتبه لصغر الأجزاء وجريانه بحرارته ، ودفع بعضه بعضا ؛ وهو ممتزج بأرضية غالبة ، لايمهله الجريان ريثما تنحل مائيته المخالطة ، حتى تجف وتجمد . =

فهذه[1] الأربعةُ قابلةٌ للاستحالة : بعضِها إلى بعض .

فلها هيولى مشتركة *

= فإذا وقف تحللات المائية المخالطة بالتبخير ، وبقيت الباقية فيه على مزاجه المستحكم بالأرضية ؛ فانعقد كما ينعقد الجص المبلول ، فلا تذيبه النار ، كما تذيب الثلج ، ولا تحلله بالتبخير كما تحلل الماء . بل تحلل مائيته بالإحراق ، وتعيد أرضيته كلسا ، كغيرها من الأجزاء الأرضية .

ولو أن الأرض تذوب وتتحلل ماء بالحر ، لكانت الصناعة تتولى إذابته عن آخرها ، فلا تترمد ، ولا تتكلس ، وليس كذلك .

بل التصعيد والتحليل ، ينتهى إلى مالا يتصعد ، ولا يرق ، ولا يلطف .

فما وجدنا فيما نعانى بالصناعة والتدبير ، شيئاً من الماء يصير أرضا ، ولا من الأرض مايصير ماء ؛ بل يفارقها الماء ، وتبقى على أرضيتها » .

وقال « البغدادى » أيضا ص ١٦٧ :

« فالعناصر التى نراها تتغير وتستحيل ، من غير كون ولا فساد ؛ هى الأرض والماء » .

(١) هذه هى النتيجة المترتبة على تلك البحوث السابقة على فرض سلامتها وصحتها .

وأما إذا لم تسلم تلك المقدمات ، فلا يمكن الوصول إلى هذه النتيجة .

قال « الطوسى » :

« والسؤال الذى ذكره « الفاضل الشارح » مما اقتضته قريحة بعض أصحابه — لعله يعنى « البغدادى » — : أن هذه التغيرات المشاهدة ، تكون استحالة فى الكيف .

=

= مثـلا : الهواء الذى صار ماء ، استحال فى حرارته إلى البرودة ، فهو هواء فى جوهره ، لـكنه متكيف بكيفية الماء ـ ومع هذا الاحتمال لايثبت الـكون والفساد ـ فليس بشىء .

لأنه يقتضى الإنكار لأمور محسوسة .

وعلى تقـديره ، فيحتمل أن تكون العناصر جميعا ، جسما واحداً متكيفا بهـذه الـكيفيات ، ومع ذلك فبقاء الـكيفية التى استحال إليها العنصر ، مع زوال السبب المقتضى إياها ، دل على حدوث صورة تستحفظها » .

☆ ☆ ☆

ومما هو جدير بالملاحظة هنا ، قول « الإمام الرازى » تعليقا على هذا البحوث :

« ويجب أن يعلم : أن الـكلام فى أمثال هذه الأمور ، اقناعى ضعيف جدا .

ولولا أنى التزمت استخراج الفوائد ، من ألفاظ هذا الـكتاب ، تنبيها للمقلدة على وقوفى من هذا الـكتاب ، على مالم يقف عليـه أحد ، ممن سبقنى ، وأنى ماأقدمت على الاعتراض جزافا .

لما كنت أجوز تضييع زمانى فى مثل هذه الـكلمات » .

إذ فى هذا النص دلالة على أمرين :

أحدهما : عدم موافقة « الرازى » لـ « الشيخ الرئيس » ، كما لم يوافقه « البغدادى » .

وثانيهما : أن « الإمام الرازى » ألف هذا الشرح ، للإشارات على نحو ما ألف « الغزالى » « مقاصد الفلاسفة » :

وليدفع عن نفسـه تهمة أنه يرد على الفلاســفة فى كتبه عن جهالة وبغير علم ، لا حبا فى الإشارات ورغبة فى النفع بها بشرحها وتبسيطها .

إشارة وتنبيـه:

هذه[١] هى أصول الـكون والفساد ، فى عالمنا هذا .

وهى[٢] الأركانُ الأُوَلُ .

وبالحَرِيِّ[٣] أن تتمَّ بها عِدَّةُ ذواتِ الحركة المستقيمة .

---

(١) تقدمت بنا ص ٢٥٠ الصور الاثنتا عشرة ، الناشئة من كون العناصر الأربعة وفسادها ، فلا جرم أن قال هنا إنها أصول الـكون والفساد فى عالمنـا هذا ، أى عالم الـكون والفساد .

(٢) وكما أن هذه العناصر الأربعة ، هى المادة الأساسية التى يعتورها الـكون والفساد ، هى كذلك المادة الأساسية ، لنشوء الأجسام منها .

و إنما قيدها بـ«الأول» لأن هناك أركانا أخرى سواها تتكون منها الأجسام كالأعضاء بالنسبة لجسد الإنسان ، ولـكن هذه الأعضاء ليست المادة الأساسية الأولى ، بل هى نفسها مكونة عن أشـياء أسبق منها تعتبر أصولا لها . فاحترز بهذا القيد عن الأركان التى ليست بأول .

(٣) مر بنا ص ٢١٩ أن مايتكون و يفسد يتحرك حركة مستقيمة .

وهذه العناصر الاربعة على مارأينا ص ٢٧٢ تتكون وتفسـد ، فهى إذن تتحرك حركة مستقيمة .

و بما أن ذوات الحركة المستقيمة ، إما :

خفيفة .

وإما ثقيلة .

وكل منهما :

إما مطلق .

حين يُوجدُ خفيفٌ مطلقٌ ، ينحو نحو جهة فوق : كالنار .

وثقيلٌ مطلقٌ : كالأرض .

وخفيفٌ ليس بمطلق : كالهواء .

وثقيلٌ ليس بمطلق : كالماء .

وأنت(١) إذا تَعَقَّبْتَ جميع الأجسام التى عندنا ، وجدتَها مُنتسبة بحسب الغلبة ، إلى واحدة من هذه التى عددنا *

= وإما ليس بمطلق .

فإذن الأقسام أربعة .

فالمتحرك حركة خفيفة مطلقة : النار فإنها تطفو فوق العناصر كلها .

والمتحرك حركة خفيفة لامطلقة ، الهواء ، فإنه يرسب فى النار ، ويطفو على الماء .

والمتحرك حركة ثقيلة مطلقة : الأرض ، لأنها تطلب مركز العالم .

والمتحرك حركة ثقيلة لامطلقة : الماء ، لأنه يطفو على الأرض ، ويرسب فى الهواء .

(١) فيه دلالة على أن الأجسام المركبة تتركب من هذه العناصر ، يعنى أنها لاتخرج عنها ، لأنه لابد من اجتماعها جميعا فى كل جسم .

ودلالة أيضا على أنها تنحل إليها .

ومعنى هذه الفقرة : أن الأجسام تتكون من هذه العناصر ، ولكن بعضها يكون قليلا . فلا يدرك . والبعض يكون كثيرا فيدرك ، وينسب الجسم غالبا إلى هذا العنصر الغالب ، فمثلا الماء ، لايخلو من وجود عناصر أخرى فيه كالتراب =

= والهواء . ولـكن لقلة هذين الجزأين ، لايظهران . فيقال : إن هذا الجسم ماء؛مع أن فيه مع الماء أشياءأخرى ، كما يقول أصحاب الـكمون .

ويقول « الطوسى » :

« فى هذه الفقرة ، تعريض بأن المركب من الأجزاء المتساوية منها ، غير موجود » .

ودعوى :

أن الهواء يميل بطبعه إلى فوق ، ميلا غير مطلق .

وأن النار تميل بطبعها إلى فوق ، ميلا مطلقا .

وأن الماء يميل بطبعه إلى تحت ميلا غير مطلق .

وأن الأرض تميل بطبعها إلى تحت ، ميلا مطلقا .

لم تصادف قبولا لدى « الإمام » واعترض عليها .

وقد حكى « الطوسى » اعتراضه ، ودفعه ، قال :

« وتشكك « الفاضل الشارح » فى ميل الهواء :

بعدم الإحساس . والتمثيل بأن الحجر إذا وضعنا يدنا تحته ، أحسسنا بثقله .

ليس بقوى .

لأن الحجر جزء مفصول من كل الأرض ، فالميل فيه موجود بالفعل .

والهواء متصل بكله ، فالميل فيه ليس إلا بالقوة .

أما المفصول منه ، كما يكون فى الزق المنفوخ تحت الماء ، فيخرج ميـله إلى الفعل ، ويحس به .

واستبعاده أيضا لبقاء الأجزاء النارية فى بدن الإنسان ، مع كونها مغمورة فى الأجزاء الأرضية والمائية ؛ ليس بقـوى ؛ لأنه بالنظر إلى مايحفظه ، ليس ببعيد ، على ماسيأتى .

=

تنبيـه :

هذه[1] يُخلق منها ما يُخلق، بأمزجة تقع فيها ، على نسب مختلفة ، مُعَدَّةً نحو خِلَقٍ مختلفة ، بحسب المعدنيات والنبات والحيوان ؛ أجناسها وأنواعها .

= وإنكاره وجود النار فى المركبات ؛ بأنها لاتنزل عن الأثير ، إلا بالقسر ، ولا قاسر هناك .

ولاتتكون عن غيرها ؛ لأن استعداد الجزء المخلوط بغير النار ، لقبول النارية ، اضعف من استعداده لقبول غيرها .

أيضا ليس على مايجب ؛ لأن المعـد ، كإسخان الشمس وغيرها ، إذا صار غالبا على سائر الأجزاء ، يصير الاستعداد لقبول النارية أقوى » .

(١) يريد أن يبين كيف تتولد المركبات من الأصول الأربعة .

والمركبات أنواع ثلاثة :

ذو صورة لانفس له ، ويسمى معدنا .

وذو صورة هى نفس غاذية ، ونامية ، ومولدة المثل ، لاحس ولا حركة إرادية له ، ويسمى نباتا .

وذو صورة : هى نفس غاذية ، ونامية ، ومولدة المثل ، وحساسة ، ومتحركة بالارادة ؛ ويسمى حيوانا .

والاشارة فى قول « الشيخ » :

« هذه يخلق ... الخ » .

إلى العناصر التى مر حصرها فى أربعة .

والذى يخلق منها هو المركبات ، التى تسمى بالمواليد الثلاثة : المعدن ، =

= والنبات ، والحيوان .

وقوله :

« بأمزجة تقع فيها على نسب مختلفة » .

بيان لكيفية خلق المركبات .

أى تخلق المركبات ، من العناصر ، بوساطة مزاج ـ أى كيفية خاصة على ماسيأتى شرحه بعد ـ يقع فى تلك العناصر ، على نسب مختلفة : من الحرارة والبرودة ؛ واليبوسة والميوعة ، بحسب اختلاف أجزاء العناصر ، قلة وكثرة وما شاكل ذلك .

وقوله :

« معدة نحو خلق مختلفة : بحسب المعدنيات ، والنبات والحيوان ، أجناسها وأنواعها » .

معناه : أن تلك العناصر ، بعد أن تحصل فيها الكيفية المخصوصة التى تسمى المزاج ، على حسب مقادير الأجزاء التى تجمعت من العناصر المختلفة . تصبح مستعدة لأن تحل فيها الصورة النوعية الخاصة ، التى تتناسب مع المزاج الخاص الذى حدث .

فالمراد بـ « الخلق المختلفة » هى الصور النوعية .

ثم فسر « الشيخ » الجسم الجديد الذى نشأ :

عن تجمع الأجزاء المختلفة من العناصر المختلفة .

وعن حصول الكيفية الخاصة ، المسماة بالمزاج ، والناشئة عن اجتماع تلك الأجزاء .

وعن حصول الصور النوعية ، التى يقتضيها المزاج الخاص ، الذى اقتضاه الكمية المخصوصة من العناصر المختلفة .

وهذه الصور النوعية ، هى التى عبر عنها «الشيخ» بـ « الخلق المختلفة » =

ولكل[1] واحد من هذه صورةٌ مقومةٌ ، منها تنبعث كيفياته المحسوسة.

= أقول : فسر « الشيخ » الجسم الناشىء عن كل ذلك بأنه :

إما المعدن .

وإما النبات .

وإما الحيوان .

وأجناس وأنواع ذلك .

(١) سبق لـ « الشيخ » أن تحدث عن :

ا — العناصر باعتبارها الأصل الذى تنشأ منه المركبات .

ب — والمركبات التى هى المواليد الثلاثة ، المعدن والنبات والحيوان وأجناسها وأنواعها .

فإلى أى هذين القسمين ـ العناصر ، والمركبات ـ يشير بقوله :

« ولكل واحد من هذه صورة مقومة ـ وفى نسخة « ولكل واحدة من هذه ... الخ » .

قال « الرازى » بهذا الصدد :

« وأما قوله : ولكل واحد من هذه ، صورة مقومة ، هى مبدأ كيفياته المحسوسة .

فالصورة النارية : غير الحرارة واليبوسة .

والصورة المائية : غير البرودة والرطوبة » .

وهو صريح فى أنه يفهم من عبارة «الشيخ » : أن الاشارة راجعة للعناصر، لا المركبات . =

كما أن عبارة « الشيخ » هى أيضا صريحة فى ذلك .

فيكون الحديث إذن عن الصورة النوعية للعناصر ، وقد سبق له أن أثبت الصورة النوعية ص ٦٠ .

فما الداعى له إلى الحديث عنها مرة أخرى ؟!

قال « الطوسى » فى الجواب عن ذلك :

« يريد أن يفرق :

بين الصور ، التى هى الكمالات الأولى .

و بين الكيفيات التى هى الكمالات الثانية .

و إنما احتاج إلى ذلك لكون الأمزجة من الكمالات الثانية ، الصادرة عن الكمالات الأولى .

فقال : ولكل واحد من هذه ، صورة مقومة : أى صورة نوعية ، يصير ذلك الواحد بها هو هو ؛ على ما بين فى النمط الأول ص ٥٢ ، منها تنبعث كيفياته المحسوسة » .

فالداعى إلى العودة للكلام على الصورة النوعية . فى نظر « الطوسى » هو التفرقة بينها من حيث إنها مقومة للنوع . وبين الكيفيات الخارجة عن حقيقة النوع .

لكن « الطوسى » يدعى أنه قد مر فى النمط الأول إثبات أن الصورة النوعية من المقومات .

ولكن الذى مرّ فى النمط الأول : أن الصورة الجسمية هى التى تكون من المقومات .

وكل الذى ذكره « الشيخ » فى الصورة النوعية هو قوله ص ٦٠ : =

وربما[1] تبدَّلت الكيفيةُ وانحفظت الصورةُ :

مثل ما يعرض للماء أن يَسْخُن ، أوأن يختلف عليه الجمودُ والميَعَانُ ؛ ومائيتُه محفوظةٌ .

= « والهيولى :

قد لا تخلو أيضا عن صور أخرى .

وكيف !! ولا بد من أن تكون إما مع صورة توجب قبول الانفكاك والالتئام والتشكل : بسهولة ، أو بعسر .

أو مع صورة توجب امتناع قبول تلك .

وكل ذلك غير الجرمية .

وكذلك لابد له من استحقاق مكان خاص ، أو وضع خاص ، متعينين .

وكل ذلك غير مقتضى الجرمية العامة ، المشترك فيها » .

وهذا لايوجب كون الصورة النوعية جزءاً من حقيقة الجسم .

فهل « الطوسى » يريد أن يفهم أنها مقومة لنوع الجسم ، لا لمطلق الجسم ، حتى يستطاع فهم كلام «الشيخ» هنا ، واعتباره الصورة النوعية مقومة للجسم ؟!

(١) استدلال من «الشيخ» على ما ذهب إليه من مباينة الصورة النوعية الداخلة فى قوام الحقيقة .

للكيفيات المحسوسة .

ذلك : أن الكيفية تتبدل فيسخن الماء ، وتزول برودته . أو يجمد بعد أن كان مائعا . =

وتلك [١] الصورةُ مع أنها محفوظةٌ ؛ فإنها ثابتةٌ لا تَشتدُّ ولا تضعف ، والكيفياتُ المنبعثةُ عنها بالخلاف .

وتلك [٢] الصورُ مقوماتٌ للهيولى ـ على ما علمت ـ ، والكيفياتُ

= أو العكس .

مع بقاء صورته النوعية ، التى هى المائية ، كما هى .

فدل ذلك على مباينة المائية ، التى هى الصورة النوعية للحرارة والبرودة ، والجمود والميعان .

والمتبدل غير الثابت .

(١) دليل ثان على مباينة الصورة النوعية ، للكيفيات المحسوسة .

ومفاده :

أن الصورة ، مع أنها محفوظة ؛ فإنها ثابتة لا تشتد ولا تضعف .

والكيفيات المنبعثة عنها بخلاف ذلك .

فمثلا : لا يكون الإنسان أشد إنسانية من آخر . وجاز أن يكون أشد حرارة منه .

(٢) دليل ثالث على مباينة الصورة النوعية ، للكيفيات المحسوسة .

ومفاده :

أن الصور النوعية مقومات للهيولى على ماعلمت ـ أنظر ما مرّ ص٥٢، ٦٠

هل تجده فيما هناك اعتبر الصورة الجسمية هى الجزء الأخير المقوم للهيولى! أم الصورة النوعية ـ .

والكيفيات أعراض . والأعراض كائنة ما كانت لواحق وتوابع .

فلذلك لا تعد الصور من الأعراض .

أعراضٌ ، والأعراضُ ، كائنةً ما كانت ، نواحقُ ؛ فلذلك لا تُعَدُّ الصورُ من الأعراض .

وأيضا [١] : فإن حركاتِها بالطبع ، وسكوناتِها بالطبع ، مُنْبَعِثَة عن تلك القوى الطبيعية الخفية .

وإذا امتزجت [٢] لم تَفْسُدْ قواها ، وإلا فلا مزاج . .

---

(١) سبق لـ « الشيخ » أن قرّر ص١٥٩ :

أن الطبيعة هى مبدأ أول للحركات ، والسكونات التى تكون بالطبع .

وقرر هنا فى هذه الإشارة :

أن الكيفيات الشديدة والضعيفة التى يكون الاشتداد والضعف فيها أحد أنواع الحركات ، منبعثة عن الصور النوعية .

فأراد أن ينبه فى هذه الفقرة :

إلى أن الصورة النوعية التى تنبعث عنها الكيفيات .

والطبيعة التى هى مبدأ الحركات والسكونات .

شىء واحد بالذات مختلف بالاعتبار .

فهو باعتبار كونه مبدأ للحركات والسكونات ، يسمى طبيعة .

وباعتبار كونه مقوما للهيولى ، يسمى صورة .

وباعتبار كونه مبدأ للتأثير فى الغير ، يسمى قوة .

(٢) قال « الطوسى » فى شرح هذه الفقرة :

« قال « الشيخ » فى « الشفاء » :

لكن قوما قد اخترعوا فى قرب زماننا مذهبا غريبا . وقالوا :

إن البسائط إذا امتزجت ، وانفعل بعضها عن بعض ، تأدى ذلك بها : =

بل[1] استحالتْ فى كيفياتها المتضادة ، المنبعثةِ عن قواها ، مُتفاعلةً فيها ، حتى تَكْتسىَ كيفيةً متوسطة ، توسطًاما ، فى حدٍّ ما مُتشابه فى أجزائها .

وهى المزاج . *

= إلى أن تخلع صورها ، فلا تكون لواحد منها صورته الخاصة ، ولبست حينئذ صورة واحدة :

فتصير لها هيولى واحدة ، وصورة واحدة :

فمنهم من جعل تلك الصورة أمرا متوسطا بين صورها .

ومنهم من جعلها صورة أخرى من النوعيات .

فقوله ههنا :

« لم تفسد قواها » .

إشارة : إلى إبطال ذلك المذهب ، والحجة عليه ، بأنه لا مزاج حينئذ ، بل هو فساد ، وكون .

لأن المزاج : إنما يكون عند بقاء الممتزجات بأعيانها » .

(١) أى أن العناصر إذا امتزجت ، لم تفسد قواها ، ولكن تستحيل كيفياتها المتضادة كالحرارة والبرودة ، والرطوبة واليبوسة ، إلى أمر وسط بين كل أولئك ، فيكون باردا بالقياس إلى الحار ، وحارا بالقياس إلى البارد ، و يابسا بالقياس إلى الرطب ، ورطبا بالقياس إلى اليابس .

وتلك الكيفيات المتضادة ، هى المنبعثة عن القوى التى تحدثنا عنها قريبا ص٢٨٣ وقلنا:

إنها قوة باعتبار .

وصورة نوعية باعتبار آخر . =

= وطبيعة باعتبار ثالث .

وهذه الكيفية المتوسطة بين الكيفيات المختلفة لأجزاء المركب يكون توسطها توسطا نسبيا ، على معنى أنها تتأثر بمجموعة الأجزاء .

فمثلا لو كان هناك عشرة أجزاء باردة ، وثلاثة حارة ، كانت الكيفية الحادثة ، آخذة من الحار والبارد ، بما يساوى نسبة العشرة إلى الثلاثة ، فتكون إلى الحرارة أقرب منها إلى البرودة بمقدار زيادة العشرة عن الثلاثة .

وهذا معنى قول « الشيخ » .

« توسطا ما » .

وهذه الكيفية الحادثة المنفعلة عن كيفيات الأجزاء قبل أن تتفاعل ، تتوزع على الأجزاء المكونة لهذا المركب .

فيكون نصيب كل جزء من هذه الكيفية واحدا .

فمثلا حين يختلط نار وماء ، كما فى جسم الإنسان .

ينشأ عن اجتماعهما كيفية هى وسط بين حرارة النار ، وبرودة الماء ، وهذه الكيفية ، توزع على النار والماء معا ، فيكون نصيب الماء من هذه الكيفية مثل نصيب النار : أعنى أن درجة حرارة النار حين تقاس بمقياس درجات الحرارة تكون هى نفس درجة حرارة الماء .

وكذلك يقال فى الرطوبة واليبوسة ، حين يختلط رطب بيابس .

فيتنازل اليابس عن شىء من يبوسته إلى الرطب

ويتنازل الرطب عن شىء من رطوبته إلى اليابس .

ويكون ذلك التنازل ، متأثراً بالكمية المقدارية ، للرطب واليابس .

فبعد هذا تصبح الكيفية التى يتمتع بها الجسم اليابس فى أصله هى نفس الكيفية التى يتمتع بها الجسم الرطب فى أصله . =

وهم وتنبيـه :

ولعلك [1] تقولُ : لا استحالةَ فى الكَيفِ أيضا ، ولا فى الصورة .

ولم يَسْخُن الماءُ فى جوهره ؛ بل فَشَتْ فيه أجزاءٌ نارية داخلته .

ولامايظن أنه برد ؛ بل فشت فيه أجزاء جَمْدِيَّةٌ مثلا .

فإن قلت : ذلك ؛ فاعتبر حالَ المحكوكِ ، والمُخَلْخَل ، والمَخْضَخَض ، حين يُحْمَى ، من غير وصولِ ناريةٍ غريبة إليه .

وهذه الكيفية المتوسطة هى ماتسمى بـ « المزاج » .

وقدعرف « صاحب الهدية السعيدية » فى ص٩٤ « المزاج» ، فقال :

« هذه البسائط ، إذا اجتمعت ، وتماست ، وتفاعلت : بعضها فى بعض ، بكيفياتها المتضادة ، وكسرت صورة كل منها كيفية الآخر ، تحصل كيفية متوسطة توسطا ما ، بين الكيفيات المتضادة ، متشابهة فى أجزاء المركب .

وتلك الكيفية المتوسطة هى المزاج » .

(١) مر بنا ص٢٨٤ معنى المزاج ، وأنه قائم على أساسين .

أحدهما :

أن العناصر ذوات الكيفيات المختلفة ، تتبادل هذه الكيفيات ، فالحار يعطى البارد من حرارته ، والبارد يعطى الحار من برودته . واليابس يعطى الرطب من يبسه . والرطب يعطى اليابس من رطوبته .

وثانيهما :

أن النار المختلطة بباقى العناصر ، على سطح الأرض ، ليست هابطةً من مكانها المصاقب لمقعر فلك القمر ؛ إذ هى تقتضى بطبعها المقام هناك على ماسبق ص٢٧٥ ولاتنزل إلى أدنى إلى بقاسر يقسرها على النزول ، ولا قاسر هناك . =

واعتبر حالَ المسخَّن فى مُسْتَحْصِفٍ ، وفى مُتَخَلخِل ، هل يمنع الأستحصافُ نفوذَ ما يسخِّن بالفُشُوِّ فيه ، على نسبة قوامه ؟!! .

وهل الامتلاء من مَصْمومٍ مَفْدُوم ، يمنع البلاغَ فى التسخُّن ، بمنع الفشوِّ إذا كان لا يخرج منه شىء يعتد به ، حتى يَخْلُفَ مكانَه فاشٍ يُعْتَدُّ به ؟! .

إذن هذه النار الكائنة على سطح الأرض ، تكونت عن عناصر أخرى فسدت إليها .

يتخلص أساس المزاج فى هذين الأمرين :

١ — تبادل الكيفيات .

٢ — تكون النار عن عناصر أخرى فسدت إليها .

وقد ورد على كل منهما اعتراض ، فأراد الشيخ أن يدفعه .

وهو فى هذا الفصل يحكى لنا أحد هذين الاعتراضين ، والجواب عنه .

قال على لسان المعترض :

إنك يا « بن سينا » وأنت تتحدث عن المزاج قلت :

إن العناصر حين تختلط يحتفظ كل واحد منها بصورته ، وكل ماهنالك أن يتنازل كل واحد عن نصيب من كيفيته ، ليأخذ نظيره من كيفيات الآخرين وذلك حيث تقول :

« وإذا امتزجت لم تفسد قواها ، وإلا فلا مزاج .

بل استحالت فى كيفياتها المتضادة ، المنبعثة عن قواها ، متفاعلة فيها ، حتى تكتسى كيفية متوسطة ، توسطا ما ، فى حد ما ، متشابه فى أجزائها » .

وأنا أزيد على قولك : إنه لا استحالة فى الصورة ؛ أنه لا استحالة فى الكيف أيضا =

واعتبر حال القماقم الصياحة !!! .

وانظرْ ما بالُ الجَمْدِ يبرِّد ما فوقه ؟! . والباردُ من أجزائه ، لا يصعدَ لثِقَله *

وكل ماهنالك أن الماء حين يسخن ، لم يكن ذلك نتيجة لتنازله عن نصيب من كيفيته التى هى البرودة ، ليأخذ بدله نصيبا من كيفية النار التى هى السخونة . بل هو نتيجة لأجزاء نارية داخلت الماء وانتشرت فى ثناياه ، فالحرارة التى يحس بها المرء ، حين يخالط الماء ، ليست كيفا تكيف به الماء ، بل هو لايزال بكيفيته الخاصة به و إنما هى كيف الأجزاء النارية الصغيرة المنبثة فى ثنايا الماء .

فالحرارة التى يحسها المرء ، هى حرارة هذه الأجزاء ، لاحرارة قائمة بالماء .

وأيضا الماء حين يبرد ، لم يكن ذلك نتيجة لتنازله عن نصيب من كيفيته الخاصة به ليأخذ بدله نصيبا من كيفية الجمد الخاصة به .

بل هو نتيجة لأجزاء جمدية داخلت الماء وانتشرت فى ثناياه ؛ فالبرودة الشديدة التى يحسها المرء حين يخالط الماء ، ليست كيفا تكيف به الماء ، بل هو لايزال بكيفيته الخاصة به ، و إنما هى كيفية الأجزاء الجمدية الصغيرة المنبثة فى ثنايا الماء .

فالبرودة الشديدة التى يحسها المرء ، هى برودة هذه الأجزاء ، لابرودة قائمة بالماء .

هذا هو الاعتراض .

* * *

أما الجواب عنه فبجملة أمور :

= الأول :

أنك تستطيع : أن تحك شيئاً يابسا بمثله ، كخشبتين ؛ فإن المحكومة منهما تحمى ـ يقال حميت الحديدة تحمى ، من باب تعب ـ بل تحرق . من غير وصول نار إليها من خارج .

فلا بد أن تكون هذه الحرارة ، قائمة بالخشبة نفسها لا بأجزاء نارية اختلطت بها ؛ إذ لم يطرأ عليها شيء من خارج .

كذلك لابد أن تكون النار التى حدثت قد تكوّنت عن عنصر فسد .

وتستطيع : أن تجعل من غليظ القوام رقيقا ، بالتخلخل ، كهواء الكير ؛ بإلحاح النفخ عليه ، ومنع الهواء الحار من الدخول إليه ، فإنه يتسخن لا محالة .

والسخونة تستلزم التخلخل .

فلا بد أن تكون هذه الحرارة ، قائمة بالهواء نفسه ، لا بأجزاء نارية اختلطت به ؛ إذ لم يطرأ عليه شيء من خارج .

كذلك لابد أن تكون النار ـ إن حصل من شدة الحركة نار ـ قد تكوّنت عن عنصر فسد .

وتستطيع : أن تخضخض الجسم الرطب كالماء ونحوه ؛ بأن تحركه تحريكا شديدا ؛ فإنه يسخن .

فهذه الحرارة التى حدثت له ، لابد أن تكون قائمة بالماء نفسه ، لا بأجزاء نارية اختلطت به ؛ إذ لم يطرأ عليه شيء من خارج . =

= كذلك لابد أن تكون النار ـ إن حصل من شدة الحضخضة نار ـ قد تكوّنت من عنصر فسد .

الثانى :

أنك تستطيع أن تأتى بماء مثلا ، وتضعه فى إناء مستحصف ـ أى مستحكم لاينفذ إليه شىء ، ولا يخرج منه شىء كالنحاس . يقال : استحصف الشىء ، إذا استحكم ـ .

وتستطيع أن تأتى بماء فى مثل درجة الأول من الحرارة أو البرودة، وتضعه فى إناء متخلخل كالخزف ـ أى غير متضام ، أى تتخلله فرج ومنافذ ـ .

وتستطيع أن تجعل الإناءين معا ، على نار بحيث يكون المسلط على كل واحد منهما من الحرارة ، كالمسلط الآخر .

فلو كان الأمر كما يقول المعترض ، من أن الحرارة فى الأجسام، نتيجة لأجزاء نارية تنبث فى ثناياها ؛ لكان الإناء المخلخل ، يسمح بدخول أجزاء نارية أكثر مما يسمح به الجسم المستحصف .

وهذا يقتضى أن يكون الماء فى الإناء المستحصف أقل حرارة ؛ من الماء فى الإناء المخلخل .

مع أن الأمر ليس كذلك .

فهذا دليل على فساد نظرية المعترض .

الثالث :

وتستطيع أن تأتى بإناء مستحصف ، وتضع فيه ماء ، وتحكم إغلاقه بصمام وفدام .

ـ فقوله : « مصموم » مأخوذ من صمام الإناء ، بمعنى سداده . =

= وقوله : « مفدوم » مأخوذ ، من الفدام بكسر الفاء ، وهو ما يوضع فى فم الإبريق ، و « الفدام »، بفتح الفاء ، وفتح وتشديد الدال، مثله. ومنه رجل « فدم » بفتح الفاء وسكون الدال أى عىٌّ ثقيل ، بين الفدامة والفدومة ـ

وتضعه على النار ، فستجد الماء يسخن سخونة بالغة .

ولو أن نظرية المعترض صحيحة ، لوجب أن لا يسخن الماء سخونة بالغة ، إلا إذا خرج من المـاء بقدر مايدخل من الحرارة ، ضرورة امتناع تداخل الأجسام :

ولـكنا نرى الماء يسخن سخونة بالغة ، ولا يمكن أن يقال : خرج من الماء بمقدار ما دخل من الحرارة ؛ إذ الصمام والفدام ، مانعان من ذلك .

الرابع :

أنك تستطيع أن تأتى بالقماقم .

ـ قال فى القاموس :

القمقم ، كهدهد : الجرَّة ، وآنية . معرَّب كمكم بوزن هدهد ـ

وتملأها ماء ، وتسدها سداً محكما ، وتضعها على نار قوية .

فإنها تنشق ، بعد صيرورة أكثر مائها نارا ، وتصيح صيحة عظيمة .

فحدوث السخونة والنار داخلها ، مع امتناع دخول النار فيهـا ، وخروج الماء ، منها دليل :

على الاستحالة .

والـكون معا .

وهم وتنبيـه :

أو لعلك تقول[1] : إن النارية ، كامنة يبرزُها الحكُّ والخَضْخَضَةُ من غير تَوَلُّدِ سُخُونةٍ ولا نارية .

فهل يسعكَ : أن تصدق بوجود جميع النارية المُنْفَصِلةِ عن خَشب الغضا، فيه ؛ مُخَلِّفَةً لبقيةٍ منها فاشيةٍ فى ظاهر الجمر وباطنه ؟! .

وتحس فاشيةً فى جميعِ جرمِ الزجاجِ الذائب عند استشفاف البصر .

= الخامس :

أنك تستطيع أن تضع شيئا فوق الجمد ، فيبرد ذلك الشيء ، مع أن الثلج لا يصعد إلى أعلى ، إلا بقاسر ، والمفروض أنه لا قاسر هناك .

فلو كانت نظرية المعترض صحيحة ، لوجب أن لا يبرد الشيء الذى فوق الثلج إذ كيف يتأتى فى هذه الحال ، أن تصعد أجزاء الجمد ، لتختلط بالجسم فوقها؟!

فاذن برودة الجسم الذى فوق الجمد ، نتيجة لاستحالة كيفيته .

(١) لعلك تذكر ما سبق لنا ص٢٨٧ من أن القول بالمزاج ، المقتضى :

١ ـ للاستحالة فى الكيفيات .

٢ ـ والكون .

قد ورد عليه اعتراضان :

أحدهما : خاص بمسألة الاستحالة فى الكيفيات .

وقد رواه « الشيخ » ورد عليه ص٢٨٦ ومابعدها .

وثانيهما : خاص بمسألة الكون .

وهنا موضع حكايته ، والرد عليه . =

فلو لم يكن فى الخشب من النارية ، إلا الباقى فيه عند التجمُّر ؛ لـكان لا يسعك : أن تصدق ، بكُمونه كمونا ؛ لا يبرزه رَضٌّ ، ولا سَحْقٌ ؛ ولا يلحقُه لَمْسٌ ولا نظر .

= أما حكايته ـ فهى :

إن النارية ـ مثلا ـ كامنة فى الأجسام ، يبرزها الحك والخضخضة ، فهى لم تتكوّن عن عنصر آخر فسد ، لبست صورة النارية هيولاه .

وأما الرد عليه فبأمرين :

أحدهما :

أن النار المشتعلة فى خشب ـ الغضا ـ والغضا شجر قوى النار شديدها ، يضرب به المثل ، فيقال : أحر من جمر الغضا ـ :

منها ما ينفصل لهبا ، يتلاشى فى الهواء .

ومنها ما يتبقى فى الجمر ، باديا على ظاهره ، ومستترا فى باطنه .

فهل يعقل أن هذه النار كلها كامنة فى خشب الغضا ، دون أن يحس بها ، ودون أن تحرقه من تلقاء نفسها ، غير منتظرة من يشعلها فيه ؟!

إن المقدار الذى يتبقى فى الجمر ، بصرف النظر عن المقدار الذى يتلاشى فى الهواء لهبا ، لو كان هو وحده ، كامنا فى داخل الخشب ـ كما يقول المعترض ـ لـكان كافيا فى إحراق الخشب ، أو على الأقل ، كان يحس بحرارته حين يلمس الإنسان الخشب .

أو كان يدرك بالبصر حين ينظر إليه ؛ إذ هذه الحمرة اللامعة التى تدرك فى الجمر ، لابد أن يظهر أثر لونها هذا فى الخشب . =

فكيف!! ولو كان هناك كمونٌ وبروزٌ، لكان أكثرُ الكامنِ بَرَزَ وفارق.

ثم الكلام بعد هذا طويل * .

= أو كان حين يسحق الخشب، أو يرض - والرض: الدق الجريش، وبابه « رد » فهو رضيض ومرضوض -

يظهر أثر هذه النار القوية الكامنة؛ إذ بالرض والسحق، تستبعد الطبقة أو الطبقات التى عساها تكون حائلة بين النار، وبين الإحساس بها.

وما دام لم يحصل شيء من ذلك فهو دليل على عدم كمون هذه الكمية القوية من النار، داخل الخشب.

وإذا كان الجزء الذى يكون فى الجمر وحده، يكفى لإحداث الآثار التى سبق بيانها؛ فما بالك، إذا قيل: إن فيه سوى هذا القدار الذى فى الجمر، القدار الذى ينفصل لهبا ويتلاشى فى الهواء.

لاشك أن هذه الآثار المشار إليها، كان يجب أن تظهر بصورة أوضح وأظهر.

وما دام لم يظهر شيء من هذه الآثار، فهو دليل على عدم كمون النار فى الفضاء أو فى غيره.

الثانى:

أن النار الفاشية فى الزجاج الذائب، لو كانت قبل ذلك موجودة فى الزجاج، لكانت مبصرة.

كما هى بعد البروز مبصرة؛ إذ هو شفاف، لا يمنع البصر عن النفوذ فيه والإحساس بما فى باطنه.

ومن الغريب وغير الواضح: أن « الشيخ » قبل أن يستكمل الأمر =

نكتة :

إعلم[1] : أن استضاءةَ النارِ الساترةِ لما وراءها ، إنما يكون ذلك لها إذا علقت شيئا أرضيا ينفعل بالضوء عنها ؛ ولذلك أصولُ الشُّعَلِ ، وحيث النارُ قويَّةٌ ؛ هى شَفَّافَةٌ لا يقع لها ظل .

ويقع لما فوْقَها ظلٌّ عن مصباحٍ آخر .

= الخاص بخشب الغضا شرحا . زج بالأمر الخاص بالزجاج ، و بعد أن انتهى منه ، عاد فاستكمل الأمر الأول .

وهذا مما لايبدو سره .

بل إن العطف فى قوله :

« وتحس فاشية ... الخ »

غير واضح ؛ إذ لايدرى ماهو المعطوف عليه ، على وجه التحديد .

(١) يريد بيان أن النار المرئية لنا ، ليست ناراً صافية عن جميع الأغيار والمخالطات ، ولذا فإنها لا تكون بسيطة .

أماالنار البسيطة ؛ فإنها تكون شفافة لا ترى ، ولا تحجب ماوراءها ـ هكذا هى فى الأصل بل وفى الاستعمال الشائع « شفافة » .

ولكن « صاحب المختار » يقول : « شف » عليه ثوبه بضم الباء ، « يشف » بكسر الشين « شفيفا » بفتح الشين وكسر الفاء : أى رق حتى يرى ماتحته . و « شفوفا » أيضا ، بضم الشين والفاء . و « ثوب شف » بفتح الشين وكسرها أى رقيق ـ

فكلمة « استضاءة » فى قوله :

« إعلم أن استضاءة النار الساترة لما وراءها ... الخ »

معناها : الشعلة . =

وربما[1] كان انفراجُهُ ، وتَحَجُّمُهُ ، وانتشارُه ؛ أكثرَ من حَجْمِ الشفافِ .

= يقول : إن الشعلة من النار التى تكون سائرة لما وراءها ، بحيث لا يستطيع البصر أن يخترقها و ينفذ منها ليدرك ماخلفها ؛ إنما تكون كذلك ، بسبب أنه قد علق بها واختلط ، شىء من الأرض ، صارت به كثيفة ، ولولاه لكانت لا تحجب ما وراءها ، بل كانت هى نفسها لا ترى ، على ما يأتيك بيانه .

والدليل على أن هذه النار السائرة لما وراءها ، قد اختلط بها شىء أرضى ، أننا أدركنا ضوءها ؛ فذلك الضوء ، نتيجة لانفعال هذه الأجزاء الأرضية المختلطة بها ، بأخذ الضوء عنها ، فنحن إنما نرى الضوء الذى تحمله هذه الأجزاء الأرضية ، لا ضوء النار الأصلية ، إذ النار الأصلية ، الخالية من الأخلاط والشوائب ، لا ترى .

ثم زاد ذلك الدليل إيضاحا ، فقال :

إن أصول الشعل وأجزاءها السفلى ، حيث النار قوية شديدة ، لأنها أقرب إلى المصدر المنبعثة عنه ، تكون شفة لايقع لها ظل — يعنى إذا كان أمامها مصباح ، فإنه فى الجانب المقابل للمصباح لايحصل لأصول الشعل ظل — وذلك لأن قوتها ، تقدرها على أن تحيل إليها كل غريب منها ، أو الشىء الكثير منه على الأقل .

وهذا الشىء الغريب ، هو الذى يحدث الظل .

أما أطراف الشعل ، حيث النار أقل قوة منها فى الأصل . فلا تقوى على إحالة العناصر الغريبة ، فيكون لها ظل .

(١) ولما فرغ « الشيخ » من إقامة الدليل المار فى البند السابق ، =

حتى لا يكونَ لقائلٍ أن يقول : إن الشَّفِيفَ للانتشار، وخلافَه لاستحدادِ الصَّنَوْبَرِيَّةِ مُسْتَصْحَفَةَ النارِ .

= استشعر سؤالا صورته هكذا :

إن شفيف أصول الشعل ، ليس مرجعه إلى خلوصها من الشوائب ، إذ قد أحالتها بقوتها إلى نار من جنسها كما تقول ، و إنما يرجع إلى أن أصول الشعل تكون شاغلة لحجم أكبر من حجم أعاليها ، أى تكون منتشرة متفرقة ، وأعاليها تكون متداخلة مضغوطة . لذلك يمكن للبصر أن ينفذ خلال الأصول فيرى ماوراءها ، ولا يمكن له أن ينفذ خلال الأعالى ، فلا جرم كانت كثيفة ، وكان لها ظل .

هذه خلاصة السؤال ، وقبل الانتقال إلى الجواب ، أقف معك وقفة قصيرة بجانب لفظتين وردتا فى السؤال :

أولهما : كلمة « الصنوبرية » قال « صاحب المختار » : « الصنوبر » بوزن السفرجل : شجر ، وقيل : ثمره » .

وثانيتهما : « مستصحفة » وفى نسخة أخرى « مستحصفة » .

رجعت إلى المختار فوجدت صاحبه يقول : « و « الصحف » بضم الميم وكسرها ، وأصله الضم ، لأنه مأخوذ من « أصحف » بضم الهمزة ، وسكون الصاد ، وكسر الحاء : أى جمعت فيه الصحف » .

فوجدت أن مادة « صحف » فيها معنى الضم والجمع ، والمعترض يريد أن يقول : إن أعالى الشعل ، يكون اللهب فيها مجموعا مضموما ، لذلك لايستطيع البصر النفاذ فيه . =

فبَيِّنٌ (١) من هذا : أن النارَ البسيطةَ شَفَّافةٌ كالهواء .

وإذا(٢) استحال إليها النارُ المركبةُ ، التى تكون منها الشُّهُبُ ، استحالةً تامة ؛ شَفَّتْ ، وظُنَّ أنها طَفِئَتْ .

= أما مادة « حصف » فلم أجد فيها هذا المعنى ، فرجحت المادة الأولى على الثانية .

أما جواب هذا السؤال ، فقد أتى به « الشيخ » قبل السؤال ، قال :

يشاهد فى بعض الأحيان أن يكون أعالى الشعل ، أكثر من أصلها : انفراجا وحجما ، وانتشارا .

فبمقتضى قاعدة المعترض ، يجب فى هذه الحال : أن يكون أعالى الشعل لا ظل له ، وأسفلها ، له ظل .

ولكن يشاهد حتى فى هذه الحال أن الأمر بالعكس من ذلك :

وأنه دائما ، يكون أسفل الشعل شفا ، لا ظل له . وأسفلها كثيفا له ظل ؛ سواء كانت الأصول أكثر حجما وانتشارا أو لم تكن .

وقبل أن أغادر هذا الموضع إلى غيره ، أقف أيضا وقفة أشد قصرا بجانب كلمة « تحجمه » فأقول :

إنها قد وردت فى نسخة أخرى هكذا « تجحمه » ، والأولى أنسب لأنها من الحجم ، وأما الجحم ، فلا مناسبة له هنا .

(١) هذه هى النتيجة التى مهد لها من أول البحث إلى هنا .

وقوله : « شفافة » قد عرفت ما فيه انظر ص ٢٩٥ .

(٢) زيادة إيضاح لما سبق ، وفيه أيضا تعريف بسبب حدوث مايسمى بالشهب . =

ولعلَّ (١) ذلك من أسباب طُفُوئها أحياناً عندنا .

والأشبهُ (٢) أن أكثر السببِ فى ذلك عندنا ، استحالةُ النارية هواءً ،

= ذلك أنه يرى أن الدخان الكثير المتجمع إذا ارتفع عن سطح الأرض ، اشتدت حرارته ؛ لبعده عن مجاورة الماء والأرض ومخالطة ابخرتهما ، وقربه من الأثير؛ فاشتعل طرفه العالى أولا ؛ ثم ذهب الاشتعال فيه إلى آخره ، فرؤى الاشتعال ممتداً على سمت الدخان ، إلى طرفه الآخر .

وذلك هو المسمى بالشهاب .

فإذا استحالت الأجزاء الأرضية ناراً صرفة ، صارت غير مرئية ، لعدم الإضاءة ، فظن أن النار طفئت ، ـ بفتح الطاء ، وكسر الفاء وفتح الهمزة ، طفوءا ، بوزن قعودا بمعنى انطفأت . وأطفأها غيرها ـ وما هى كذلك ، بل استحال كل ما كان غريبا عن جوهرها ، إليه ، فصارت إلى طبيعتها التى تقتضى ألا ترى ، لشفيفها .

(١) يريد أن يفسر طفوء النار على سطح الأرض فى بعض أحوالها ، بمثل مافسرت به حال الشهب من أنها تصفو أحيانا من الأوضار الغريبة عنها حتى تشف فلا ترى فيظن أنها انطفأت ؛ وما هى بمنطفئة .

ويلاحظ أن « كلمة طفوء بوزن قعود التى هى مصدر طفىء ، بوزن فرح » قد وردت فى طبعة ليدن « طفو » بطاء وفاء مضمومتين وواو مشدة كأنه مصدر طفا ، ولا مناسبة لهذه المادة بما نحن فيه .

(٢) لما فسر انطفاء النار التى على سطح الأرض ، فى قليل من أحوالها ، فابمسر به انطفاء الشهب ، من أن ذلك ليس انطفاء ، ولكنه تخلص من =

وانفصالُ الكَثَافَةِ الأرْضيَّةِ دُخَاناً ، الذى كُلَّما قَوِيَتْ النارُ يَجبُ أن يكون أنقصَ ؛ لأنها تكون أقدرَ على إحالة الأرضيةِ بالتمام نارا ؛ فلم يبقَ ما يكون دُخَانا ، بقاءهُ فى النار الضعيفةِ .

وهذه[1] النكتةُ ، غير مناسبةٍ بحسَب النوعِ للغرض؛ ومناسبةٌ بحسب الجِنسِ * .

= الأوشاب الغريبة التى كانت تسبب كثافتها فترى .

أراد أن يفسر انطفاءها فى أكثر الأحوال ، فقال :

لعل السر فى انطفاء النار التى على سطح الأرض ، غالباً ؛ أن النار تستحيل هواء ، على ماسبق ص ٢٦٧

وأما الأوشاب الغريبة الأرضية فإنها تنفصل عنها دخانا .

وهذا الدخان يكثر ـ كما هو مشاهد ـ كلما كانت النار ضعيفة ؛ لأنها لاتقوى على تحويل المواد المكونة له نارا ، فيظهر على أتمه ، غير منقوص منه شىء .

وأما إذا كانت النار قوية ؛ فإنها تستطيع أن تحيل الجانب الأكبر من هذا الدخان نارا ، فلا يبقى منه إلا شىء ضئيل ، يرى متسربا فى الهواء ، وينبعث من الجانب الذى يكون أضعف جوانبها انقادا ، واشتعالا .

(١) كان الحديث الذى قبل هذه « النكتة » فى المركبات ، وكيفية تكوينها للمزاج .

وانجر الكلام بعد ذلك إلى الرد على المخالفين .

والبحث الذى اشتملت عليه هذه النكتة ، حول العناصر لاحول المركبات لذلك لم يكن مناسبا للمقام . =

تنبيـه :

انظر [1] إلى حكمة الصانع .

بَدَأَ فخلَق أصولا .

ثم خلق منها أمْزِجَةً شتى .

وأَعَدَّ كلَّ مزاجٍ لنوعٍ

وجعل أَخْرَجَ الأمْزِجةِ عن الاعتدالِ ، لِأَخْرَجِ الأنواع عن الكمال .

وجعلَ أقربَها من الاعتدال الممكنِ ، مزاجَ الإنسان ؛ لتَسْتَوْ كِرَهُ نفسُه الناطقةُ *.

= فاعتذر « الشيخ » عن ذلك بأنها وإن لم تناسب من قرب . أى لم تكن فى موضوع المركبات الذى الحديث فيه؛ فهى مناسبة من بعد لأن المركبات التى هى موضوع الحديث تتكون من العناصر ؛ وهذا بحث حول العناصر ، وهى ذات صلة بالمركبات .

(١) يريد « الشيخ » بهذه الفقرات أن يبين مناسبة ماسبق ، لما يأتى فيقول :

خلق الله الأصول ، التى هى العناصر الأربعة .

وباختلاطها واجتماعها ينشأ عنها مزاج هو نتيجة تفاعل الكيفيات المختلفة .

ولأن هذه الكيفيات يمكن زيادتها ونقصانها على أنحاء شتى ، نتيجة لزيادة كميات العناصر ونقصانها ، قال : إن الأمزجة على أصناف شتى .

وكل مزاج يغاير ماعداه من الأمزجة ؛ لذلك يكون كل مزاج نوعا مستقلا برأسه . =

= ومن هذه الأمزجة مايكون قريبا من الاعتدال .

ومنها مايكون بعيداً من الاعتدال .

وكلما كان المزاج بعيداً من الاعتدال ، يكون بعيداً من الكمال .

وكلما كان قريبا من الاعتدال ، يكون قريبا من الكمال .

وأقرب الأمزجة جميعا من الاعتدال ، هو مزاج الانسان .

وذلك لأن نفس الانسان ، من العوالم الخيرة . فمن المناسب أن يكون وكرها ، وأداتها أشبه شيء بها ، أى أقرب مايكون من الكمال .

ويظهر أن « الشيخ الرئيس » قد تأثر بـ « المعلم الثانى » إذ يقول فى « عيون المسائل » ص ٧٣ من المجموع ط صبيح .

« وحقيقة المزاج : هو تغير الكيفيات الأربع ، عن حالها ؛ وانتقالها من ضد إلى ضد .

وتلك هى الناشئة من القوى الأصلية ، وتأثير بعضها فى بعض حتى يحصل كيفية متوسطة .

حكمة البارى تعالى فى الغاية ؛ لأنه خلق الأصول ، وأظهر منها الأمزجة المختلفة ، وخص كل مزاج بنوع من الأنواع ، وجعل كل مزاج كان أبعد عن الاعتدال ، سبب كل نوع كان أبعد عن الكمال .

وجعل النوع ، الأقرب من الاعتدال ، مزاج البشر ، حتى يصلح لقبول النفس الناطقة » .

ويلاحظ أن « الشيخ الرئيس » و « المعلم الثانى » توافقت عبارتهما على اعتبار النوع الانسانى أقرب الأنواع من الكمال ، لأنه أكملها ؛ إذ الاعتدال المزاجى الكامل « ليس بموجود » كما يروى « الطوسى » عن « الشيخ الرئيس » .

وفى قول « الشيخ الرئيس » :

« لتستوكره النفس » .

إشارة إلى تجرد النفس ، إذ جعل نسبتها إلى المزاج ، نسبة الطائر إلى وكره .